وزارة التعلـيم الـعالي والبحث الـعلمي

القطب الجامعي القليعة -تيبازة-

المدرســـــة العليا للـــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

حالة"الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة-".

من إعداد الطالبتين :

لطيفة بايشي

تالية لبيض

تحت إشراف:

د.طارق وهابي

مكان التربص: القليعة .

فترة التربص من: 2021/04/14 الى2021/05/15

2021/2020

وزارة التعلـيم الـعالي والبحث الـعلمي

القطب الجامعي القليعة -تيبازة-

المدرســـــة العليا للـــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

الموضوع:

دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

حالة"الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة-".

من إعداد الطالبتين :

لطيفة بايشي

تالية لبيض

تحت إشراف:

د.طارق وهابي

مكان التربص: القليعة

فترة التربص من: 2021/04/14 الى2021/05/15

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

إذاشكرنا فالله أحق وأولى بالشكر وأول من يشكر نشكر الله على توفيقه لناعلى إنجاز هذا العمل كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف"**وهابي طارق**" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإسهاماته القيمة كما نشكر كل من أعاننا وقدم لنا أي مساعدة لإنجاز هذا العمل على رأسهم مدير الصندوق الجهوي للتأمين الفلاحي ولاية تيبازة السيد "**ودويد جمال**" وأيضاعمال المؤسسة وأيضا فريق إدارة المحاسبة المالية وعلى رأسهم السيدة "**شيخي نجود**" وكذا نشكر اللجنة المشرفة.

وفي الأخير الشكر الجزيل للأستاذة "**مقداد**" و كل الأساتذة و جميع الطلبة و كل الطقم الإداري للمدرسة العليا للتجارة .

الإهداء

إلى رمزي في الحياة وتمثالي المشيد الأزلي، إلى من تحن له المدامع

وترجف له المشاعر وترق له المسامع إلى من احتل كل معاني الحب

والصداقة في حياتي :إليك أبي وصديقي "**بايشي رمضان**"

إليك: لوعبرت لما وفيت حقك، إلى من ضحت من أجلناوعانت الكثير أتمنى

لكي طول الحياة، أمي الحنونة وكنزي الأبدي:"**بايشي زهرة**"

إلى كافة إخواني وأخواتي وأبناء إخواني وإبن أختي كلا باسمه وإلى كل العائلة الكريمة

من صغيرها إلي كبيرها."**بايشي**"

إلى صديقتي وأختي التي قاسمتني هذا العمل من بدايته إلى نهايته

دون تعب أو كلل حفظها الله ووفقها في كل حياتها هي وكامل العائلة

"**لبيض تالية**."

وإلى رفيقات دربي اللواتي عرفتهم قديما أو حديثا وتقسمت معاهم كل أفراحي وأحزاني

واللواتي لن أنساهم أبدا كلا باسمه أتمنى لهم التوفيق والنجاح

وإلى صديقتي وأختي الثانية "**تيريزا**" ربي يحفظها ويبارك فيها ويوفقها

وإلى نصيرة ورحمة ورميسة متمنية لهم كل النجاح والتوفيق

بايشي لطيفة

الإهداء

لوالدتي الكريمة اللهم اطل في عمرها وارزقني برها

الى روح ابي الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

الى جميع افراد عائلتي إخواني وأخواتي وأبنائهم كل باسمه والى كل العائلة الكريمة من صغيرها إلي كبيرها "**لبيض**" و على رأسهم أخي الوحيد و الفضيل "**لبيض عبدالسلام** "

الى من قاسمتني هذا العمل واجتهدت في انجازه الصديقة

"بايشي لطيفة "متمنية لها النجاح والتوفيق ان شاءالله.

ولعائلتها الكريمة التي كانت بمثابة عائلتي الثانية.

الى كل زملائي وزميلاتي في العمل في المدرسة العليا للتجارة

وعلى رأسهم" **لويزة، إكرام، فاطمة، شيماء، ملاك، بشرى ، فتيحة ،أسماء**"

و إلى رفيق دربي "**العابدي مصطفى** "

و كل زميلات وزملاء الدراسة في الماستر المحاسبة والمالية.

الى كل من ساعدنا في هذا الإنجاز من قريب وبعيد

ولو بكلمة طيبة.

لبيض تالية.

الفهرس العام

الفهرس العام

كلمة الشكر

الإهداء

الفهرس العام I

قائمة الجداول IV

قائمة الأشكال V

قائمة الملاحق.....VI

قائمة المختصرات..... VII

مقدمة عامة.....أ-خ

الفصل الأول : المعلومات المحاسبية وتقييم أداء المالي.....02

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية.....03

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية.....03

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية.....07

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية.....08

المطلب الرابع : القيود على الخصائص المعلومات المحاسبية.....11

المبحث الثاني: التقارير المالية.....12

المطلب الأول: تعريف التقاريرالمالية.....13

المطلب الثاني: القوائم المالية.....13

المطلب الثالث: قيود القوائم المالية.....28

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين أداء المالي.....29

المطلب الأول: المعلومة المحاسبية ودورها في تحسين أداء المالي.....29

المطلب الثاني: التوجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية.....32

خلاصة الفصل الأول 33

الفصل الثاني : الإطار النظري للأداء المالي.....35

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.....36

المطلب الأول: مفهوم الأداء.....36

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي.....42

المطلب الثالث: الأهداف المالية للمؤسسة.....44

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.....47

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.....48

المطلب الثاني: المصادر المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.....48

المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي.....49

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي.....51

المطلب الأول: التوازن المالي.....51

المطلب الثاني: النسب المالية.....60

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي.....68

خلاصة الفصل الثاني.....71

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية فيالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة.....73

المبحث الأول: بطاقة الفنية لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة.....74

المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.....74

المطلب الثاني: عموميات حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة.....75

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة.....78

المبحث الثاني: تحليل وعرض القوائم المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي..82

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة 2018،2019،2020.....82

المطلب الثاني:عرض جدول حساب النتائج2018،2019،2020.....89

المطلب الثالث:عرض جدول التدفقات الخزينة 2018،2019،2020.....93

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي القليعة.....96

المطلب الأول:حساب مؤشرات التوزان المالي للمؤسسة2018،2019،2020.....96

المطلب الثاني :حساب النسب المالية 2018،2019،2020.....100

خلاصة الفصل الثالث.....109

الخاتمة العامة 111

قائمة المراجع.....116

الملخص

قائمة الجداول

الرقم الجدول	العنوان الجدول	الصفحة
01	جدول لشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	17
02	جدول لشكل القانوني للميزانية لجانب الخصوم	19
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	21
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	23
05	جدول التدفقات الخزينة	24
06	جدول تغيرات الأموال الخاصة	26
07	الأداء الداخلي و الأداء الخارجي	40
08	المكاتب المحلية لصدوق الجهوي التعاون الفلاحي القليعة	76
09	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	83
10	الميزانية المالية المختصرة 2019	85
11	الميزانية المالية المختصرة 2020	87
12	جدول حساب النتائج للفترة(2018،2019،2020)	89
13	جدول التدفقات الخزينة(2018،2019،2020)	93
14	رأس المال العامل	96
15	رأس المال العامل الخاص	97
16	رأس المال العامل الإجمالي	98
17	رأس المال العامل الأجنبي	98
18	احتياجات في رأس المال العامل	99
19	الخزينة	100
20	حساب النسب الهيكل للفترة (2018،2019،2020)	101
21	حساب النسب السيولة للفترة (2018،2019،2020)	103
22	حساب النسب الربحية للفترة (2018،2019،2020)	105
23	حساب النسب الاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال للفترة (2018،2019،2020)	106
24	حساب النسب الاستغلال بالنسبة القيمة المضافة للفترة (2018،2019،2020)	108

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال	الصفحة
01	نظام المحاسبة في خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية	06
02	المحددات الأساسية لملائمة المعلومات المحاسبية	10
03	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	12
04	الأداء من المنظور الكفاءة و الفعالية	38
05	العوامل المحددة للقيمة المضافة للمؤسسة	47
06	حالات الممكنة لرأس المال العامل	54
07	مستويات رأس المال العامل	56
08	النسب المالية	61
09	الهيكل التنظيمي لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة	79
10	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	84
11	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	86
12	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2020	88
13	التمثيل البياني لتطور نسب الهيكل للفترة (2018،2019،2020)	102
14	التمثيل البياني لتطور نسب السيولة للفترة (2018،2019،2020)	104
15	التمثيل البياني لتطور نسب الربحية للفترة (2018،2019،2020)	106
16	التمثيل البياني لتطور نسبة الاستغلال لرقم الأعمال للفترة (2018،2019،2020)	107
17	التمثيل البياني لتطور نسبة الاستغلال لقيمة المضافة للفترة (2018،2019،2020)	108

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المؤسسة جانب الأصول لسنة2018	i
02	الميزانية المؤسسة جانب الخصوم لسنة 2018	ii
03	جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب الطبيعة لسنة 2018	iii
04	جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب الوظيفة 2018	iv
05	جدول التدفقات الخزينة للمؤسسة لسنة 2018	v
06	الميزانية المؤسسة جانب الأصول لسنة2019	vi
07	الميزانية المؤسسة جانب الخصوم لسنة 2019	vii
08	جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب الطبيعة لسنة 2019	viii
09	جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب الوظيفة 2019	ix
10	جدول التدفقات الخزينة للمؤسسة لسنة 2019	x
11	الميزانية المؤسسة جانب الأصول لسنة 2020	xi
12	الميزانية المؤسسة جانب الخصوم لسنة2020	xii
13	جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب الطبيعة لسنة 2020	xiii
14	جدول حسابات النتائج للمؤسسة حسب الوظيفة لسنة 2020	xiv
15	جدول التدفقات الخزينة للمؤسسة لسنة 2020	xv

قائمة المختصرات

B	
BFR	Besoin de Fonds de Roulement
BFRE	Besoin de Fonds de Roulement Exploitation
BFRHE	Besoin de Fonds de Roulement Hors Exploitation
C	
CI	Capital Invested
CMPC	Coût Moyen Pondéré du Capital
CP	Capital Propre
CRMA	Caisse Régionale de Mutualité Agricole
D	
D	Debt
E	
EBIT	Earnings Before Interest and Taxes
EVA	Economic Value Added
FR:	Fonds de Roulement
I	
I	Intérêt
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés
K	
Kcp	Cost of Capital Propre
KD	Cost of Debt
Ki	Cost of Investment
L	
LIFO	Last In First On
M	

MVA	Market Value Added
N	
NOPAT	Net Operating Profit After Tax
R	
ROI	Return On Investment
T	
T	Tax Rate
TR	Trésorerie
W	
WACC	Weighted Average Cost of Capital

مقدمةعامة

مقدمة عامة

تشهد المؤسسات في الوقت الحالي تطورات بشكل مستمر وبوتيرة سريعة في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها. لأن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كثيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، وهذا ما جعلها تعاني من عجز كبير في ميزانيتها، الشيء الذي أدى بها الى البحث على استراتيجيات تضمن التحكم في تسيرها لهاوتدفع باقتصاد البلد الى الانتعاش في ظل الحرية والتنافسية واستعمال أمثل للموارد المالية بطريق عقلانية، وما يحقق مردودية عالية.

وعلى هذا حظي الأداء المالي بأهمية بالغة لدى الأطراف المتفاعلة في المؤسسة (الإدارة الموردين،.....إلخ).خاصة أنه يعكس الوضعية المالية للمؤسسة،لهذا أدت هذه الحاجة الملحة لأسلوب علمي يسمح بقياس تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، من هذا المنطلق يمكن للمعلومة المحاسبية أن تكون عنصر من العناصر الفعالة في تحسين الأداء المالي .

من هنا قد تكون للمعلومات دورا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة مما أدى إلى استغلال أبسط المعلومات سواء الواردة من خارج المؤسسة كالمعلومات عن المنافسين والمستهلكين أو المعلومات الواردة عن الوظائف الداخلية للمؤسسة.

بينما انشغالات المستخدمين للمعلومات بما فيها المعلومات المحاسبية، لا تنحصر حول سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى الى جودة تلك المعلومات وذلك من خلال توفرها على خصائص تؤهلها لتلك الجودة.

بحيث يمكن للمؤسسات استعمال المعلومات المحاسبية كالوسيلة لتقييم أدائها ووضعها المالي، هذا ما أدى إلى ضرورة تحليل وتحويل المعلومات المحاسبية إلى المؤشرات والنسب مالية تستخدم في تقييم الأداء المالي بهدف دراسة نجاحها وفشلها وبيان نقاط القوة والضعف فيها.

والوظيفة المالية من مهامها داخل الهيكل التنظيمي هو استخدام الأموال بعقلانية ودقة حتى يمكن تحقيق الأهداف المالية بصفة خاصة وأهداف المؤسسة بصفة عامة، وتكمن هذه الوظيفة في توفير مختلف المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة من خلال القوائم المالية التي تنتجها مصلحة المحاسبة، كذلك

المعلومات الواردة فيها تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة وتقييم الأداء المالي في وقت المناسب، لهذا حظيت المعلومات المحاسبية باهتمام كبير نظرا لأهميتها داخل المؤسسة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو دورجودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي؟**

الأسئلة الفرعية:

وتنبثق عن الإشكالية دراسة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مكانة الأداء في المؤسسة، وهل يمكن للأداء المالي أن يعكس الأداء المؤسسة ككل ؟
- ما هي علاقة المعلومات المحاسبية بالأداء المالي؟
- ما هو واقع المعلومات المحاسبية لتحسين أداء المالي في المؤسسة؟

الفرضيات:

ومن أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابة أولية والتي نوردها في التالي:

- يشغل الأداء المالي حيزا كبيرا في المؤسسة خاصة وأنه يشمل مختلف الجوانب ولعل الجانب المالي أهمها ،نظرا لكونه يمثل الواجهة التي تعكس الأداء المالي الكلي للمؤسسة لدى مختلف الأطراف.
- تعد المعلومات المحاسبية من المحددات الرئيسية في رفع الأداء المالي.
- المعلومات المحاسبية التي تنتجها مصلحة المحاسبة في مؤسسة تستغلها إدارتها في تحسين أدائها المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

- جاء اختيار الموضوع بحكم التخصص الذي ندرس فيه محاسبة ومالية.
- أهمية المعلومة المحاسبية ومكانتها العالية في المؤسسة و التي تعتبر كوسيلة لتحسين الأداء.
- الاهتمام المتزايد للمؤسسات بالقوائم المالية لاعتبارها عنصرا أساسي في استمرار المؤسسة.
- الرغبة في ادراج المعلومة المحاسبية كوسيلة في تحقيق الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم الوسائل التي تتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات، عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة و ضعف المؤسسة من خلال ممارستها لنشاطها تكون مقياسا في قرارتها و التحسين المستمر للأداءها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

أهداف الدراسة:

أما أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

- محاولة تقديم مفهوم شامل للأداء المالي ومؤشراته.
- محاولة ابراز كيفية استغلال المعلومة المحاسبية لتحسين الأداء المالي.
- محاولة معرفة أهمية المعلومة المحاسبية لدى مسير المؤسسة وكيفية تأثيرها على مسار النشاط من خلال فصاحة مضمون القوائم المالية.
- معالجة المشكل التي تواجهه المؤسسة في وظيفتها المالية عند غياب المعلومة المحاسبية

المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتمثل الجانب الوصفي في الوقوع على حقائق العلاقة بين المعلومة المحاسبية و دورها في تحسين الأداء،ثم دعمنا هذا المنهج دراسة حالة الذي اعتمدناه في جمع البيانات و تحليلها عن طريق نسب و مؤشرات مالية.

الدراسات السابقة:

أما فيما يخص الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة كآلاتي:

1. مقدم خالد، ضيف الله محمد الهادي، لبزه هشام، **تحليل العلاقة احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية،** مقال بمجلة جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر،2019.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل علاقة المعلومة المحاسبية بمستخدمي القوائم المالية فمن خلال المرور على الإطار المفاهيم ودوره في تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية نجد أن المنظمات المهنية تلعب دورا محوريا في توجيه النظام المحاسبي ،ذلك من خلال اقتراح معايير محاسبية ونظام محاسبي وفقا للضغوطات أصحاب المصالح ومن هذا المنطلق نجد أن تحديد الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية قد يتأثر بهذه الضغوطات من جهة أخرى فان تحقيق هذه الخصائص يثر ببيئة الأعمال بالإضافة إلى معدي القوائم المالية والظروف المرتبطة بإعداد القوائم المالية.

2. قرابصي علية، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية_ دراسة تطبيقية مؤسسة نفطال وحدة أم البواقي GPL_**مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2019.

تهدف هذه مذكرة الى كيفية تأثير جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي، اسقاط على مؤسسة نفطال _وحدة أم البواقي GPL_من أجل تحليل علاقة ارتباطية بين جودة المعلومات المحاسبية والأداء المالي اعتمدا على مؤشرات والنسب المالية بغية لتحسن أدائها المالي ذلك من خلال رفع جودة معلوماتها المحاسبية.

3. أحمد قايد نور الدين، بن زاف لبنى، **دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المحاسبية للقوائم المالية،** مقال بمجلة الدراسات المالية والاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،2018.

تمحورت هذه مجلة حول ابراز أثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات متواجدة في القوائم المالية، حيت يقدم المعلومات بشكل تفصيلي وذات شفافية دون تضليل، والغاية من هذه دراسة ابراز أثر إيجابي للإفصاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية.

4. حنان عجلية، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة،2013.

تتجلى أهمية البحث في أن بفضل النظام المعلومات المحاسبية تتمكن المؤسسة من تقوية أدائها المالي، وذلك من خلال توفيره للمعلومات المحاسبية لمستخدميها في وقت مناسب وذات نوعية.

5. إسماعيل عثمان، فعالية **خصائص النوعية المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية _ دراسة تطبيقية على بعض المصاريف بالمملكة العربية السعودية**، مقال بمجلة دراسات متقدمة في محاسبة و مالية، جامعة محمد التبسي،2020، ص36-56.

هدفت هذه الدراسة في ابراز نوعية المعلومات المحاسبية بانعكاسها على التقارير المالية، حيث تصبح تتميز التقارير بصفة الجودة، اذ كانت الغاية من هذه الدراسة ضرورة اعلام المستخدمين بالمعلومات المحاسبية وفق طرق وسياسات محاسبية مستخدمة في اعداد التقارير المالية.

6. رشوان عبد الرحمن، دور **النوعية للمعلومة المحاسبية في قياس الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة**، مقال بمجلة الدراسات المحاسبية المالية والإدارية جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، سبتمبر2019.

يهدف هذا البحث إلى معرفة دور الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في قياس الأداء المالي للمشروعات الصغيرة ومن اجل الإجابة على هذا التساؤل واختبار فرضيات البحث استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إظهار وتوضيح الجانب النظري من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية واعتمادا أيضا على البرنامج الإحصائي لتحليل نتائج البحث التطبيقي ولاختبار فرضيات البحث وكما وزعت الاستبانة بعد مراجعتها وتقييمها من قبل فئة متخصصين على عينة البحث المكونة من مالكي ومديري المشروعات الصغيرة العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم من30 مفردة. بينت نتائج البحث إن المعلومات المحاسبية الملائمة تساهم بشكل كبير في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب كما تعين في إدارة المشروعات الصغيرة للقيام بأداء وظائفها المالية بكفاءة وفعالية عالية.

توفر المعلومات المحاسبية والتي تتميز بالموثوقية داخل المشروعات الصغيرة قياس كفاءة وفعالية الأداء المالي وتساعد في عملية التخطيط المالي ورقابة أعمال هذه المشروعات. كما حث البحث بضرورة

تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة. من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.

7. بومصباح صافية، بلعجوز حسين، **العلاقة بين نوعية المعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات، مقال** بمجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر ،2016.

الهدف من هذا البحث هو من اجل التعرف على العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات. قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما وان أكثر الخصائص المرتبطة بين الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات هي القابلية للمقارنة وتليها خاصية الفهم وبعدها خاصية الملائمة. وان اقل الخصائص ارتباطا هي خاصية الموثوقية.

8. Hugues Boisvert, **« Gérer la performance financière de PME »**, Edition JFD, France,2013.

نشأ هذا الكتاب خصيصا لمديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تزويدهم في كيفية التسيير الأداء المالي فيها، وذلك بإصدار أداتين أساسيتين في الإدارة المالية لأي

مؤسسة هما لوحة التحكم وميزانية رغم أنهما معروفتان لكن غير مطبقتان في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

9. Hugues Calvin, TSFACK ZAFACK, **« Mise sur pied d'un système formel d'information et comptabilité dans une PME »**, Maitrise professionnelle en comptabilité- finance, Université de Douala,2006.

تحث هذه الدراسة على أن الوظائف مثل المحاسبة والتمويل لها أهمية كبيرة في الشركة بحيث أن وظيفة التمويل تعد قلب الإدارة الإدارية لأي شركة كانت صغيرة أو متوسطة. وهذا هو السبب في أن نظام المحاسبة والمعلومات المالية للشركة يظل العامل الأول في نموها وأدائها. من خلال هذه الوظيفة يمكننا طمأنة ربحية الأنشطة المختلفة. وبالتالي تحقيق هدف المساهمين أو الشركاء وهو تعظيم القيمة السوقية.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

لقد قامت معظم الدراسات السابقةبمعالجة المعلومة المحاسبية للوقوف وأثرها في تحسين الأداء بما فيها الأداء المالي ودورها في دقة وفصاحة القوائم المالية، و ما لايمكن إغفاله أن الدراسات السابقة بالاجمال تناولت مجال معين الدراسة الذي يمكن حصره في دور المعلومة المحاسبية أو الأداء المالي، بينما تناولت هذه الدراسة التي نحن بصدد إنجازها موضوع يتمثل في تحديد دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء المالي.

خطة البحث:

لدراسة الاشكالية المطروحة وإجابة عن التساؤلات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للأداء المالي، ومن تم تطرقنا من خلاله الى مفهوم الأداء الماليو ذلك بدراسة الأداء بصفة عامة والأهداف المالية للمؤسسة، وتقييم الأداء المالي ومصادر المعلومات المعتمدة عليها في تقييم الأداء المالي وكذلك المعايير، وكذا المؤشرات الذي يعتمد عليها هذا التقييم.

بينما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان المعلومة المحاسبية وتقييم الأداء المالي، تم التطرق فيه الى مفهوم المعلومة المحاسبية وخصائصها وأنواعها ، والتقارير المالية بالتطرق الى القوائم المالية، وفي الأخير تم دراسة كيفية مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.

ويليهما الأخير الفصل الثالث الذي حاولنا تجسيد أهم النقاط التي تم التطرق عليها في الجانب النظري و ذلك من خلال الدراسة التطبيقية،يتم في هذا الفصل تقديم العام للمؤسسة وكيفية إدراج المعلومة المحاسبية كمتغير في تقييم الأداء المالي

الفصل ا لأول: جودة المعلومات المحاسبية و تحسين الأداء المالي

مقدمة الفصل الأول

في السنوات الأخيرة حدثت تطورات هامة على وظيفتي المحاسبية والبيئة المحيطة بها، ذلك لتزايد طلب على المعلومات سواء كانت معلومات كمية أو نوعية. حيث أن هذه معلومات تفاعلت واستجابت لهذه التطورات بناءا على النظام المحاسبي الذي يعتبر من أهم المصادر المرتكز عليها في الحصول على المعلومات التي تساعد في معرفة نتائج نشاط المؤسسة خلال فترة معينة و توضح المركزالمالي و كأداة مساعدة للإدارة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

و باعتبار أن المعلومات المحاسبية من أهم مصادر تقييم الأداء المالي، وكمفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ولذا سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ✓ **ماهية المعلومات المحاسبية.**
- ✓ **التقارير المالية**
- ✓ **مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.**

المبحث الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في شكل تقارير مالية كأداة مساعدة لمستخدميها في اتخاذ قراراتهم وهذا يعتمد على مدى جودة هذه المعلومات ومن هذا المنطلق يمكن التطرق إلى مفهوم المعلومات المحاسبية وأهم الخصائص التي يجب أن تكون فيها و القيود المفروضة على خصائصها المعلومات المحاسبية ؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي المعلومات التي تنشأ من المعاملات التجارية، بمجرد تحديد المعلوماتيتم تصنيفها و تسجيلها، وفي النهاية تجد طريقها إلى التقارير المختلفة.

1. تعريف المعلومات:

هي عبارة عن مجموعة من البيانات التي يتم معالجتها بطريقة ملائمة بغية إعطاء معنى كاملا لمستخدمها، مما يمكنه من استعمالها في مختلف العمليات سواء كانت جارية أو مستقبلية لاتخاذ القرارات.[1]

حيث تعرف المعلومات بأنها: " بيانات تتم معالجتها وتصنفيها، وتحليلها، وتنظيمها وتلخيصها بشكل باستخدامها ذات معنى لذلك فإن البيانات قبل معالجتها قد لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرار".[2]

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن القول أن المعلومات هي :" المعرفة التي لها معنى و تفيد الفرد الذي تقدم إليه من أجل تحقيق أهدافه، و بالتالي فإن المعلومات تعرف قيمة سواء لدى الوحدة الاقتصادية ذاتها أو لدى الأفراد المستخدمين، لها وهذا ضروري حتى يتم اتخاد قرار سليم و لتحقيق الأهداف المرغوبة. معظم المعلومات التي تطلبها إدارة الوحدة الاقتصادية تكون معلومات محاسبية

[1]عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطباعة الأولى، عمان ،2004.
[2]فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان ،2007، ص20.

وهذه المعلومات تمثل مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية،وتنتج المعلومات عادة من بيانات تم تشغيلها من قبل أن تصبح ذات قيمة، فالبيانات تمثل حقائق أولية وأرقام ،وإذاما أردنا تجميعهما معا فإنها تمثل مدخلات النظام المعلوماتي".[1]

من خلال ما تناولنا نرى أن المعلومات تجمعها علاقة مع البيانات الموجهة لمتخذي القرار لتلبية حاجياتهم.

2. تعريف المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بشكل خاص "بأنها كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية و التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليًا".[2]

كما تعرف المعلومات المحاسبية على أنها عبارة عن بيانات يتم جمعها وقياسها وتلخيصها وعرضها في القوائم المالية حتى تساعد المسيرين في تقييم و اتخاذ القرارات.

من هنا تعتبر المعلومات المحاسبيةعلى أنهاهي البيانات التي جمعت و أعدت بطريقة جعلتها قابلة للاستخدام بالنسبة لمستخدميها، والتي بمعنى اخر هي عبارة عن مخرجات النظام المعلوماتي المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرار.[3]

ولهذا تحتل المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المعلوماتي المحاسبي أهمية كبيرة وذلك للأسباب التالية:[4]

- ✓ إن المعلومات المحاسبية تعد الداعمة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية التي تتخذها الوحدة الاقتصادية، وإن هذه المعلومات هي التي تبنى عليها الحقائق وتقديرات القيمة لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب وإن درجة دقة وموضوعية القرار تتناسب طردا مع دقة و كفاية المعلومة المحاسبية المتوفرة.

---

[1]أحمد قايد نورالدين، هلايلي إسلام ،**دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد المال و الأعمال ،المجلد 04،العدد01،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،2019،ص03.

[2]أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **مرجع سابق ذكره**،ص06.

[3]محمد لمين علون، **مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ،مجلة تور،المجلد05، العدد08، جامعلي لونيسي البليدة2،2019، ص06.

[4]أحمد قايد نور الدين،هلايلي إسلام ،**مرجع سابق ذكره**،ص06.

- ✓ إن المعلومات المحاسبية تتصف بدرجة من الدقة أكثر من المعلومات الأخرى، وذلك بسبب ما تحتويه نظم المعلومات المحاسبية من الأسس والضوابط والمعايير التي لا تخلو منها أي خطوة أو إجراء أو مستند في النظام.
- ✓ إن المعلومة المحاسبية تتمتع بمستوى من المنطق قد لا يتوفر في غيرها من المعلومات وتستمد هذا المنطق من النظرية المحاسبية التي تحكم إنتاج المعلومات من مبادئ وفروض والتي تعد مرشدا في أداء العمل المحاسبي.
- ✓ إن المعلومة المحاسبية هي الأساس التي يعتمد عليه الملايين من المستثمرين في سوق الالي لتحديد قرارتهم الاستثمارية.
- ✓ إن المعلومة المحاسبية للشركات المدرجة في السوق المالي لها دور رئيسي في تحديد قرارات المقرضين والممولين لمشاريعها الجديدة.

الشكل رقم(01): نظام المحاسبة في خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية

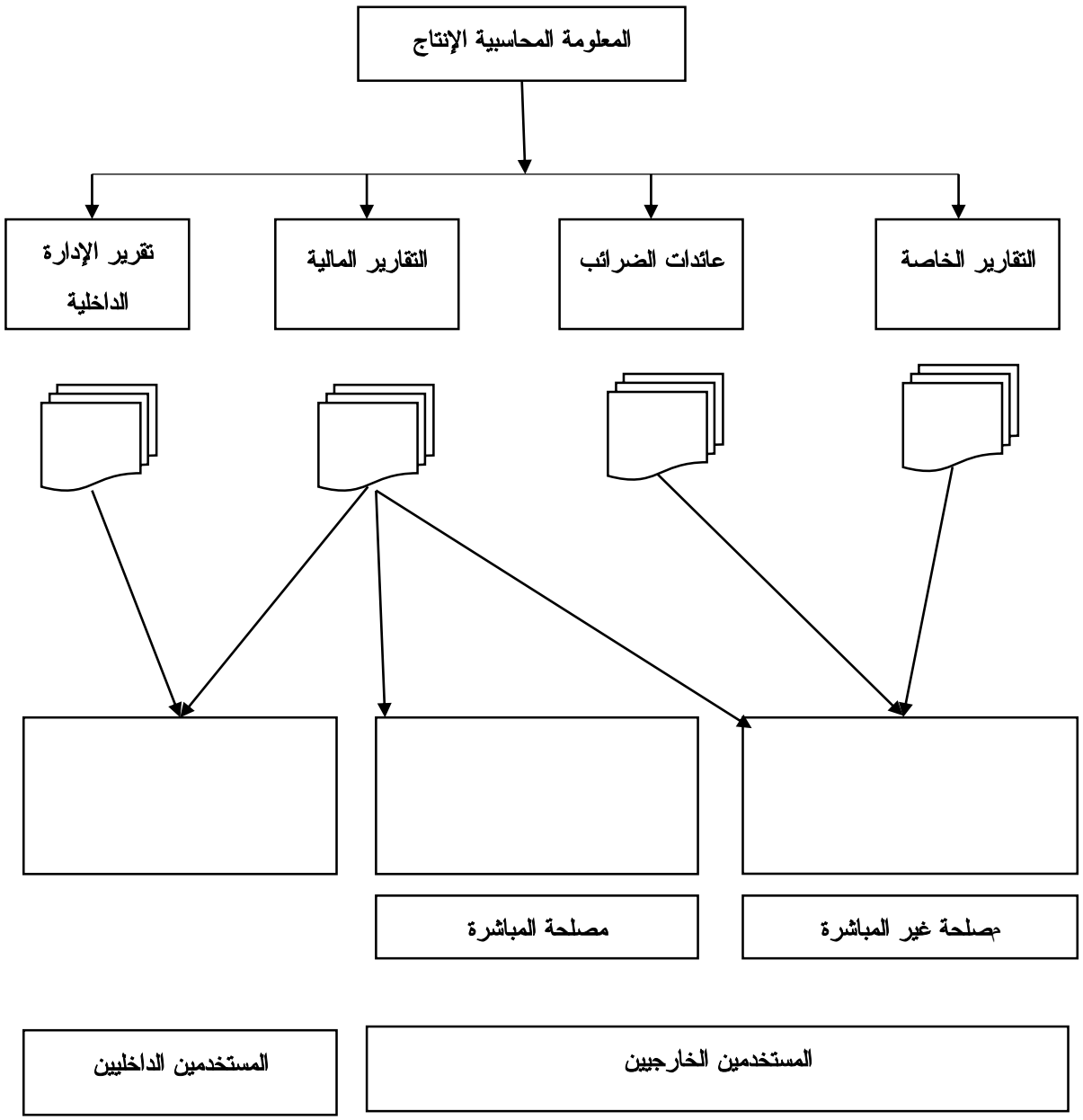

Daniel McMahon, Jocelyne Gosselin, Sylvie Deslauriers, **la comptabilité et les PME ,**2eme édition, 2012,p 08.

المطلب الثاني: أنواع المعلومات المحاسبية

للمعلومات المحاسبية أنواع متعددة تم تقسيمها من قبل بعض الباحثين إلى معلومات محاسبية تاريخية و معلومات محاسبية للتخطيط و الرقابة ومعلومات محاسبية لحل المشاكل.

1. **المعلومات التاريخية:** هي عبارة عن سجل للأحداث الاقتصادية نتيجة العمليات الاقتصادية الممارسة من طرف الوحدة الاقتصادية ، بغية تحديد نتيجة النشاط و قياسها أي(ربح أو خسارة)عن مدة مالية معينة و عرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية و مدى وفائها بالتزاماتها.[1]

ويلاحظ على أن "هذه المعلومات معلومات فعلية لأن العمليات تسجل بعد وقوعها كما أنها تركز على الاستخدام الخارجي أكثر، و تفيد الإدارة في عملية المقارنة بين الفترة والأخرى و كذلك في كشف الانحرافات عن طريق مقارنتها بالمعلومات التخطيطية. ورغم أهميتها إلا أنها تأتي متأخرة بالنسبة لمتخذي القرار لذا على المحاسب الإعلام عليها مسبقا لتصبح أكثر فائدة"[2].

2. **المعلومات التخطيط والرقابة:**

هي عبارة عن " معلومات تختص بتوجيه الاهتمام إلى المجالات وفرص تحسين الأداء واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب"[3].

ويقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:[4]

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصيرالأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التقديرية.
- نظام الرقابة الداخلية.

---

[1]أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **مرجع سابق ذكره**، ص06.
[2]سعد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**،دار الراية النشر والتوزيع،2009، ص79.
[3]أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام ، **مرجع سابق ذكره**،ص06.
[4]سعد عطا الله السيد، **مرجع سابق ذكره**،ص79.

3. المعلومات لحل المشاكل:

هي" تتعلق بتقييم بدائل القرارات و الاختيار بينهما و تعد ضرورية للأمور الغير الروتينية (أي تتطلب إجراء تحليلات أو تقارير محاسبة خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الآجل"[1].

في الحقيقة أن أنواع المعلومات المحاسبية تكون حسب المدة الزمنية المستفاد منها أي(المعلومات السابقة الحالية ، والمعلومات المحاسبية عن المدى اللاحق)و التي لا تخرج عن نطاق أنواع الثلاثة أعلاه.

المطلب الثالث: خصائص المعلومات المحاسبية

تحدد خصائص المعلومات المحاسبية من قبل هيئة المعايير المحاسبية المالية المتمثلة في :

1. **الخصائص الأساسية:** تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية فيمايلي [2]

- **خاصية القابلة للفهم(l'Intelligence):**إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من معرفة الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وينبغي عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.
- **خاصية الإفادة(l'Utilité):**تواجه المحاسبة في سعيها لتحقيق هدفها المتمثل في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة و المفيدة للقرارات الإدارية والاستثمارية بدائل عديدة من الطرق المحاسبية الممكن إتباعها، و بالتالي تجابه بالضرورة النظر إلى بعض المعايير كمرشد الاختيار بين تلك البدائل المختلفة،وكذلك تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها و طريقة عرضها و تصنيفها في القوائم المالية ، أي أن هدف القرار المالي هو تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات.
- **خاصيةالموثوقية (La Fiabilité):**تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت و الخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية و اختيار

---

[1]أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **مرجع سابق ذكره**،ص07.

[2]الأخضر غزي، رابح طويرات ، **محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) _دراسة على عينة من خبراء المحاسبية و محافظي الحسابات بالجزائر** ،جامعة المسيلة_الجزائر،2018،ص03.

المعلومات المفيدة لهم، حيث تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية من الأخطاء و التحيز في العرض و التصور الصادق للأحداث و العمليات الاقتصادية، إذ تعتمد الثقة في مقياس معين على أنه يعبر بصدق عن هذا الشيء، فالثقة ليست مقدار محدد لكنها تمثل مدى معين يمكنها من التحقق من الصدق التعبير المحاسبي عن الصفقات و الأحداث المالية و سلامة القياس.

- **خاصية الملائمة(La Pertinence) :**تعتبر هذه الخاصية من الخواص الأساسية للمعلومات المحاسبية ، حيث تحتاج الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية إلى معلومات ملائمة لاتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب والتنبؤ بأرباح المؤسسة لاتخاذ قرارات الاستثمار فيها أو شراء أسهمًا أو بيعها، و ترتبط هده الخاصية بعناصر أساسية هي : القيمة التنبؤية، التغذية العكسية و التوقيت المناسب .[1]

وتعرف خاصية الملائمة بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار.

[1]الأخضر غزي، رابح طويرات، **مرجع سبق ذكره**، ص03

الشكل رقم(02): المحددات الأساسية لملائمة المعلومات المحاسبية

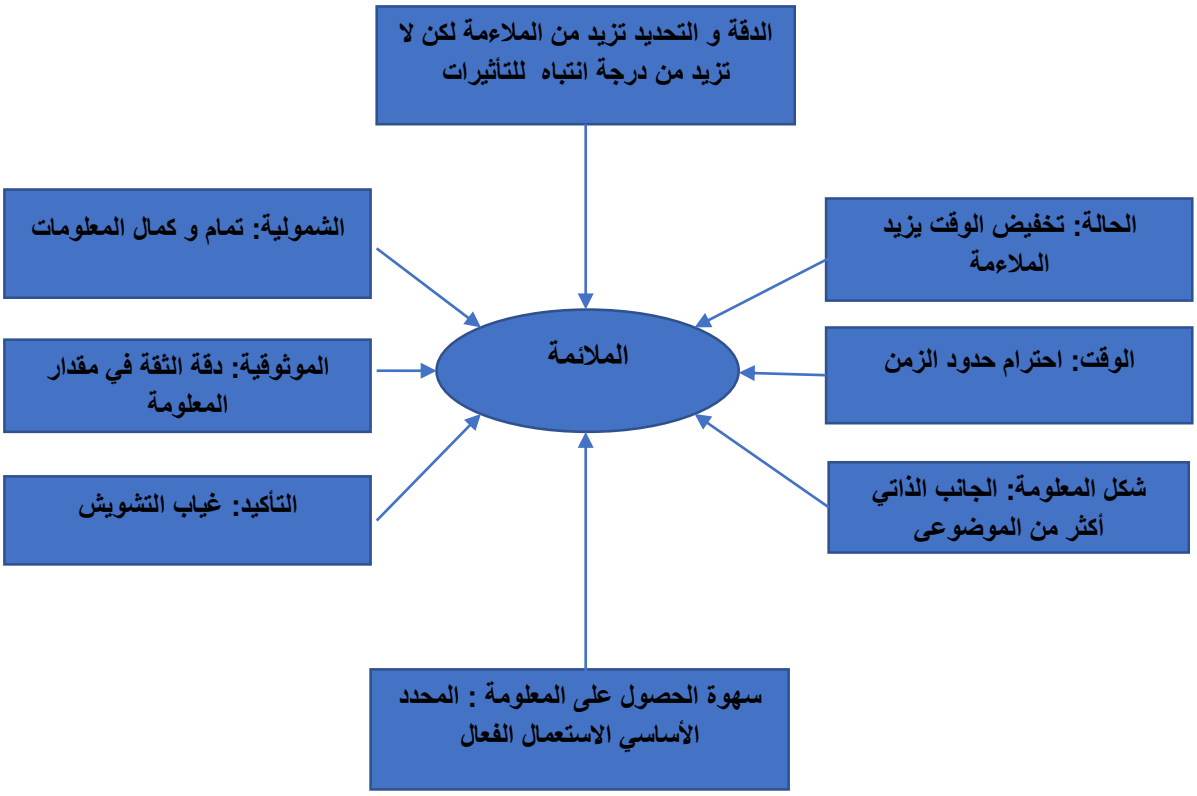

المصدر: ناصر محمد علي المجهيلي، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرار،الجزائر،2009،ص100.

2. **الخصائص الثانوية:**وتتمثل في مايلي[1]

- **القابلية للمقارنة:** أي إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان و الزمان أي أن نتمكن من إجراء المقارنة بين المعلومات لعدة فترات لنفس الشركة، كما يمكن اجرؤها بين المعلومات المحاسبية لعدة شركات مماثلة، و الهدف منها تحديد و تفسير أوجه التشابه و الاختلاف في المعلومات المحاسبية، و حتى يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية في إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات وتتبع أداء الشركة و مركزها المالي من فترة لأخرى و إجراء المقارنة بين الشركات المختلفة.

[1]محمد لمين علون ، **مرجع سابق ذكره**،ص06-07.

- **الثبات أو الاتساق:** المقصود من الثبات أن تكون السياسات و الطرق المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى، وهذا لا يعني أن الشركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة إذا كان هناك مبرر، وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب و تأثير مثل هذا التغيير.

من خلال خصائص المعلومات المحاسبية بما فيها الأساسية والثانوية أن تكون معلومة موثوق منها و خالية من الأخطاء و العيوب وتعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة.

المطلب الرابع: القيود على خصائص المعلومات المحاسبية

قام مجلس المحاسبة المالية في وضع نوعين من القيود أساسا من أجل تحديد المعلومات المحاسبية و تحقيق أهداف التقارير المالية لفائدة المستخدمين في قرارتهم ، حيث يوجد محددين أساسين لتلك المعلومات يجب أخذها بعين الإعتبار و هما:

- ✓ قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة ؛
- ✓ محدد الأهمية النسبية؛

1. القيد الحاكم:المنفعة أكبر من التكلفة(L'Utilité>Le Cout):[1]

فإن للمعلومات كذلك تكلفة في إعدادها و تصنيفها، تفسيرها وكذا تحليلها و الإفصاح عنها و استخدامها، ولابد من الموازنة بين المنافع و تكلفة الحصول على هذه المعلومات. أي غالبًا ما يفترض المستخدمون أن المعلومات على شكل سلعة بلا تكلفة، لكن معدي المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح ، لهذا يستوجب الموازنة بين تكاليف المعلومات و المنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، ويجب أن تكون المنافع أكثر من التكاليف.

2. معيار الاعتراف: الأهمية النسبية(L'importance Relative):[2]

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين و اعتمادا على القوائم المالية، و تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف.

---

[1] الأخضر عزي، رابح طويرات، **مرجع سابق ذكره،ص04.**

[2] **نفس مرجع أعلاه**.ص04.

الشكل رقم (03):يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

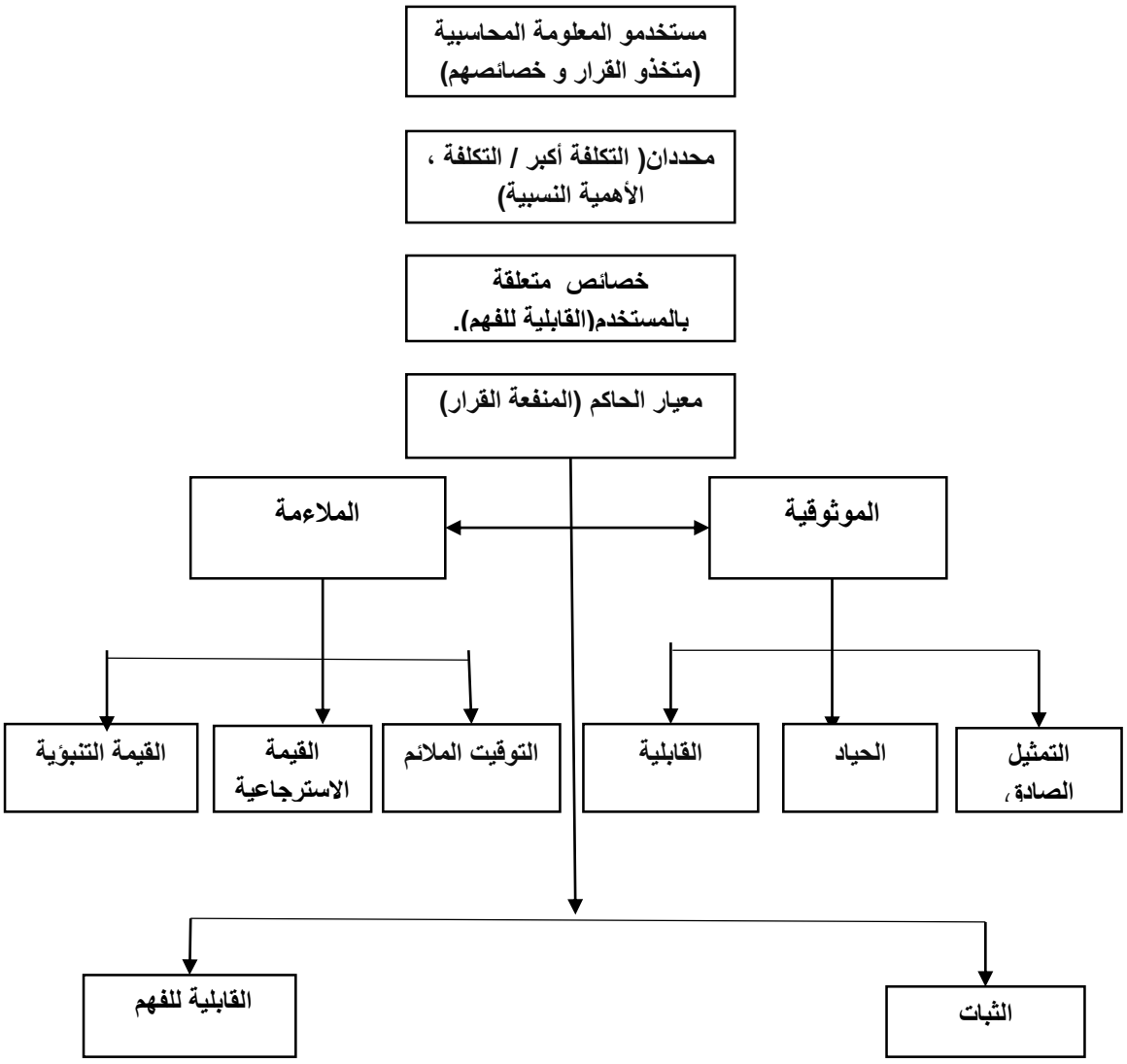

المصدر: طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006،ص53.

المبحث الثاني :التقارير المالية

تعتبر المحاسبة لغة الأعمال عالمياً ،كونها تقوم على تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الكيان الاقتصادي إلى الأطراف المهتمة سواء كانت داخلية أم خارجية من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية.ويتم استخدام هذه التقارير من قبل : المستثمرين الحاليين والمحتملين، المقرضين، الموظفين وممثليهم، الموردين والدائنين التجاريين، العملاء، الحكومة ووكالاتها ومؤسساتها، والجمهور....إلخ.

وحسب العرف المحاسبي اعتبرت القوائم المالية على أنها الوسيلة الرئيسية التي يتم بمقتضاها توصيل المعلومات المالية، إلا أن هنالك بعض المعلومات المالية يفضل تقديمها من خلال التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية.

المطلب الأول: تعريف التقارير

يعد التقارير من أبرز أشكال الكتابة الوظيفية لاعتبارها الطريقة العلمية المثلى للتعبير عن الأعمال الرسمية تبعا للحاجة الرسمية منها،وسيتم التطرق في المطلب الأول إلى مجموعة من التعاريف حول التقرير والى تقديم تعريف شامل حوله.

1. **تعريف الأول:** يعرف التقارير على"انه أداة من أدوات التواصل ويعتبر وسيلة من وسائل الرقابة والتحقق من سلامة التنفيذ والمتابعة والتقويم والمطابقة بين الخطة المرسومة والسياسة العامة لتحقيق الهدف المنشود".[1]
2. **تعريف الثاني:**ورد في معجمأوكس فور" أن التقرير عبارة عن :عرض منهجي لنتائج استقصاء أو بحث للحصول على معلومات محددة سلفا، يقوم بها شخص معين أو مجموعة أشخاص يكلفون للقيام بهذه المهمة".[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التقرير عبارة عن بحث تفصيلي لموضوع معين يشمل جميع مراحله ، منذ كان فكرة إلى أن صار نتائج مدونة ومرتبة ومؤيدة بالحجج والأسانيد .

المطلب الثاني :القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، وأداة من أدوات توصيل المعلومات للمستفيدين فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة .

---

[1]بشير عباس العلاق ،**دليل كتابة التقارير** ،الدار العربية للموسوعات ، الطبعة الأولى ،1986 ،ص116.

[2]**نفس مرجع أعلاه**..

1. تعريفها :

يوجد عدة تعاريف مختلفة للقوائم المالية ، لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر .

1.1. **تعريف الأول** :عرفت القوائم المالية بأنها :" مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن :الميزانية قائمة حساب النتيجة ، قائمة تدفقات الخزينة ، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية ".[1]

2.1. **تعريف الثاني** : وعرفت أيضا أنها :" الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية".[2]

3.1. **تعريف الثالث** :ومن جهة أخرى عرفت القوائم المالية بأنها : "هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة ، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة "[3]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن القوائم المالية هي عبارة عن سجلات مكتوبة توضح الأنشطة التجارية والأداء المالي للشركة ، حيث يتم تدقيق البيانات المالية غالبا من قبل المحاسبين ، والشركات المالية والوكالات الحكومية ، ويترتب على كل شركة تخضع للقانون المحاسبي إعداد قوائم تركيبية عند اختتام الدورة المحاسبية ، على أن يكون هناك عملية جرد مقيدة لغايات قانونية .

2. أنواع القوائم المالية:

وفق النظام المالي و المحاسبي الجديد تقوم المؤسسات في أخر كل سنة مالية بإعداد مجموعة من الكشوفات و هي :

---

[1] طالب عب العزيز، بلمداني محمد ،**مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية** ،مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة الجزائر ، 2020،ص111

[2] **نفس مرجع أعلاه**.

[3] الزين عبد المالك ،**القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر ، ص20 ،2015

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج .
- جدول التدفقات الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة .
- الجداول الملحقة .

1.2. الميزانية:

1.1.2.تعريف الميزانية:هي عبارة عن " جدول يشمل جانبي، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الإستحقاق"[1]

2.1.2. عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها :

1.2.1.2. الأصول: تكمن الأصول في موجودات المؤسسة حيث أنها تدرج في الميزانية حسب درجة سيولتها وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فإن جانب الأصول يشمل المجموعات التالية[2]:

1.1.2.1.2. التثبيتات : وهي مجموعة الوسائل والقيم الثابتة المادية والمعنوية المنقولة وغير المنقولة التي اقتنتها المؤسسة أو أنجزتها ليس من اجل البيع إنما بغرض الاستغلال، إلا أنه يمكن للمؤسسة أن تتنازل عن بعض استثماراتها نتيجة لظهور استثمارات جديدة أكثر حداثة أو نتيجة لاهتلاكها بفعل الاستغلال[3].

وتصنف التثبيتات إلى ثلاثة أنواع:

- **التثبيتات معنوية:** وهي عبارة عن أصول غير حسية وغير ملموسة مثل حقوق الملكية التجارية والصناعية والشهرة.
- **التثبيتات مادية:** وهي عبارة عن استثمارات مادية ملموسة لها مدة حياة إنتاجية محددة قابلة للاهتلاك .مثل تجهيزات الإنتاج، أما الأراضي فهي لا تهتلك إلا باستثناء
- **التثبيتات المالية:**وتمثل بعض الحقوق أو السندات الثابتة (سندات المساهمة مثلا....)

---

[1] T.ZITOUN ,**Analyse financiere**,Edition Berti ,Paris,2003,P75.

[2]أبو يعقوب عبد الكريم ،**أسس المحاسبة العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999،ص89.

[3]صلاح حواس ، **المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر ، الطبعة الأولى، الجزائر 2011،ص60.

2.1.2.1.2. **المخزونات:** هي مجموع الموجودات المادية من المواد أو السلع أو مصادر اقتصادية أخرى محفوظة أو مخزنة أو متاحة لأجل تغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية في مؤسسة ما عند أدنى تكلفة للأموال و لرأس المال الجامد في شكل مواد أو سلع.[1]

وتتضمن المحزونات مايلي:

- ✓ السلع الموجهة للبيع على طبيعتها بالنسبة للمؤسسة التجارية.
- ✓ المواد واللوازم الموجهة للإنتاج.
- ✓ منتجات تامة الصنع، نصف مصنعة، قيد التصنيع أو فضلات ومهملات.

3.1.2.1.2. **المدينون:** وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة من تعاملها مع الغير.[2]

[1] Murthy P.Rama, **Operations Research**, second edition, New Age International (p) Ltd Delhi,2007,p354.

[2] شعيب شنوف ،**محاسبة الدولية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر ،2008 ،ص32.

الجدول رقم (01):الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول

الفترة من .....إلى .....

البيان	الملاحظة	إجمالي ن	اهتلاكات و المؤونات	صافي ن	صافي ن_1
أصول غير جارية فارق بين اقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيتات عينية تثبيتات معنوية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					

أصول جارية مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى **الخزينة**					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع العام للأصول					

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ،القانون رقم 7-11 العدد 19 ،2009

2.2.1.2. الخصوم: تشمل الأموال التي ساهم بها أصحاب المشروع والأموال التي اقترضت من الغير على شكل ديون مستحقة، وترتب الخصوم تبعا لدرجة استحقاقها وتنقسم إلى[1] :

1.2.2.1.2. الأموال المملوكة (الخاصة) :تعتبر التمويلات المساهم بها من قبل المساهمين وأصحاب المؤسسة لتبقى تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، وتشمل الأموال الخاصة الحسابات التالية: الأموال الشخصية (ح/10)، علاوات المساهمات (ح/12) الاحتياطات (ح/13) ,نتائج رهن التخصيص (ح/18) ، المؤونات الخسائر والتكاليف (ح/19)

[1]شعيب شنوف ، **مرجع سابق ذكره** ،ص34.

2.2.2.1.2. الديون: وتتمثل في الالتزامات التي تدين المؤسسة إثر تعاملاتها مع الغير، وتتضمن الحسابات التالية: الديون البنكية (مدة استحقاقها أكثر من سنة) ، ديون الاستثمارات، ديون المخزون، ديون الاستغلال،والمتمثلة في أجور ورواتب المستخدمين، ديون الضرائب...إلخ

الجدول رقم (02):الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

الفترة من .....إلى .....

البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن_1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غيرالجارية قروض والديون المالية الضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى وغير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			

الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع العام الخصوم			

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ،القانون رقم 7-11 العدد 19 ،2009

2.2. جدول حسابات النتائج:

1.2.2. تعريف جدول حسابات النتائج:هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبية الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة للوصول إلى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد. تكون ربحا أو خسارة[1]

2.2.2. عناصر جدول حسابات النتائج :

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي:

1.2.2.2. أعباء الدورة: وتتكون من كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة مثل استهلاك البضائع والمواد الأولية والسلع والخدمات المستعملة في دورة الإنتاج وكذلك مختلف المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف العاملين.....

2.2.2.2. نواتج الاستغلال: تتمثل خاصة في مبيعات البضائع للمؤسسات التجارية المختلطة ومبيعات المنتجات في المؤسسات الإنتاجية والمختلطة.

3.2.2.2. نواتج خارج الاستغلال: وهي تلك الناتجة خارج النشاط العادي للمؤسسة.

[1]مبارك لسلوس ،**مرجع سابق** ،ص 24-25.

الجدول رقم (03):الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

الفترة من .....إلى .....

البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن_1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2 استهلاك السنة المالية			
3القيمة المضافة للاستغلال(1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4 الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5 النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			

6 النتيجة المالية النتيجة العادية قبل الضريبية (6+5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية 8 النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية – والمنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها) 9 النتيجة غير العادية 10 النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية11(1) ومنها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية ،القانون رقم 7-11 العدد19،2009 ،ص30.

الجدول رقم (04):الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

الفترة من .....إلى .....

البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
1 هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
2 النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(المخصصات للاهتلاكات مصاريف			
المستخدمين)			
منتجات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
(التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في			
النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية،القانون رقم 7-11 العدد 19

3.2. **جدول تدفقات الخزينة:** هو قائمة مالية جديدة على عكس القائمتين السابقتين تعطي لمستعملي القوائم المالية أساس التقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها واحتياجاتها لاستخدام تلك التدفقات، وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها، كما أنها تعتبر مفيدة في مراجعة وتقييم دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية وفي فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وآثار التغير في الأسعار[1].

جدول رقم (05): الشكل القانوني لجدول تدفقات الخزينة

الفترة من.....إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			

[1] طارق حماد عبد العال ،**مرجع سابق**، ص29.

تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأنية من التوظيفات المالية			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية،القانون رقم 7-11 العدد 19 ،2009

4.2. جدول تغير الأموال الخاصة: يشرح جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة الحركات التي تؤثر في كل فصل من الفصول التي تتكون من رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، والحد الأدنى من المعلومات التي يقدمها هذا الجدول تتعلق بما يلي[1]:

-النتيجة الصافية للسنة المالية.

-تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

-المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

-عمليات الرسملة (الارتفاع،الانخفاض،التسديد...).

-توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

الجدول رقم (06):الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						

[1] الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية** ، القانون رقم 7-11، العدد 19، 2009 ،ص 2.

تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية،القانون رقم 7-11 العدد 19 ،2009

5.2. الملاحق :تشمل الملاحق جداول ملحقة لتفسير الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية كما يشمل على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، إيضاحات تخص الشركاء الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم والتحويلات بين الفروع والمؤسسة الأم.[1]

وتشمل الملاحق معلومات تتضمن النقاط التالية إذا كانت هذه المعلومات لها أهمية بالغة أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وأيضا المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون تمت مع تلك الوحدات أو مسيريها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لكسب صورة وفية.

[1]شعيب شنوف ،**مرجع سابق ذكره** ، ص81.

المطلب الثالث: قيود القوائم المالية

للتقارير المالية أهمية لمستخدميها لما تقدمه من معلومات تساعدهم على اتخاذ قراراتهم إلا أنها عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة فيها ومن أهم هذه القيود[1]:

1. **افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد :**يتم إعداد التقارير المالية وفقا لافتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، لذا يجب على مستخدميها أن يكون على علم بذلك وبالرغم من الأبحاث التي أجريت لقياس أثر تغيرات الأسعار إلا أنه لم يتم الوصول إلى طريقة لتعديل التقارير المالية
2. **التسجيل التاريخي:**تعد التقارير المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة وغالبا ما يتم استخدامها كتقديرات.
3. **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية :**تمتلك الإدارة قدرة التأثير على محتوى التقارير المالية في حدود معينة من خلال استخدام أنشطة نهاية السنة المالية وهذا بإجراء بعض الصفقات قبل إعداد التقارير النهائية مما قد يؤثر على بعض العناصر والبنود الواردة فيها خاصة التي تلقى اهتماما من طرف الدائنين والمستثمرين.
4. **البنود التي لا تسجل محاسبيا** :لا يمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يسجل جميع أنشطة المؤسسة والتي تمثل عوامل هامة لنجاحها، وتعد الموارد البشرية إحدى هذه العوامل وأحيانا تمثل الإدارة والعمالة أهم أصول المؤسسة إلا أنها لا تظهر في الميزانية.
5. **مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية**

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام من الناحية العلمية والعملية ويختار الطرق والسياسات التي تناسب بعض الظروف والأوضاع التي تواجه المؤسسة، ويؤدي اختيار سياسة أو طريقة معينة إلى آثار مختلفة على النتيجة والمركز المالي و القرارات المبنية على هذه النتائج ومن أمثلة السياسات والطرق طرق تسعير المخزون الإهتلاك المطبق، وتعتبر الإدارة هي المسؤول الأول عن هذه التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث هذا ما يعطي للإدارة المرونة الكافية لاختيار ما يناسب من الأهداف التي تريد تحقيقها

[1]طارق حماد عبد العال ،**التقارير المالية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2006،ص99.

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي

يهدف النظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات ذات جودة و أهمية ملائمة و سليمة من حيث الكم و نوع و التوقيت لمستعمليها خاصَة الإدارة التي تتولى تقييم الأداء المالي، ومنه أن القوائم المالية هي أهم المعلومات المنتجة المركز عليها في معرفة حسن الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: المعلومة المحاسبية ودورها في تحسين الأداء المالي

تقيم المؤسسة الأداء المالي بالاعتماد على القوائم المالية التي تعطي الصورة المالية الحقيقة للمؤسسة ،وذلك عن طريق المؤشرات المالية التي تسمح بمعرفة الأداء المالي للمؤسسة يعني نقاط القوة و الضعف ، و كيفية اتخاد القرارات المناسبة هذا ما يمكنها من تحسين أداءها المالي.

1. دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي:

يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة بناءا على قوائم المالية التي تعد وفق المعايير المحاسبية معترف بها ، في تقديم معلومات ذات خصائص نوعية أي ذات جودة تستعمل كأداة في مساعدة الإدارة في تحليل و تفسير الوضعية المالية الحالية و المستقبلية للمؤسسة و كذا في اتخاد القرارات المالية باختلافها، مما يؤدي إلى رفع الأداء و تعظيم الثروة و بالتالي الاستمرار في السوق.

وتستمد القوائم المالية أهميتها في إشباع الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن معظم المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها:[1]

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها.
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين.
- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم.
- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة.
- تجسيد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**،ج1،مكتبة الشركة الجزائرية ،الجزائر ،2008،ص183.

- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، أو اتخاذ الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات.

فالتحليل المالي للمؤسسة يساعد المؤسسة على تفسير نتائجها وتقييم أدائها بالإضافة الى المساعدة على تخطيط السليم :

1.1. الميزانية:

إن جودة البيانات والمعلومات التي تحملها الميزانية ترتكز أساسا على مصداقية الوثائق المعتمدة في عمليات التقييد المحاسبي فالميزانية من خلال عناصرها تعطنا صورة دقيقة للوضع المالي والهيكلي للمؤسسة فلتحليل عناصرها تتجلى لنا الحالة الصحية للمؤسسة كما توضح لنا قدرة المؤسسة على توظيف واستغلال الأموال التي بحوزتها وكذا مدى احترام المؤسسة لمبدأ الاستمرارية وكذلك نسبة تغطية الموارد للاستخدامات ومن خلاله تمكن تقييم الذمة المالية للمؤسسة واستخدام خطط وموازنات للتمويل تكمن في الاعتماد على التمويل الذاتي دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وكلما كانت معلوماتها دقيقة وصحيحة كلما ساعد ذلك على الوصول إلى الهدف المالي للمؤسسة.[1]

2.1. جدول حساب النتائج:

فجدول حسابات النتائج عنصر هام لمعرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة والعناصر المؤثرة في النتيجة ويساعد المسيرين في استنباط طرق للتحكم في العناصر المؤثرة على الوضع المالي في المؤسسة، كما تمكن من التحكم في إيراداتها ومصاريفها كلما كانت البيانات التي تحتوي عليها دقيقة وصادقة بما يمكننا من التنبؤ المستقبلي بمصاريف المؤسسة وإيراداتها و إعداد موازنات لذلك.[2]

---

[1] جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر،2015،ص157-158.

[2] **نفس مرجع أعلاه** ،ص158-159.

3.1. جدول التدفقات النقدية:

وهو الجدول الثالث المعتمد من طرف المعيار المحاسبي الدولي فهو يشمل كافة الحركات المالية للدورة المحاسبية فهو يسهل للمسير معرفة الوضع المالي للمؤسسة والتدفقات الداخلة والخارجة للمؤسسة دون اللجوء إلى الجداول المالية الأخرى كما يبين أهمية ومدى حجم التدفقات النقدية للأنشطة (التشغيلية،التمويلية، الاستثمارية) ومن خلال هذا الجدول يتجلى للمسير طبيعة النشاط الذي يلم بنسبة هامة من التدفقات وللأنشطة دور في الجدول وترجمتهم تعتمد أساسا على تحليل الجدول والمقارنة بين الأنشطة.[1]

2. أثر المعايير المحاسبية الدولية على تقييم الأداء المالي:

تتمثل المعايير الدولية كالآتي:[2]

بالإضافة إلى دور المعايير المحاسبية الدولية في توحيد لغة المحاسبة في العالم كان لها الأثر على تقييم الأداء المالي فسابقا كان لابد من إجراء التغييرات على المعلومات لتصبح معلومات مالية وهذا بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية أما مع المعايير الجديدة أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة دون إجراء التعديلات، إضافة إلى أنه تحتوي على معلومات أكثر مما يسهل عملية التقييم بالإضافة إلى الأسباب التالية:

- ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة.
- هناك تحسنا في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول حيث يتم تقييم الأصول مرة واحدة في السنة ممايخفض من التقييم الزائد للأصول.
- بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون فيغالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف.
- هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة.
- الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط.

---

[1] جودي محمد رمزي ،**مرجع سابق ذكره** ،ص159-160

[2] مفيدة يحياوي، عريف عبد الرزاق، **أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي للمؤسسة** ،الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد، المركز الجامعي الوادي، الجزائر ،ص4-5.

المطلب الثاني: توجهات المستقبلية للمعلومات المحاسبية

تسعى الجهات المهنية المحاسبية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية بغية إعطاءها أهمية أكثر لمتخذي القرارات فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1991 بتأسيس لجنة خاصة بالتقارير المالية حيث قامت هذه اللجنة في سنة 1995 بإصدار تقرير عن الحاجات المعلوماتية للمستثمرين والدائنين حيث أوصت فيه أن تشمل التقارير المالية:[1]

- البيانات المالية وغير المالية: تتضمن التقارير المالية الافصاحات المحاسبية ذات الصلة بها و بمعلومات عن نشاط الإدارة العليا وقياس أدائها.
- تحليلات الإدارة: تتضمن أسباب التغيرات في البيانات المتعلقة بالجانب المالي وتقييم الأداء.
- معلومات مستقبلية : حيث يتم توضيح الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة بها وتقييم الأداء الفعلي مقارنة بالمخطط، إضافة إلى كفاءة وفعالية التنبؤات السابقة.
- معلومات عن الإدارة: وهي معلومات حول الإدارة والمساهمين والأطراف ذوي العلاقة بها.
- خلفية عن الشركة: حيث يتم تحيد الأهداف والإستراتيجية العامة للمؤسسة ووصف نشاطها.
- ومنذ سنة 2003 يدرس مجلس المعايير المحاسبية الدولية إمكانية إصدار قوائم مالية عن أداء المؤسسة وهذا لكي:[2]
- تسمح لمستخدمي التقارير المالية بأخذ صورة عن الأداء المالي للمؤسسة و معرفة نتائج وتكاليف الأنشطة سواء التشغيلية أو التمويلية.
- يعطي تصور لمستخدمي التقارير المالية عن الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة فتقييم عناصر الميزانية بالقيمة الحالية مما يساعد في التنبؤ بالقيم المستقبلي

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار** ، رسالة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2009،ص121.

[2] Jérôme Lo IACONO, la **performance financière**, un nouvel état propose par LIASB, Revue française de comptabilite,2007, p24.

خلاصة الفصل الأول

المعلومات المحاسبية هي عبارة مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي الذي يزود جميع الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية بمعلومات ذات جودة تؤثر على متخذي القرارحيث تنوعت هذه المعلومات وتميزت بخصائص من أبرزها الخاصيتين الأساسيتين الملائمة والموثوقية إضافة إلى خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها كالقابلية للمقارنة والثبات والأهمية النسبية.

رغم تعدد أنواع المعلومات المحاسبية إلا أن القوائم المالية تبقى من أهمها، حيث شهدت هذه الأخيرة تحولا مع تغيير المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المالي والمحاسبي التي كانت الغاية منه تغيير في شكل القوائم المالية مع إضافة قوائم جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل جدول تدفقات الخزينة.

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي أصبحت محل اهتمام المهنيين لجعلها أكثر فائدة و لهذا أعطت المعايير المحاسبية الدولية أهمية بالغة للمعلومات المحاسبية و لحد الآن هناك دراسات تعمل على تطوير و إصدار قوائم المالية التي تمثل الأداء المالي للمؤسسات.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الميزانية يتم تحليلها لمعرفة مدى تحقيق الشركة للتوازن المالي ولهامش الأمان، نسبة السيولة والتحرر المالي، أما حساب النتائج يوفر المعلومات عن الربح الصافي للمؤسسة ، المردودية المالية وقدرتها على التمويل الذاتي، أما معرفة سيولة الخزينة تتم بتحليل قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الثاني : الإطار النظري للأداء المالي

مقدمة الفصل الثاني

اتسع استخدام مفهوم تقييم الأداء بتطور الحضارات القديمة بسبب التأكيد الطبيعي على انجاز المهمات الإنسانية على اختلاف درجة تعقيدها لاجل استمرارية الحياة وتطورها، وبالتالي فإن تقييم الأداء حتى بمفهومه التقليدي يضمن المراجعة والمراقبة وتحديد الصحيح من الخاطئ والإنجاز في الوقت اللازم.

ونظرا لأهمية الأداء في حياة المؤسسات الاقتصادية خصوصا الأداء المالي للمؤسسات لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة المؤسسة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها و حماية الحقوق.

ومن هنا يعد الأداء المالي من المؤشرات المالية المستخدمة في قياس نجاح المؤسسة، لهذا تقوم المؤسسة بتقييم نتائج نشاطها للوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من خلال تقييم الأداء، وبالرغم من وجود عدة أبعاد في تقييم الأداء يبقى الجانب المالي أكثر اتساعا لأنه يعتمد على معلومات كمية.

للوصول الى تحسين الأداء المالي من الواجب الالمام جميع الجوانب المتعلقة بمفاهيمها والإطار النظري الخاص بها،و فيما يأتي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **ماهية الأداء المالي؛**
- **تقييم الأداء المالي؛**
- **مؤشرات تقييم الأداء المالي**

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعمل الأداء المالي على تقييم نشاط المؤسسة باعتباره أحد الجوانب المكونة للأداء العام للمؤسسة بالإضافة للأهميته في معرفة الوضعية المالية سنتناول في هذا المبحث مفهوم الأداء ، والأداء المالي و كذا الأهداف المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم التي طرحت في الساحة العالمية قديما وحديثا، وذلك بغرض وضع تعريف يمكن اعتباره مرجعا أساسيا لأي عمل علمي في مجال الإدارة. وقد ظهرت عدة محاولات لوضع هذا المفهوم في إطار واضح، نذكر منها:

1. تعريف الأداء:

الأداء يقابل اللفظ اللاتيني **Performare** الذي يعني تعين شخص مؤهَلا و فريدًا و ناجحًا وجدبًا في المجال المختص، والتي اشتقت منه اللفظة الإنجليزية **Performance** التي تعني قيام بعمل أو" الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه"[1].

تعريف الذي قدمه **مورين(Morin)**على أن "الأداء هو الكفاءة، يعتبر الأداء بمثابة الحكم الذي يصدره الفرد أو المجموعة في المنظمة وتحديدًا في الأنشطة والمنتجات والنتائج والآثار التي يتوقعها منها"[2].

وأيضا عرَف **سادج (Sadeg)أن الأداء المؤسسة:** «الأداء كل جهد منظم الى مدى تحقيق أهدافه بأقل قدر ممكن من المال» [3].

وعليه الأداء هو " تحقيق أهداف المؤسسة بغض النظر عن تلك الأهداف، وعلى مستوى الفردي هو قيام المشتغل بتنفيذ أعماله وواجباته المكلف بها، أي يعني النتائج التي يحققها الفرد للمؤسسة نتيجة للعمل المؤدي"[4].

---

[1] Abdellatif khemkhem,**le dynamique de controle de gestion**,Dunod, paris,2Ed ,1976,P :310.

[2] Morin et sauvie **« developpement recent dans la representation de l'efficacite oraganizationnelle »** ,revue Psychologie ,n27 universitec de comibra ,portygal,p :13

[3] Sadeg,M(1998), **« management des entreprise politique»**, les presse d'Alger,p :28.

[4] محمد الكرخي، **موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطباعة الأولى، عمان، الأردن،2015، ص141.

وفي مجال التسيير هو متعدد الأبعاد، لكن يمكن ربطه بالمعاني الثلاثة التالية:[1]

- الأداء هو النجاح: أي لا يوجد بحد ذاته إنما يجسد النجاح، ويختلف حسب المؤسسات والعوامل.
- الأداء هو نتيجة النشاط: أي هو تقدير للنتائج المحصلة.
- الأداء هو النشاط: هو عملية وليست نتيجة تظهر في وقت ما.

وأهم المؤشرين المرتبطين بالأداء هما "الكفاءة والفعالية "، لأنهما يمثلان إما قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها و إما الحصول على أكبر قدر ممكن من المنتجات من خلال الموارد المتاحة، حيث" تشير الكفاءة إلى العلاقة النسبية بين المدخلات و المخرجات التي تفسر كيفية إنجاز العمل بالشكل الصحيح عن طريق إتباع أفضل الوسائل الموصلة للأهداف. أما الفعالية هي العلاقة النسبية بين النتائج المحققة و الأهداف المخططة التي تفسر القدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بالشكل الصحيح للمقارنة بين الأداء المحقق و الأداء المطلوب"[2].

انطلاقا من مفهوم الكفاءة و الفعالية يمكن القول أن الأداء هو:" مدى البلوغ إلى الأهداف باعتباره نظاما شاملا متكاملا ديناميكيا فإنه يتطلب إتباع مسار العمليات و التحسن المستمر، كما أنه متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة"[3] .

ونوضح هذا المفهوم في الشكل التالي:

---

[1] Bernard ,**Encyclopédie de comptabilité ,contrôle de gestion et audit**, Ed economica,2000,p :931 .

[2] Humaines**, « Pilotage social et performance »**,chirat,paris ,2002,p :16.

[3] إلهام يحياوي ، **كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي في المؤسسات الصناعية الجزائرية – دراسة ميدانية المؤسسة الإسمنت عين التوتة باتنة –** ، مجلة الباحث ، العدد 05، 2007،ص:46.

الشكل (04):الأداء من المنظور الكفاءة و الفعالية

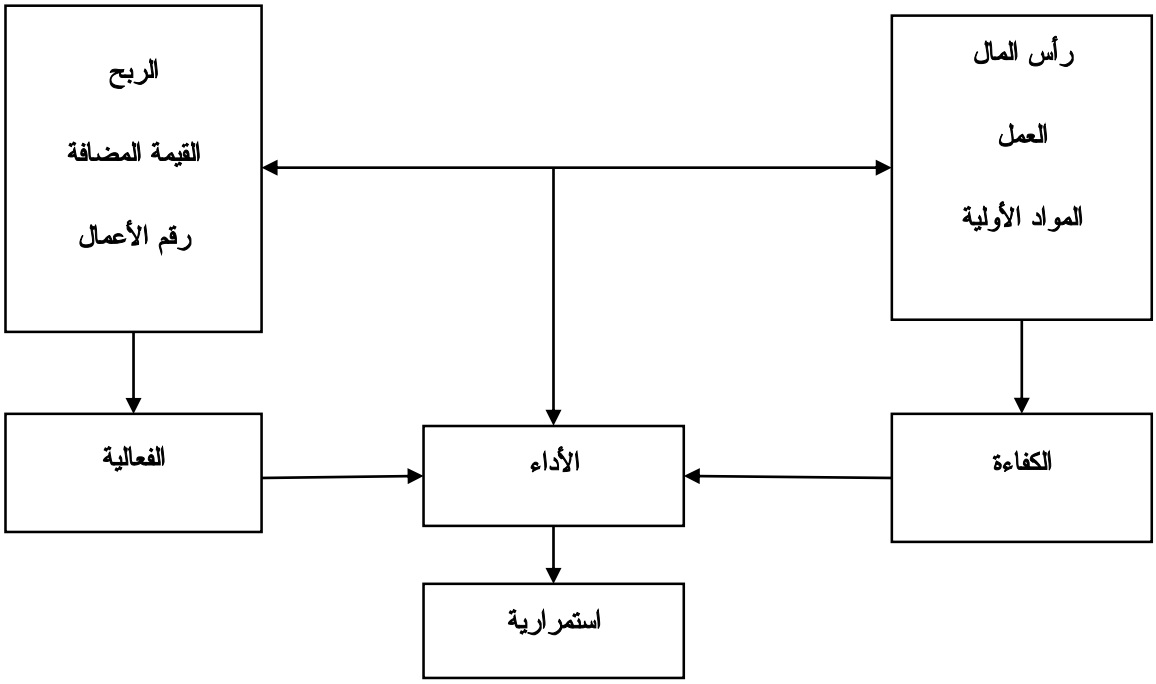

المصدر: عبد المليك مزهودة ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية :مفهوم و تقييم،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الأول، نوفمبر،2001،جامعة بسكرة،ص86-88.

2. أنواع الأداء:

يتنوع الأداء حسب معايير مختلفة و المتمثلة في : معيار المصدر ، معيار الشمولية، معيار الوظيفي معيار الطبيعة.

1.2. **حسب المصدر:** يتم تقسيم الأداء هنا إلى نوعين أداء داخلي و أداء خارجي :[1]

1.1.2. **الأداء الداخلي** :هو الأداء الذي يخص الموارد الداخلية للمنظمة، يطلق عليه بأداء الوحدة ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من الموارد التالية:[2]

- **الأداء البشري:** هو أداء افراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم موردين استراتيجين قادرين على صنع القيمة و تحقيق التنافسية من خلال تسيير مهارتهم.
- **الأداء التقني:** أي قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي:** ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

2.1.2. **الأداء الخارجي:**هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة. يتولد هذا النوع من الأداء عن طريق المحيط الخارجي، يظهر بصفة عامة في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة ارتفاع سعر البيع وارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة انخفاض سعر المواد الأولية واللوازم والخدمات، و هذه التغيرات هي التي تعكس الأداء الإيجابي أو السلبي للمؤسسة[3].

---

[1]Bernard Martoy, **contrôle de gestion**, librairie Vuibert ,1999,p :236.
[2] **op cite** ,p :236.
[3]**Op cite** , p :236

الجدول(07): الأداء الخارجي والأداء الداخلي

الأداء الداخلي	الأداء الخارجي
موجه إلى المديرين	موجه بشكل رئيسي إلى المساهمين والمؤسسات المالية
يتعلق بعمليات بناء النتيجة من خلال الموارد المنظمة	يتعلق بالنتيجة سواء الحاضر أو المستقبل
بحاجة الى توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار	يتطلب إنتاج وإبلاغ المعلومات المالية
يتطلب إصدارًا فريدًا من الأداء من أجل تنسيق تصرفات الجميع اتجاه نفس الهدف	يثير الجدل بين مختلف أصحاب المصلحة

المصدر: **Droith B, Goujet C , Gestion previsionnlle et mesure de la performance,**5eme édition, libraire francais,2011,p :115

2.2. **حسب معيار الشمولية** : حسب هذا المعيار نقسم الأداء إلى:[1]

1.2.2 **الأداء الكلي:**يتمثل في الإنجازات التي ساهمت فيها جميع العناصر والوظائف في تحقيقيها دون استثناء عنصر من عناصر المنظمة، فالأداء الكلي للمؤسسة يعني قدرة المؤسسة على تحقيق تكاليفها الرئيسية بأقل تكلفة ممكنة.

ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن للقسم أو الوظيفة لوحدها في تحقيقيها بل تتطلب تعاون جميع الوظائف أو المصالح، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية لتحقيق هذه الأهداف وأن تكون بأقل التكاليف والمخاطر، و مصلحة الإنتاج يجب أن تقدم المنتجات بأقل تكلفة و أحسن جودة ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، و المصلحة التجارية يجب تسويق أقصى ما يمكن تسويقه و توفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة بأحسن جودة.

2.2.2.**الأداء الجزئي:** هو قدرة النظام التحتي على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف الممكنة، أي يتحقق على مستوى أنظمة المؤسسة.

3.2. **حسب معيار الطبيعة:** من خلال هذا المعيار يمكن للمؤسسة أن تقسم أهدافها إلى أهداف اجتماعية، أهداف اقتصادية، وأهداف سياسية،و أهداف تكنولوجية....إلخ.

و يمكن تقسيم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء اقتصادي، اجتماعي، سياسي وأداء تكنولوجي.[2]

1.3.2.**الأداء الاقتصادي :** يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة لبلوغها و هي تتمثل في الفوائض التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها(الإنتاج، الربح، القيمة المضافة ، رقم الأعمال والمردودية،...إلخ) وتخفيض من استخدام مواردها(رأس المال، العمل، المواد الأولية...إلخ).

2.3.2.**الأداء الاجتماعي:** يعرف "**ارتلند واشا**" الأداء الاجتماعي على أنه يضم انعكاسات نشاط المؤسسة على جانب الاجتماعي لجميع المصالح (المساهمين، المدراء، العمال ، العملاء الدولة...) في حين يرى "**فسنيكس**" مدير المكتب " مركز المدراء الناشئين"، أن الأداء الاجتماعي يتحقق بإدماج مصالح العمال بغرض إنشاء و على المدى الطويل المجلس الإداري كفضاء لاتخاد القرارات الجماعية و تكييف الحوار الاجتماعي مع الأفراد العاملين.

---

[1]تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ، 2012،ص7.

[2]عادل عشي، **الاداء المالي في مؤسسة الاقتصادية قياس و تقويم**، رسالة ماجيستر ،جامعة بسكرة ،2002،ص9.

3.3.2.الأداء السياسي: يتمثل في بلوغ المؤسسة في تحقيق الأهداف السياسية، ومن خلال تحقيق الأهداف السياسية يمكن للمؤسسة الحصول على المزايا، باعتبار تلك الأهداف من الوسائل لتحقيق أهداف أخرى.[1]

4.3.2.الأداء التكنولوجي: يتكون الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين، حيث في أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية أهدافًا استراتيجية نظرًا لأهمية التكنولوجيا[2].

4.2. حسب معيار الوظيفة: يرتبط هذا المعيار أساسًا بالتنظيم، لأنه هو من يحدد الوظائف والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية.

إذن ينقسم الأداء في هذا المعيار وفق الوظائف المسندة للمؤسسة الاقتصادية ويمكن حصرها في الوظائف التالية: وظيفة مالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التموين، ويضاف البعض الآخر البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العامة.[3]

المطلب الثاني: مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة في المستقبل.

1. تعريف الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي ب: "مدى نجاح المؤسسة في استغلال الأمثل للموارد المتاحة المادية والمعنوية وتحقيق أهداف المسطرة من طرف الإدارة"[4].

---

[1] عادل عشي، **مرجع سبق ذكره**، ص9.
[2] **نفس سبق أعلاه** ،ص9.
[3] تالي رزيقة،**مرجع سبق ذكره**، ص8.
[4] عبد المحسن توفيق ، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، الطباعة الأولى،مصر،1998،ص21.

حيث للأداء المالي خاصيتين:[1]

- **الخاصية الأولى:** سهولة التعبير بطبيعته كمي أكثر من نوعي، إذن هو عبارة عن أداة للقياس.
- **الخاصية الثانية:** يعكس بشكل غير مباشر نتائج الخدمات المختلفة الذي يعبر عن الجزء المرئي منها.

وحسب **سارج ديفرارت (Sareg evrarete)** يعرف الأداء المالي أيضا بالعوامل التالية:[2]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة؛
- مدى درجة إسهام معدل النمو المؤسسة في نجاح السياسة المالية وتحقيق الأرباح؛
- مدى قدرة المؤسسة في تغطية المصاريف العامة للنشاط؛

وعليه يمثل الأداء المالي كمفهوم ضيق للأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، باعتباره الداعم الأساسي لمختلف الأعمال التي تمارسها المؤسسة وكذا مساهمته في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية في مجالات الأداء المختلفة بغية تلبية حاجيات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم[3].

2. **أهمية الأداء المالي:** تتمثل أهمية الأداء المالي فيما يلي[4]

- تقييم الأداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب قوتها وضعفها
- الاستفادة من المعلومات التي يوفرها الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- متابعة أعمال المؤسسة وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وكذا توجيه الأداء نحو اتجاهه الصحيح مع تحديد المعوقات و بيان أسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية للحفاظ على الاستمرارية،البقاء و المنافسة.

---

[1] عبد المحسن توفيق ، **مرجع سبق ذكره**،ص8.

[2] دادن عبد الغني ،**قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2007/2006،ص35.

[3] محمد المحمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، طباعة الأولى، عمان ، 2009،ص45.

[4] محمد المحمود خطيب ، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

3. **العوامل المؤثرة في الأداء المالي:** تتمثل العوامل المؤثرة في الأداء المالي فيما يلي[1]:

1.3. **العوامل الداخلية:** حيث هناك عدة عوامل داخل المؤسسة تؤثر على أدائها المالي والتي يمكن السيطرة عليها بالطريقة التي تؤدي إلى تقليل التكاليف و تعظيم العوائد وأهم هذه العوائد:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة في كفاءة استخدام الأموال المتاحة؛
- إدارة السيولة؛
- المؤشرات الخاصة بالربحية؛

2.3. **العوامل الخارجية:** للمؤسسة عدة عوامل خارجية تؤثر على أدائها المالي والتي يصعب السيطرة عليها، و إمكانية المؤسسة فقط وضع توقعات لهذه العوامل ومحاولة تقديم خطط لمواجهتها ومن أهم هذه العوامل:[2]

- التغير التكنولوجي والعلمي المؤثر على نوعية الخدمات؛
- قوانين وتعليمات الدولية، قوانين السوق التي تطبق على المؤسسات؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة؛

المطلب الثالث:أهداف المالية للمؤسسة

تتمثل الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها فيما يلي ونذكر منها: التوازن المالي،المردودية والربحية السيولة، توازن الهيكل المالي.

1. **التوازن المالي: يمثل** " الحالة التي يكون فيها الرصيد النقدية في كل لحظة موجبًا بعد تسديد مجمل الديون ذات الآجال قصيرة "، ومن ناحية أخرى يمثل " التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية".[3]

ومقصود برأس المال الثابت هو عادة ما تكون الاستثمارات موجب تمويلها بالأموال الدائمة مضافا اليها الديون طويلة الآجل والديون قصيرة الآجل.

---

[1] محمد كردوسي، **محاسبة التسيير في قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2020،ص6.

[2] محمد كردوسي، **مرجع سابق ذكره**،ص7.

[3] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000، ص248.

انطلاقا مما سبق يظهر أن التوازن المالي كهدف رئيسي في توفير السيولة،الإستمرار وسير المؤسسة وتكمن أهميته فيما يلي:[1]

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بالأموال الدائمة.
- يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تخفيف الخطر المالي.
- كوسيلة ضمان لتسديد كل الديون أو جزء منها في الآجل القصير.
- يحلل عن طريق درجة الإستقلال المالي اتجاه الغير

2. المردودية والربحية:

1.2. المردودية: هي من الأهداف الأساسية المرسومة من قبل المؤسسة وتواجه الموارد لتحقيقها، و تعرف بأنها هي:" ربط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية"[2]، و كمفهوم عام فإن المردودية تدل على قدرة الوسائل على تحقيق نتيجة.

ومن هنا يتم تمييز بين المردودية الاقتصادية التي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في التكوين نتيجة استغلال والمردودية المالية التي تحدد مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية.

2.2. الربحية: هي نتيجة لعدد من السياسات والقرارات، وكأداة لقياس مدى كفاءة وفاعلية إدارة الشركة في خلق الأرباح.[3]

إذن هي العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال المؤسسة وغاية من قياسها معرفة قدرة المشروع على الكسب وتحقيق الأرباح خلاف الأنشطة العادية التي تمارسها المؤسسة.

3. السيولة وتوزان الهيكل المالي:

1.3. السيولة: ويقصد بها" قدرة المشروع على توفير الأموال لتسديد التزامات قصيرة الآجل المتوقعة وغير المتوقعة في مواعيدها وبدون خسائر مع كلفة مناسبة لمواجهة الظروف الطارئة من خلال التحصيلات الناتجة عن النشاط الطبيعي للمشروع"[4].

---

[1] سعيد فرحات جمعة، **مرجع سابق ذكره**، ص259.
[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،2006، ص267.
[3] محمد المحمود خطيب، **مرجع سابق ذكره**، ص36.
[4] دريد كمال آل شايب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان ، الأردن،2007،ص38.

حسب **كولم (S.KOLM)** : عرف السيولة بأنها عنصر من عناصر رأس المال تتمثل في سهولة التحول من حالة الى أخرى، وأن السيولة المالية هي " قدرة الإدارة على التحويل أي استخدام الأموال الى مال حاضر بأقل خسارة ممكنة وفي أقصر وقت متاح و بأيسر جهد"[1].

2.3. **توازن الهيكل المالي:** هي أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الآجل من اجل ضمان حقوق المقرضين و تفادي وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي. أي أن تكلفة المالية تلعب دورًا هامًا في التخصيص الأمثل للموارد المالية[2].

4. تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة:

تزداد قيمة المؤسسة كلما حققت نتائج محاسبية بشكل دائم ومستمر بحيث تتراكم النتائج وتكون الفوائض المالية موجبة ما يسمى بالثروة المؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق نتائج مستقبلية من خلال دراسة المردودية المستقبلية وتحديد جدوى المشاريع الاستثمارية في المستقبل ومن ثم تحدد حجم الثروة من خلال نتائج محققة سابقًا وحاليًا المعروفة بالقيمة المالية للمؤسسة[3].

بحيث هناك عوامل تؤثر على قيمة المؤسسة والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[1] السعيد فرحات جمعة،**مرجع سابق ذكره**، ص189.

[2] مفيدة يحياوي،**تحديد الهيكل المالي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد ،2002، ص89.

[3] لياس بن ساسي، **مرجع سابق ذكره**، ص39.

الشكل رقم (05):العوامل المحددة للقيمة المضافة المؤسسة

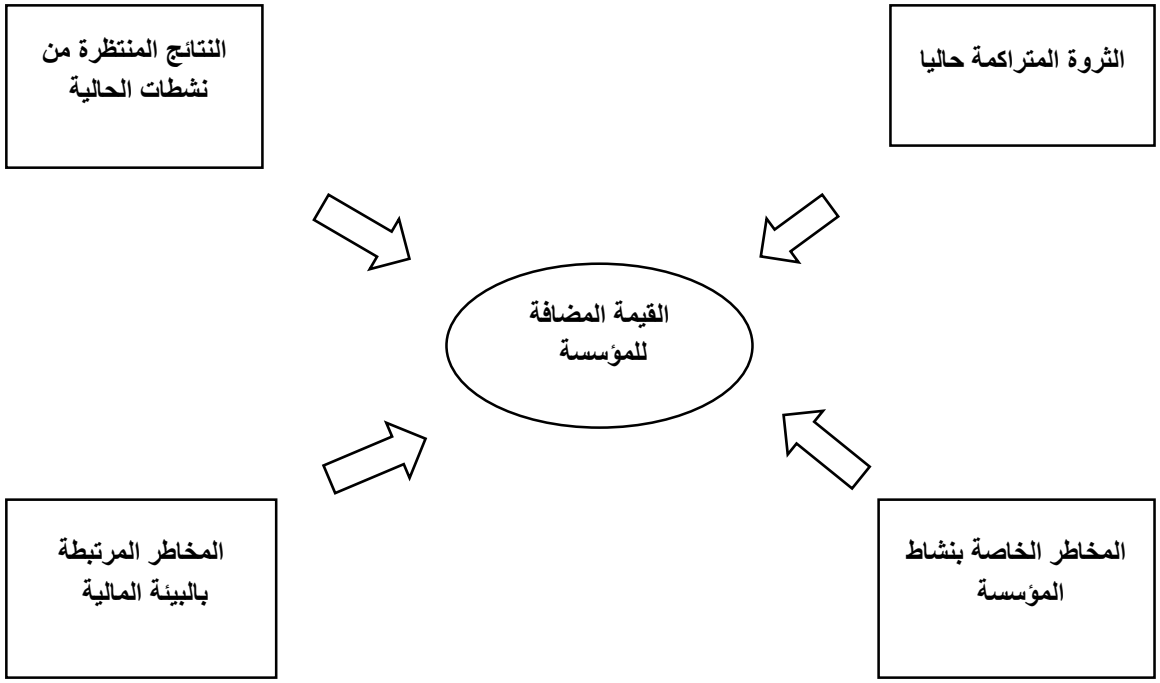

المصدر: لياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق ذكره**، ص40.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكنها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي، ولهذا سنتناول في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتحدث على مصادر المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي ، وفي الأخير سنتحدث على معايير تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه : تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.[1]

المطلب الثاني : مصادر المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي

يعد جمع المعلومات المرحلة الأولى في عملية التقييم، وهي تعتبر نقطة الانطلاق فيشترط للمعلومات أن تكون ذات جودة وأن تكون في الوقت المناسب، تقسيم مصادر المعلومات تختلف من باحث إلى آخر فمنهم من يقسمها إلى معلومات عامة، معلومات قطاعية ، ومعلومات خاصة بالمؤسسة ، ومنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية.

التقسيم المعتمد عليه في هذا البحث هو: مصادر خارجية والتي تضم مصادر عامة ومصادر قطاعية ومصادر داخلية متعلقة بنشاط المؤسسة.

الفرع الأول :المصادر خارجية

تكتسب المؤسسة هذه المعلومات من محيطها الخارجي، والتي يمكن تصنفها إلى معلومات عامة ومعلومات قطاع.[2]

1. **المعلومات العامة** : متعلقة هذه المعلومات بالجانب الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور ...الخ حيث تساعد هذه المعلومات على تحليل وتفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.[3]

---

[1] عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الأقتصادية واتخاذ القرار**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/2011، ص 61.

[2] دادان عبد الغني , كماسي محمد الأمين **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية, المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**, جامعة ورقلة 2005, ص304

[3] صلاح الدين حسن السيسي،**نظم المحاسبة والرقابة وتقيم الاداء في المصاريف والمؤسسات المالية** ، دار الوسام للطبع والنشر ، لبنان، 1998، ص 200.

2. **المعلومات القطاعية** : في أغلب الحالات تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من إحدى الأطراف التالية : النشرات الاقتصادية، النفايات المهنية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت...الخ. لكن هذا النوع يعتبر غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا[1].

الفرع الثاني : المصادر الداخلية

تتمثل المعلومات الداخلية التي تستعملها المؤسسة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في تلك المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، والتي تتمثل فيما يلي:

1. **الميزانية** : هي تصوير الوضع المالي أو الحالية المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة. وهي عبارة عن جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.[2]
2. **جدول حسابات النتائج** : يعرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج على أنه "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية "ربح أو خسارة".[3]
3. **جدول تدفقات الخزينة** : هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. [4]
4. **الملاحق** : هي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية.[5]

المطلب الثالث : معايير تقييم الأداء المالي

تقيم المؤسسة أدائها المالي بواسطة مجموعة من معايير مختلفة لغرض حساب مستوى الأداء المحقق والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب النشاط.

---

[1] الياس بن ساسي ، **التسيير المالي والإدارة المالية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ،2006، ص50.
[2] مجيد الكرخي، **تقويم الاداء** ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007، ص 48.
[3] عدنان تايه النعيمي واخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، دارالميسرة ، ط2، عمان، 2006، ص76.
[4] إلياس بن ساسي، **مرجع سابق ذكره**، ص222.
[5] ناصر دادي عدون، ونواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1991، ص75-84.

ويعرف المعيار أنه" أي وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة "وقد يأخذ هذا المعيار أشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعادلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المؤسسة[1] .

وتتمثل معايير تقييم الأداء المالي في التوازن المالي ، السيولة ، المر دودية وانشاء القيمة وسيتم التعرف على هذه المعايير كما يلي: [2]

- **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باعتباره هدف مالي حيث تعمل الوظيفة المالية للمؤسسة إلى تحقيقه من اجل تحقيق الأمان للمؤسسة بسبب العجز المالي يسلب للمؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة من جهة أخرى، كما يعد من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية فيتم تحقيق التوازن المالي للمؤسسة من خلال تسديد ما عليها من ديون أو التزامات في الآجال المحددة.

فيعرف بأنه التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها بالاحتفاظ بتلك الوسائل ويعتبر أيضا بأنه التناسق بين إيرادات ومصاريف تلك الفترة.

- **السيولة :** تعتبر السيولة معيار مهما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة لكونها أداة فعالة لقياس وتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما تلعب دور هاما في مواجهة وإبعاد خطر العسر المالي عنها والتي تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقه وهذا لإبعاد جميع المخاطر التي يمكن أن تترتب عليها ، فهذا يفرض عليها التحكم في السيولة وفي حالة عجزها عن تحقيق ذلك يؤدي بها ذلك إلى الإعسار المالي.

فتعرف على أنها قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية.

---

[1] مجيد الكرخي ،**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007، ص57.

[2] حكيمة وطار ،**دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**,مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة العربي بن مهيدي ,أم البواقي ، 2012-2013،ص 62.61.

- **المر دودية وإنشاء القيمة :** يعتبر إنشاء القيمة معيار هاما في تقييم الأداء المالي للمؤسسة والأداء الكلي لها ويعد معيار حديث على عكس المر دودية التي تعتبر معيار تقليدي ويكشف هذا الأخير قدرة المؤسسة على إثراء أصحاب المؤسسة.

كما تعبر المر دودية عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فهي تعبر عن العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.[1]

تعرف المر دودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن استخدام المؤشرات المالية والنسب المالية بغية قياس الأداء المالي لمؤسسة ما، باعتباره أصبح من الأمور الاكثر انتشارا، أي لا يمكن تصور تحليل البيانات دون دراستها عن طريق نسب ومؤشرات المالية.

ويمكن تحديد مؤشرات الأداء المالي في النقاط الثلاثة:

- تقييم الأداء المالي باستخدام التوازن المالي؛
- تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية؛
- اتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي؛

المطلب الأول: التوازن المالي

إن التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه يسعى إلى تحقيق الأمان للمؤسسة الاقتصادية.

[1] حكيمة وطار, **مرجع سابق ذكره**, ص60.

1. تعريف التوازن المالي:

يقصد بالتوازن المالي الوضعية التي تحقق للمؤسسة الملائمة والسيولة، المقصود بالملائمة هي قدرة المؤسسة على تسديد الديون في آجالها، وأما السيولة هي قدرة المؤسسة على تحويل الأصول إلى أموال سائلة.

باعتباره من الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة في بلوغها ويعرف التوازن المالي أنه" التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية للمؤسسة واستعمالاتها، فهو يقوم على مبدأ أساسي وهو أن التمويل الدائم يجب تغطية مجمل استثمارات إضافة إلى جزء من احتياجات دورة استغلال"[1].

2. شروط التوازن المالي: غاية كل مؤسسة هي تحقيق التوازن المالي وذلك عن طريق احترامها لشروطه وهي كالآتي:[2]

- تمويل أي استخدام بمورد مالي يساويه في المدة والقيمة على الأقل.
- أن تكون الموارد الدائمة للمؤسسة كافية لتغطية الاستخدامات الثابتة وجزء من الاستخدامات المتداولة.
- يجب وجود فائض في الموارد الدائمة بعد تغطية كافة الاستخدامات، لتغطية احتياجات الدورة ومنه إعطاء للخزينة إشارة موجبة.

ويمكن دراسة التوازن المالي من خلال مؤشرات التالية: **رأس مال العامل، احتياجات رأس المال الخزينة.**

1.2. رأس المال العامل(FR) :

1.1.2. مفهومه: يقصد به " مجموع الأصول التي تمتلكها المؤسسة"[3]، ويعرف على أنه ذلك فائض في الموارد المالية الدائمة الموجهة لتمويل الاستخدامات الثابتة الذي هو جزء من احتياجات دورة الاستغلال حيث يمثل هامش الأمان المالي الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطاتها دون عراقيل ومخاطر مالية وهذا ما يضمن لها استمرارالتوازن المالي.[4]

---

[1]محمد أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، 1986، ص17.
[2]محمد أحمد توفيق، **مرجع سبق ذكره**،ص17.
[3]وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالى فى المنشآت التجارية**، منشورات العربية الأكاديمية في الدنمارك،2007، ص134.
[4]إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن_عمان،2006،ص83.

2.1.2. طرق حساب رأس المال العامل:

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:[1]

✓ **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة

✓ **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل= الأصول المتداولة- الخصوم المتداولة(ديون القصيرة الأجل)

ويرتبط رأس المال العامل بالاحتياج رأس المال العامل وليس العكس لأن لولا احتياجات رأس المال العامل فلا داعي لتحديد رأس المال العامل باعتباره يستعمل لتمويل احتياجات رأس المال العامل.

3.1.2. حالات رأس المال العامل:

يمثل رأس المال العامل مؤشر على الأمان المالي للمؤسسة ويفسر حسب اشارته كما يلي:[2]

- **رأس المال العامل موجب(FR>0) :** هذا يعني أن قاعدة التوازن محققة أي أن الأموال الدائمة مولت كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا يعطي أمان للمؤسسة.
- **رأس المال العامل سالب(FR<0) :** هذا يفسر أن جزء من الأصول الثابتة تم تمويلها بالموارد المتداولة (الديون قصيرة الأجل)، وهذا ما يخلف قاعدة التوزان مما يجعل المؤسسة في خطر مالي.
- **رأس المال العامل معدوم(FR=0) :** الأموال الدائمة مولت الأصول الثابتة فقط، أي عدم تحقيق هامش الأمان.

---

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004،ص215.

[2] Fabienne G, **Comptabilité Managériale**, Edi de Boeck université, Bruxelles, 2004, p 49

ويمكن تمثيل حالات رأس المال في الأشكال التالية

الشكل رقم(06): حالات الممكنة لرأس المال العامل

حالةالأولى(FR>0)

الأصول الثابتة	**الأموال الخاصة**
رأس المال العامل	**الديون(طويلة و قصيرة الأجل)**

حالة الثانية(FR=0)

الأصول الثابتة	**الأموال الخاصة**
	الديون(طويلة و قصيرة الآجل)

حالةالثالثة(FR<0)

الأصول الثابتة	**الأموال الخاصة**
	الديون (طويلة وقصيرة الأجل)
	رأس المال العامل

المصدر:Febienne G , comptabilite Managerial ,Ed de Boeck université 2004

4.1.2. أنواع رأس المال العامل: هناك رؤوس الأموال العاملة أخرى وهي كالآتي:[1]

- **رأس المال العامل الإجمالي:** يمثل الأصول القصيرة الأجل، والهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

- **رأس المال العامل الخاص:** يسمح رأس المال العامل الخاص من معرفة الأصول الثابتة الممولة بالأموال الخاصة بدون الديون، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة- الأصول الثابتة

- **رأس المال العامل الأجنبي:** يمثل مجمل الديون بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها لتمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي=الديون (طويلة ومتوسطة الأجل) + الديون قصيرة الأجل

5.1.2. أسباب تغيرات رأس المال العامل: يتعلق مستوى رأس المال العامل إما بمصادر التغذية أو مصادر النفاذ وهي كالآتي:[2]

1.5.1.2 مصادر التغذية: حيث يتغذى رأس المال العامل من خلال:

- إعادة الاستثمار؛
- التمويل طويل الآجال عن طريق إصدار الأسهم أو السندات أو الاقتراض؛

2.5.1.2. مصادر النفاذ (الاستهلاك): ينفذ رأس المال العامل بسبب:

- ✓ زيادة الاستثمارات؛
- ✓ تسديد الديون؛

---

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سابق ذكره**، ص31.

[2] عمور نريمان، شرفي نوال، **دور القوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الليسانس في العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ،2014، ص51.

الشكل رقم(07): مستويات رأس المال العامل

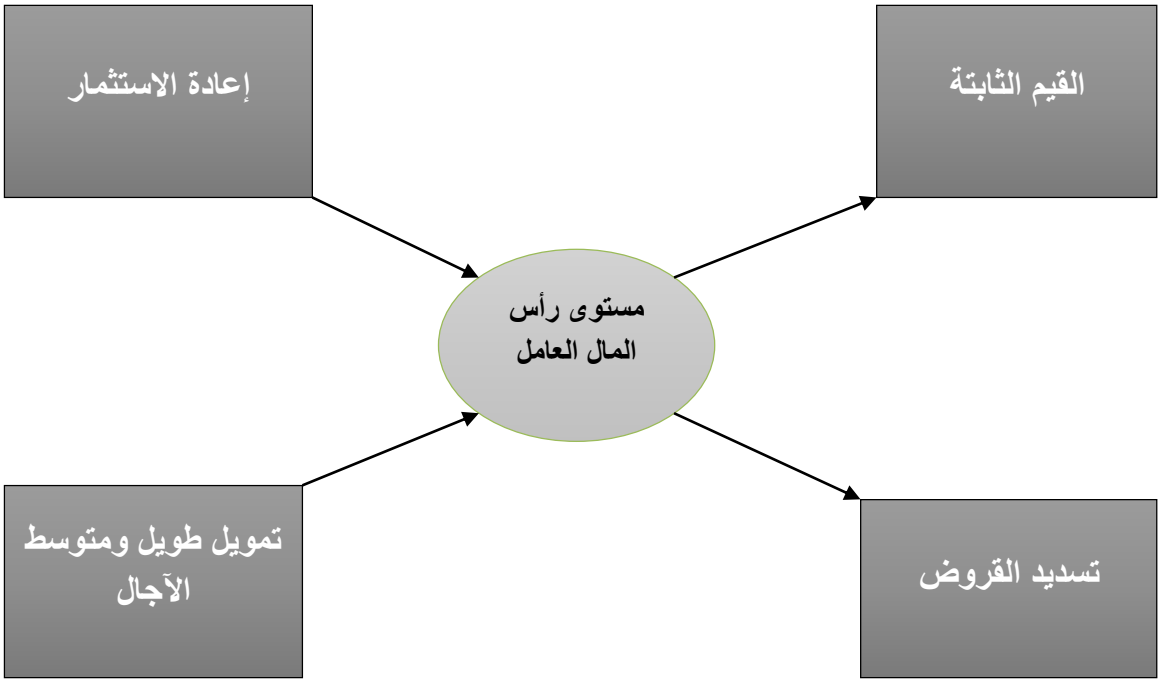

المصدر: نصر رحال، التحليل المالي للمؤسسة، مطبعة سخري، الجزائر،2005،ص52.

2.2. احتياجات رأس المال العامل(BFR) :

1.2.2.مفهومه:

هو الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الإستغلال ويمثل العجز في تمويل الأصول المتداولة خارج الخزينة بواسطة الخصوم المتداولة خارج الخزينة.

ويمثل " مجمل الأموال التي تحتجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين اجمالي المخزونات و القيم القابلة للتحقق من جهة و التزامات قصيرة الأجل (باستثناء سلفيات المصرفية) من جهة ثانية.[1]

[1]شعيب شنوف،**مرجع سلبق ذكره** .ص216.

ويمكن تجزئة احتياج رأس المال العامل إلى :[1]

- **احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال(BFRE) :**

يمثل العناصر ذات أهمية كبيرة في احتياج رأس المال العامل، أي الحقوق والديون يعني دورة الاستغلال، ويتم حسابه من خلال الميزانية الوظيفية و نعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياج في رأس المال العامل = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

- **احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE) :**

يتمثل في احتياج المالي المولد عن نشاطات خارج الاستغلال للمؤسسة، حيث هو عبارة عن الفرق بين الحقوق المتنوعة والديون المتنوعة، بمعتبر عنصر ثانوي في احتياج رأس المال العامل و يحسب بالعلاقة التالية:

احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال= استخدامات خارج الاستغلال- موارد خارج الاستغلال

وعليه يتم الحصول على احتياج في رأس المال العامل الاجمالي(BFR) : ونعبر عليه بالعلاقة التالية:

BFR = BFRE + BFRHE

أو

احتياج في رأس المال العامل= الأصول المتداولة خارج الخزينة – الخصوم المتداولة خارج الخزينة

[1]بوزايدي آسيا، بن عبدالله نعيمة، **الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنظفات و مواد الصيانة**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة،2015،ص30-31.

2.2.2.حالات احتياج في رأس المال العامل: وتمثل حالات احتياج في رأس المال العامل كما يلي:[1]

- **احتياج في رأس المال العامل موجب معناه:(احتياجات الدورة< موارد الدورة)** يعني احتياجات أكبر من موارد الدورة، أي مؤسسة لم تغطي احتياجات الاستغلال بموارد الدورة.
- **احتياج في رأس المال العامل سالب معناه : (احتياجات الدورة > موارد الدورة)** يعني أن الموارد غطت الاستغلال مع وجود فائض، أي لا يوجد احتياج في رأس المال العامل.
- **احتياج في رأس المال العامل معدوم معناه:(احتياجات الدورة = موارد الدورة)** وهي حالة التوازن، يعني أن موارد دورة الاستغلال تغطي احتياجات الدورة.

3.2.2.دلالته: وتكمن دلالة احتياجات رأس المال العامل فيما يلي:[2]

إن احتياجات في رأس المال العامل تنشأ عن الفوارق الزمنية التي توجد بين عمليات الشراء والبيع وعمليات التسويات المتعلقة بها، حيث الأصول المتداولة تؤدي إلى نشوء الإحتياج إلى التمويل، بينما الديون المتداولة تؤدي إلى نشوء موارد التمويل. في كثير من الأحيان يكون الاحتياج إلى التمويل تفوق موارد التمويل فهذه الحالة تسمى العجز عن طريق رأس المال العامل.

3.2. الخزينة (TR):

1.3.2.مفهومها:هي" إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية، كما تعرف الفرق بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العالم"[3]،أي هي الفائض المتبقي من رأس المال العامل الإجمالي بعد تغطية احتياج رأس المال العامل.

كما يمكن تعريفها بأنها : مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال، أي ما توفره المؤسسة من مبالغ خلال دورة الاستغلال.[4]

2.3.2.طريقة حساب الخزينة :ويوجد طريقتين لحسابها:[5]

- **الطريقة الأولى:** ويتم حسابها كما يلي:

الخزينة= رأس المال العامل- احتياج في رأس المال العامل

---

[1]نورين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية في جامعة قاصدي مرباح- ورقلة ، الجزائر،2010،ص69.

[2]العزازي محمد ،بن لعور بوعلام ،**التسيير المحاسبي و المالي** ،الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر ،2007،ص173.

[3]شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص216.

[4]إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية،2000،ص25.

[5]شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص217.

- الطريقة الثانية: و تتم بالعلاقة التالية:

الخزينة = القيم جاهزة–السلفات المصرفية

3.3.2.وضعيات الخزينة:

تأخذ الخزينة ثلاث وضعيات التالية:

- **الخزينة موجبة:(TR>0)⇒(FR>BFR)** تدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها مع الغير وهي الحالة التي تعبر على التوازن المالي للمؤسسة.

أي هي وضعية حسنة بمعنى التوازن المالي محقق ، لكن الوضعية المثلى للمؤسسة أن توظف تلك الفائض على المدى القصير.[1]

- **الخزينة سالبة:(TR<0)⇒(FR<BFR)** تدل على أن المؤسسة لا تتوفر على موجودات نقدية و بالتالي لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير و عليها تمويل تلك العجز فورًا عن طريق التسبيقات البنكية.[2]

ومن أجل تحسين التوازن المالي يجب على المؤسسة قدر الإمكان أن:[3]

- **ترفع قيمة رأس المال الإجمالي عن طريق:**
  - زيادة الموارد الثابتة من خلال رفع من المساهمات في رأس المال أو الإقتراضات المالية.
  - انقاص في قيمة الأصول الثابتة عن طريق التنازل عن بعض التثبيتات التي لا تعود بأثر سلبي على النشاط العادي للمؤسسة.
- **تخفيض من احتياج في رأس المال العامل:**
  - رفع مدة تسديد ديون الموردين.
  - إنقاص من مدة تحصيل حقوق الزبائن.

---

[1] عمور نريمان، شرفي نوال، **مرجع سبق ذكره**،2014، ص55.
[2] شعيب شنوف ،**مرجع سبق ذكره**،ص217
[3] العزازي محمد، بن لعور بوعلام ،**مرجع سبق ذكره** ،ص175.

- **الخزينة معدومة(TR=0)⇒(FR=BFR)** هذه الحالة تمثل التوازن المالي الأمثل للمؤسسة، ما تسمى بالخزينة(الصفرية) أي المؤسسة تعمل على تطبيق السيولة المتوفرة باستفتاء جميع ديون يعني فائض من رأس المال العامل قد أستغل في الأجل قصير هذا ما يعطي مفهوم أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية، يعني ليس هناك إفراط(أموال جامدة) مع عدم وجود احتياجات.[1]

المطلب الثاني :النسب المالية

تعد النسب المالية من الأدوات الأكثر إفادة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال إعطاء تفسيرات وتحليل النتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة ، وكذلك تعتبر من التقنيات المستعملة التي يستعين بها المحلل المالي في ربط القيم المالية، ودراستها وتحليل نتائجها وتقييم أدائها.

1. **تعريف النسب المالية ":**هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الإستغلال وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منهما معا[2] ."
2. **أهم النسب المالية :** و الشكل الآتي يبرز لنا أهمها :

[1]شعيب شنوف ، **مرجع سبق ذكر**،ص217.
[2]أبو الفتوح على فضالة,**التحليل المالي وإدارة الأموال**, دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ,القاهرة ,1996, ص 51

الشكل رقم(08): النسب المالية

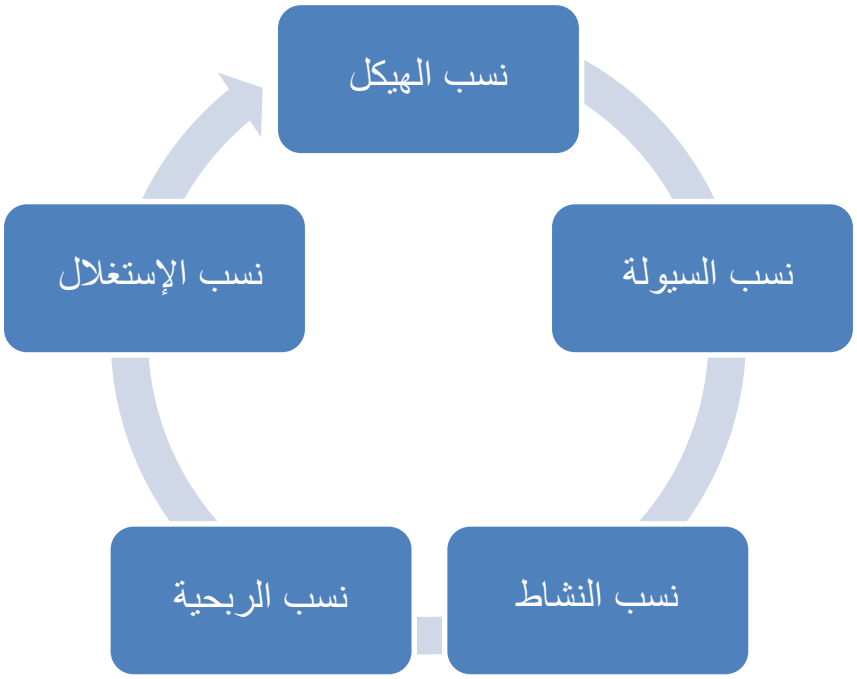

المصدر :من إعداد الطالبتين

1.2 **نسب الهيكل:**تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في :

1.1.2 **نسبة التمويل الدائم:**تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة. وتحسب كالتالي [1]:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الدائمة / الأصول الغير الجارية

- **نسبة التمويل الدائم > 1**:يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

[1] مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره** ،ص46.

- **نسبة التمويل الدائم 1<** :هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير الجارية، أي رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.
- **نسبة التمويل الدائم =1**:يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

2.1.2 **نسبة التمويل الخاص :**تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير الجارية بأموالها الخاصة، وتحسب كمايلي[1]:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأموال الثابتة

- **النسبة >1** :يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

3.1.2. **نسبة الاستقلالية المالية :**تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

- **النسبة < 1 :تعني** أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.
- **النسبة >1**: أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون.

4.1.2 **نسبة قابلية السداد:**تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية:[3]

---

[1]مبارك لسلوس ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 46.
[2]**نفس مرجع أعلاه**، ص47.
[3]مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،ط1 ،عمان ،الأردن ،2006 ص 333.

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

- **النسبة > 1**: يفضلها المالكون، لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.
- **النسبة< 1** : يترتب على انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم[1].

2.2 **نسب السيولة :**الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد.

1.2.2 **نسبة السيولة العامة :**تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب كالتالي[2] :

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل

2.2.2 **النسبة> 1 :**معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

- **النسبة1< : المؤسسة** في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

3.2.2 **نسبة السيولة السريعة :**تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقيه في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب كالتالي[3] :

نسبة السيولة السريعة = (القيم القابلة للتحقيق +خزينة الأصول)/ الخصوم الجارية.

في أغلب الأحيان لا تتجاوز هذه النسبة الواحد.

---

[1]مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص 333.
[2]بوشاشي بوعلام ، **مرجع سابق**، ص111.
[3]أبو الفتح على فضالة ، **مرجع سابق**، ص 21.

4.2.2 **نسبة السيولة الحالية :**تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب كالتالي[1]:

نسبة السيولة الحالية= خزينة الأصول /الخصوم الجارية.

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية (د، ق، أ) بالسيولة التي تتوفر لديها.

3.2 **نسب النشاط :**هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها .

ومن بين هذه النسب مايلي: [2]

1.3.2 **نسبة دوران المخزون :**يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة التالية[3]:

معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات /متوسط المخزون (مرة).

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتهاعلى إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

2.3.2 **معدل دوران الزبائن :**توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة وتبين مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، وتحسب بالعلاقة التالية[4]:

معدل دوران الزبائن= مبيعات السنة/ الزبائن + أوراق القبض

- **متوسط فترة التحصيل:**يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، إذ كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا المؤشر إيجابيا، والعكس صحيح .ويحسب كمايلي:

---

[1]Chantal buissart, **analyse financière**, 3éme édition ,France,2005,pp130-131.

[2] محمد صالح الحناوي ،**الإدارة المالية والتمويل** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ،ص76.

[3]محمد القيومي، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب** ،دار الإشعاع للنشر والتوزيع ،الأردن، 2003 ،ص83.

[4]بهدي عمر ، **مدى مساهمة المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013، ص 11.

متوسط قدرة التحصيل= 360/ معدل دوران الزبائن.

3.3.2 **معدل دوران الموردين :**يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي[1]:

معدل دوران الموردين= مشتريات السنة / الموردون + أوراق الدفع

- **متوسط فترة الدفع :**يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما ارتفع معدل الدفع اعتبر هذا المؤشر إيجابيا، ويحسب كالتالي:

متوسط فترة الدفع= 360/ معدل دوران الموردين.

4.2 **نسب الربحية :**وتقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتعتبر المقياس الفعال لسياسات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية[2] .

1.4.2 **هامش الربح الصافي(المردودية التجارية) :**توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة .ويحسب وفق القانون التالي[3] :

هامش الربح الصافي =(صافي الربح على الضريبة /المبيعات* 100

2.4.2 **معدل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية):**يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فإنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك .

---

[1]مبارك لسلوس ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 51.

[2]خلدون إبراهيم الشريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر ،ط1 ،عمان ،الأردن ،2001، ص130.

[3]منبر إبراهيم هندي ،**الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)** ،المكتب العربي الحديث ،ط5 ،الإسكندرية ،2003 ،ص 97.

معدل العائد على حقوق الملكية= (الأرباح الصافية /الأموال الخاصة)* 100%

3.4.2 **معدل العائد على الاستثمار(المردودية الإقتصادية) :**يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون.ويتم قياس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

معدل العائد عل الاستثمار =(الأرباح الصافية /مجموع الأصول)*100%

5.2 **نسب الاستغلال :**لأجل القيام بهذا التحليل نستخدم مؤشرات ونسب عديدة تبين فعالية، كفاءة ، مرد ودية المؤسسة و فعالية التسيير، وتتركز على رقم الأعمال والقيمة المضافة[1].

1.5.2 **بالنسبة لرقم الأعمال :**تقيس هذه النسب مردودية وفعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح وتتمثل أهم هذه النسب في:

- **معدل الهامش الإجمالي :**للهامش الإجمالي فائدة كبيرة لأنه يعتبر المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة التجارية وهو مؤشر هام لمراقبة مرد ودية المؤسسة، ويحسب كالتالي :

معدل الهامش الإجمالي= (الهامش الإجمالي /رقم الأعمال)*100%

كلما ارتفع هذا المعدل دل على تحسن مرد ودية المؤسسة.

- **معدل القيمة المضافة:** يترجم هذا المعدل بنية الإنتاج في المؤسسة الصناعية والذي يؤثر على احتياجات التمويل، ويحسب وفق العلاقة التالية[2]:

معدل القيمة المضافة =(القيمة المضافة /رقم الأعمال)*100%

[1] Chantal buissart, M.benkacl,**op-cit**,p56

[2] شعيب شنوف ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 170.

2.5.2 بالنسبة للقيمة المضافة :تعد القيمة المضافة مؤشر مهم في تقييم الأداءوتحسب نسبة كل جزء أو عنصر إلى القيمة المضافة بواسطة النسب باستخدام العناصر التي تتوزع عليها وهي أساسا مصاريف المستخدمين والاهتلاكات، وأهم هذه النسب هي:

- **معدل اليد العاملة :**تقيس حصة الثروة التي تعمل على تأجير العمال وأهميتها بالنسبة للقيمة المضافة، وتحسب بالعلاقة التالية[1] :

معدل اليد العاملة = (مصاريف المستخدمين /القيمة المضافة)*100%

- **معدل الاهتلاكات :**تقيس مدى أو درجة اعتماد المؤسسة على المعدات والآلات وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

معدل الاهتلاكات =(الاهتلاكات / القيمة المضافة)*100%

كلما ارتفعت مصاريف المستخدمين عن نسبة الاهتلاكات، يدل هذا على استعمال أكثر لليد العاملة في الإنتاج، والعكس.

[1]Robert Papin, **Stratégie pour la création d'entreprise" création reprise développement**, 9ème édition, Dunod Paris, 2001, p 169.
[2] Robert Papin, **op- cit**, p 177.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي

1. **القيمة الاقتصادية المضافةEVA:** يمثل مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة "EVA" الصورة المعدلة لمؤشر الربح المتبقي والذي قامت مؤسسةStem Stewart&Co (مؤسسة استشارية أمريكية) بتطويريه من خلال اقتراحها وإجراء العديد من التعديلات على كل من صافي الربح وكلفة رأس المال لحساب القيمة المضافة ، حيث يتم من خلال هذا المؤشر ربط المسيرين بالمؤسسة وتحسسيهم بها وفق منطق النتائج من خلال العلاقة التي تربط النتائج بالأموال من جهة، و تكلفة رأس المال من جهة أخرى التي تمثل التعويض الذي يحصل عليه أصحاب الأموال.[1]

هناك عدة تعاريف للقيمة الاقتصادية المضافة فقد عرفت من قبل Stern Stewart بأنها"مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث أنها مرتبطة بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهي الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال الممتلك والمقترض "[2] .

كما عرفها نور والسبتي،"بأنها نوع خاص من حساب الدخل المتبقي إذ تمثل مقياسا محاسبيا للدخل مطروحا منه العائد المحاسبي المطلوب لقياس الاستثمار"[3]

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن قول أن القيمة الاقتصادية المضافة عبارة عن مؤشر يقيس الأداء المالي وفي نفس الوقت هي طريقة للتسيير.

وبرزت أهمية هذا المؤشر فيما يلي [4]:

- مقياس حقيقي للأداء التشغيلي والإداري
- يوضح المعيار التحسن المستمر والفعلي لثروة المساهمين
- معيار لنظم الحوافز والتعويضات لمدراء المؤسسات
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق

---

[1]حمزة محمودالزبيدي،**الإدارةالماليةالمتقدمة** .عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006.،ص203.

[2]Stern, J.M.Stewart, Bennett and Chew Donald, (1995), **The EVA financial management System,**Journal of Applied Corporate finance ,p:32-46.

[3]Noor Abdulnaser, and AlsbtiAlladdin (2003), **The Suitability of the Economic value added to Measure the Successes of Jordanian In dustrie companies ,**dirasat , adminisratitve Sciences ,p :335

[4]راشد فؤاد التميمي،وعدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي**،اتجاهات معاصرة،عمان،دار اليازوريالعلمية للنشر والتوزيع، 2008.ص61.

و لحساب هذا EVA يجب حساب الصيغ التالية :[1]

1.1 **حساب نتيجة الاستغلال المحاسبية: EBIT** بحيث أنها تساوي الزيادة في الفروق الضريبية +الزيادة في الفائض الناجم عن استخدام قاعدة LIFO + قسط إهتلاك الشهرة للعام الجاري +قسط إهتلاك العناصر الغير ملموسة+ كمصاريف الأبحاث والتطوير + الزيادة في المؤونات والمخصصات الأخرى +فوائد البيع الإيجاري.

2.1 **حساب نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضريبة NOPAT** : بحيث أنها تساوي نتيجة الاستغلال قبل الضريبة مطروح منها الضرائب على أرباح الشركاتNOPAT=EBIT-IBS

3.1 **حساب الأموال المستثمرة CI:** هناك مدخلين مدخل للأصول وآخر للخصوم ويتمثلا فيما يلي :

1.3.1 حساب CI(مدخل الخصوم):

الأموال الخاصة +الفروق الضريبة +القيمة المحاسبية للعناصر غير الملموسة + الفائض الناجم عن استخدام قاعدة LIFO+الإهتلاك المتراكم لشهرة المحل +المؤونات والمخصصات الأخرى + القيمة الحالية لأقساط البيع الإيجاري(مخصومة بتكلفة الاقتراض) = الأموال الخاصة المعدلة+ الديون المالية.

2.3.1 حساب CI (مدخل الأصول) :

الأصول الثابتة بالقيمة المحاسبة الصافية +الأصول المعنوية بالقيمة المحاسبية الإجمالية + فارق الاندماج(شهرة المحل) + القيمة المحاسبية الصافية لمصاريف الأبحاث والتطوير + احتياجات رأس المال العامل بالقيمة المحاسبية الإجمالية + الاستثماراتالمالية.

4.1 **حساب تكلفة الأموال الخاصة Kcp:** تكلفة الأموال الخاصة تساوي النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

5.1 **حساب تكلفة الديون:**تكلفة الديون =النتيجة المالية/الاستدانة الصافية.

الاستدانة الصافية =الخصوم غير الجارية+خزينة الخصوم-التوظيفات المالية -خزينة الأصول.

تكلفة القروض بعد الضريبة) =(سعر الفائدة(1-معدل الضريبة)) (KD=I(1-T

6.1 **حساب التكلفة الوسيطية المرجحة لرأس المالWACC:**

WACC =KD.(D/D+CP)+Kcp.(CP/D+CP)

[1]سعاد معاليم، وسميحة بوحفص،**إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA** دراسة حالة :مؤسسة صناعة الكوايل فرع جنرال كايل، بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2017، ص30.

Kcp :تكلفة الأموال، D : الديون، KD: تكلفة الديون، WACC : التكلفة الوسيطية المرجحة لرأس المال، CP :الأموال الخاصة .

ومنه يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA وفق العلاقة الآتية:

$$EVA= (ROI-CMPC).CI$$

CI:رأس المال ، CMPC:تكلفة رأس المال ، ROI:العائد على الاستثمار

$$EVA= NOPAT-(cost\ of\ capital\ .Capital)$$[1]

Capital:رأس المال، Cost of capital:تكلفة رأس المال، NOPAT : صافي الربح بعد الضريبة

2. القيمة السوقية المضافة MVA:

1.2 مفهوم القيمة السوقية المضافة: MVA

يقصد بها الفرق بين القيمة السوقية للشركة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقترضين وبهذه الصورة التحليلية فإن MVA ووفق نظر الشركة المسوقة تعد معيارا فائقا وشاملا في قياس وخلق الثروة كما أنها المقياس للفاعلية التشغيلية في شركات الأعمال وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح الشركة وفعاليتها[2]

2.2 كيفية حساب القيمة السوقية المضافة MVA:

$$MVA= \sum_{t=1}^{n} \frac{EVA}{(1+ki)^t}$$

KI:التكلفة الوسيطية المرجحة لرأس المال ; EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

---

[1]سعاد معاليم، وسميحة بوحفص،**مرجع سابق**، ص30.

[2]**نفس مرجع أعلاه**.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تناولنا في هذا الفصل إلى الأداء المالي من حيث المفهوم وكيفية تقييمه والمؤشرات المالية المعتمد عليها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما يعتبر عملية رقابية تنفذ وفق معايير محددة باستخدام معلومات سواءً كانت معلومات داخلية متمثلة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي أو معلومات خارجية وهي التي تتمثل في المعلومات التي تدور حول المنافسين والعملاء وغيرها. حيث يشمل تقييم الأداء المالي كل المؤسسات التي لها وضعية مالية حرجة والمؤسسات التي لها الوضعية سليمة.

وعليه يعتبر الأداء المالي وسيلة لتقييم نشاط المؤسسة من حيث الوسائل المستعملة والنتائج المحققة و كأسلوب من أساليب المستخدمة في تحديد قوة المؤسسة و ضعفها ، حيث تكمن الأداء المالي الجيد في تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي ،و من هذا المنطلق يمكن القول أن:

- الأداء المالي يعتبر واحد من الأصناف التي تنطوي ضمن أداء المؤسسة .
- عملية تقييم الأداء تعتبر عنصرا أساسيا في عملية التنظيم و الوقاية داخل المؤسسة،كما تكشف عن وضعية المؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات التي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

الفصل الثالث:دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة

مقدمة الفصل الثالث

أدى توسع النشاط الاقتصادي إلى ظهور مؤسسات مالية متخصصة كضرورة حتمية من أهمها ما يتعلق بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر من القطاعات الحيوية في الوقت الحالي ، فلقد أولت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة لتمويل هذا القطاع من خلال انشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات مالية متنوعة تخص الفلاحة في مجال التأمين من بينها الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي« CRMA » وذلك بغية تطويره و تنميته

وسنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للدراسة على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقليعة وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث المباحث ، وكل مبحث إلى ثلاث مطالب ،حيث سنعرض في المبحث الأول بطاقة الفنية للصندوق أي تقديم الصندوق الوطني للتعاون الجهوي–القليعة– أما المبحث الثاني فسيتم عرض فيه أهداف و مهام و كذا الهيكل التنظيمي للمؤسسة، أماالمبحث الثالث فسيخصص لتقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتعاون الجهوي بالقليعة عن طريق دراسة التوزان المالي باستعمال المؤشرات المالية وابراز مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: بطاقة الفنية لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي _ القليعة_.

أن فكرة التعاون الفلاحي تعود جذورها إلى بداية القرن العشرين بصدور القانون 08 جويلية 1901 م ، المتضمن إنشاء منظمات وشركات تتكفل بالتعاون الفلاحي ، ولتجسيد هذه الفكرة أسست الدولة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي الذي كلف بالنشاطات التأمينية وذلك عن طريق الصناديق الجهوية الموزعة على التراب الوطني.

المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

من بين المؤسسات الوطنية الرائدة في قطاع الفلاحي نجد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي يختص في الأعمال التأمينية خصوصًا في مجال الفلاحي لذا سنحاول في هذا المطلب التعرق على هذه المؤسسة من خلال:

1. لمحة تاريخية عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

تم انشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة1972 بموجب القانون رقم 72-64 الصادر في 20-12-1972، وهو يهدف الى تحقيق كل عمليات الضمان الاجتماعي، التأمينات و التعويضات دون تحقيق فوائد على حساب العملاء. وقد انحصرت مهام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من سنة 1972 إلى سنة 1975 في التأمينات الاقتصادية الفلاحية والتأمينات الاجتماعية الفلاحية.

وفي04جانفي1995 صدر المرسوم التنفيذي 95-57 الذي وسع من نشاطات الصندوق الوطني لتشمل العمليات البنكية ويتخصص أكثر في القطاع الفلاحي. وقد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق إدماج ثلاث صناديق وهي:

- الصندوق المركزي لإعادة التعاونيات الفلاحية المنشأ سنة 1907.
- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي المنشأ في 1949.
- الصندوق التعاوني الفلاحي والتعاقد المنشأ في 1958.

2. تقديم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يتواجد مركز الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالجزائر العاصمة في 24 شارع فيكتور هيغو. و هو يمارس وظائفه عبر شبكة كثيفة مكونة من 64 صندوق جهوي و420 صندوق محلي، تغطي كافة الإقليم الوطني. و لديه طاقة بشرية تفوق 2641 عامل منهم 1064جامعيين. و قد بلغ عدد عملائه سنة2020 حوالي 750860عميل وهم في تزايد مستمر. وهذا التنظيم يسمح للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مما يجعله فعالاً في تأدية خدماته و يسهل له معرفة حاجات و رغبات الزبائن وتلبيتها خاصة ما يتعلق منها بتأمين الأخطار الفلاحية .

المطلب الثاني: عموميات حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

سيتم العرض في هذا المطلب الصندوق الوطني للتعاون الجهوي– القليعة– و كذا أهدافه و مهامه نذكرها كالآتي :

1. تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–:

يقع مقره بحي ELPF طريق الجزائر بمدينة القليعة ولاية تيبازة. ويقدر رقم أعماله ب

دج 00. 000 000 40، و يبلغ عدد عماله ب56 عامل منهم ذوي كفاءات عالية في مجال التأمين وآخرين مختصين في مجال القطاع الفلاحي .حيث الصندوق يتكون من 09 مكاتب محلية موزعة عبر التراب الولاية وخارجها وهي كالاتي:

- 05 مكاتب على مستوى ولاية تيبازة.
- 04 مكاتب على مستوى ولاية الجزائر العاصمة.

كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(08): المكاتب المحلية لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–.

الولاية	المكاتب	رقم الأعمال	العنوان	عدد الموظفين
تيبازة	فوكة	10.000.000,00دج	طريق القليعة فوكة	2
	بو سماعيل	18.000.000,00دج	16حي هواري إبراهيم	2
	القليعة	12.000.000,00دج	شارع الجمهورية القليعة	2
	الحطاطبة	9.000.000,00دج	شارع الاستقلال الحطاطبة	2
	عين تقورايت	مكتب جديد	حي أول نوفمبر عين تقورايت	2
الجزائر العاصمة	دويرة	41.000.000,00دج	204 حي محمد لعزوني دويرة	2
	زرالدة	19.000.000,00دج	حي عزوز عبد الحق زرالدة	2
	شراقة	40.000.000,00دج	ساحة الجمهورية شراقة	2
	سطاوالي	27.000.000,00دج	03 حي قاسمي علي سطاوالي	2

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتماد على المعلومات المقدمة من المؤسسة الفلاحي –القليعة–

.

2. **الأهداف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة– :** حيث يطمح هذا الصندوق في تحقيق أهداف مسطرة نذكر منها:

- تخفيف الخسائر التي يتكبدها الفلاح في المواسم الرديئة وهذا ما يساعد على استقرار دخل الفلاح مما ينعكس إيجابيًا على قطاع الزراعة و على الاقتصاد الوطني.
- تحسيس وتحفيز للفلاحين من أجل تبني أساليب حديثة تساعد على زيادة و تحسين الإنتاج.
- تشجيع الاستثمار في الفلاحة للولوج عدد كبير من الفلاحين و المستثمرين لهذا القطاع.

2. **مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–** : تتمثل مهامه في التأمينات عل العناصر المختلفة كمنح القرض الفلاحي للتعاون الفلاحي و تسيير صناديق المساعدة لصالح الفلاحين.

و هي كالآتي:

1.2. **التأمينات الفلاحية:** تمتل في التأمين النباتي و مختلف العقود المبرمة في هذا التأمين وهي:

- التأمين ضد البرد.
- التأمين ضد الحرائق.
- التأمين ضد الأخطار المتعددة.
- التأمين ضد الأخطار المتعددة الدواجن.

2.2. **التأمينات غير الفلاحية:**

- التأمين على السيارات.
- التأمين عل الأخطار الصناعية والأخطار اللاحقة متل: احتراق المباني الصناعية، حريق السريع، احتراق السلع، وكذا جميع الأخطار التي تمس الإعلام الآلي، اخطار المستودعات انكسار الآلات، سرقة المخازن والخزانات الحديدية ال.
- التأمين الأخطار الطبيعية عل المساكن (السرقة، الحريق).
- التامين على الكوارث الطبيعية (خاصة بالعقارات) ضد الزلازل، الفيضانات انزلاق التربة.

3.2. **التأمين عل الأشخاص:**

- تشمل تأمينات السفر.
- المسؤولية المدنية– المسؤولية المدنية العامة والفلاحية.
- المسؤولية المدنية الخاصة بالطبيب و البيطري.

4.2. **التأمين على النقل:**

- التأمين على البضائع المنقولة جوًا وبرًا (خاصة وعامة).
- التأمين على السفن البحرية (سفينة الصيد، سفينة النزهة).

5.2. **القرض الفلاحي للتعاون الفلاحي:** في هذا الإطار الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عمليات البنك والقرض لصالح الشركاء بأقل التكاليف، هذا ما يمول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي استثمارات الفلاحين الملتزمين في إطار المخطط الوطني للتنمية والفلاحة.

6.2. **تسيير صناديق المساعدة لصالح الفلاحين:** يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مؤسسة ماليةالعمومية. المكلفة بالتسيير الصندوق المساعدات لصالح الفلاحين، و كذا تسير الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لمساعدة الفلاحة و التعاون مع المصالح التقنية و وزارة الفلاحة ممول من طرف الصندوق الوطني للتنمية و التنظيم الفلاحي، و الملفات التعويضات ضد الكوارث الفلاحية ممول من طرف الصندوق ضد الكوارث الفلاحية، الجفاف و الفيضانات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي :

يمثل الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات القائمة فيما بينها، ويوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي– القليعة– :

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي الدولة للتعاون الفلاحي القليعة

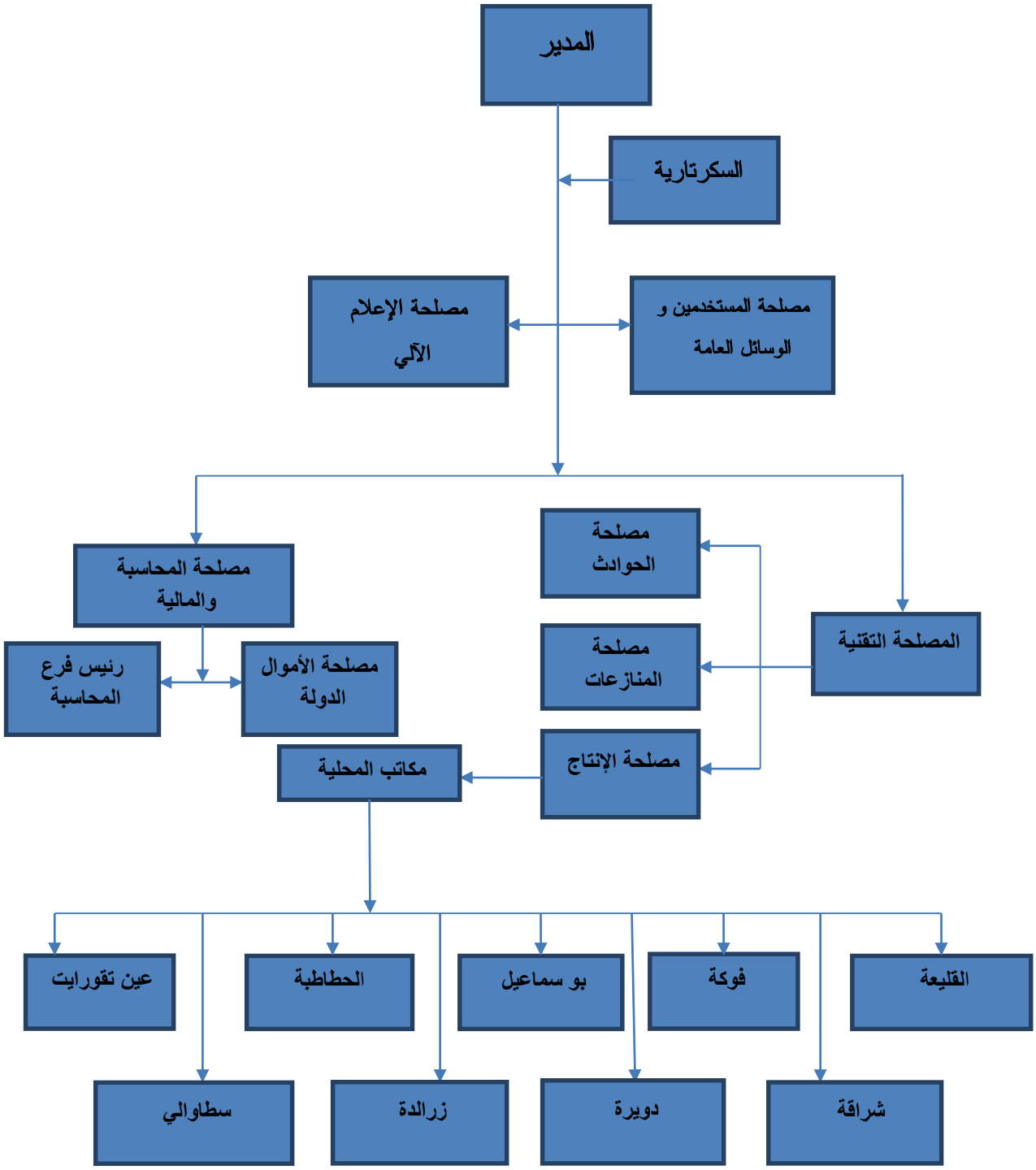

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – القليعة–

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من تسعة عناصر وهي على النحو التالي:

1. **المدير:** تعينه الإدارة العامة للصندوق الوطني، وهو الشخص المسؤول عن تسيير الصندوق و يمثل السلطة و صاحب القرار الأول ، يشرف و يسير و يتحكم في مختلف مصالح المؤسسة سواء من الناحية التقنية أو الإدارية.
2. **السكرتارية:** هي المسئولة عن ضمان خدمات إدارة المديرية، وتتولى المهام التالية:
   - استقبال البريد الخاص بالمدير العام وتحويل المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير العام
   - ترتيب الوثائق في الأرشيف
   - تحرير المراسلات و استقبال الفاكس
3. **مصلحة إدارة الموارد البشرية:** تتمثل مهامها فيمايلي:
   - تسيير ملفات المستخدمين و السهر على حمايتها وإعداد الأجور.
   - التعامل مع الصادرات والواردات والإحصائيات الدورية، كما تقوم بوضع استراتيجيات لحفظ النظام العام.
4. **مصلحة الوسائل العامة:** تتمثل أبرز مهامها فيمايلي :
   - تحرير وصل الطلب في كل حالة شراء متبوع بوصل إستلام.
   - حفظ سجل خاص بتنفيذ مصاريف النقل.
   - تقييم المخزونات ،حفظ أمن المؤسسة ، أمن العمال ، نظافة المؤسسة.
5. **خلية الإعلام الآلي:** و تتولى :
   - صيانة أجهزة الإعلام الآلي.
   - اقتراح تعديلات فيما يخص تسيير الإعلام الآلي.
   - صيانة و مرقبة النظام المعلوماتي
6. **المصلحة التقنية:** وتضم المصالح التالية :

1.6. **مصلحة الإنتاج:** في هذه المصلحة يجري اتصال بين المؤمن و طالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد من الضمانات و تسعير ة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له و الالتزامات المترتبة على كل طرف (المؤمن و طالب التأمين).

2.6. **مصلحة الحوادث:** تختص هذه المصلحة باستقبال الملفات الحوادث بمختلف أنواعها سواء كانت مالية أو جسمانية و يتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملأ استمارات ظروف الحادث في مدة لا تتجاوز 07 أيام حيث يقوم فيها المؤمن له بسرد الحادث و مجرياته بدقة.

3.6. **مصلحة المنازعات:** تقوم هذه المصلحة أولا بالتحقق من الضماناتالمذكورة في وثيقة التأمين و ثمن الخسائر الناتجة ، وقبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير وبعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد و عرضها على المؤمن له للإمضائها وبعدها تحرير الورقة الصرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتدوين الشيك هناك ثم يمنح للمستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

7. **مصلحة المحاسبة :** تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء كل مصالح الصندوق فهي تسجل كل المدخلات و المخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية للصندوق نهاية كل سنة.

8. **رئيس فرع المحاسبة :** و هو المحاسب العام للمؤسسة والذي يهتم بمتابعة نشاط المحاسبي الميزانية المالية وأيضا مراقبة التسيير، تتمثل مهامه في الإشراف على تطبيق السياسة المالية للشركة، توفير اللوازم المالية والإدارية كالورق، الإشراف على عمليات المحاسبة، إعداد التقارير الشهرية وتحليلها وتسيير مختلف مداخيل الشركة وتكاليف الإنتاج.

9. **مصلحة صناديق الدولة :** فالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة يضم عدة صناديق وبواسطة اتفاقية من طرف الوزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح و أهم هذه الصناديق وهي:

- الصندوق ضمان الكوارث الطبيعية.
- صندوق الحماية الصحية النباتية.

حيث يتم في هذه المصلحة تسيير و متابعة الأموال الدولة المخصصة لتدعيم المخططات التنموية. متابعة المدخلات أي حساب الأموال التي تخصصها الدولة لدعم الفلاحين و المخرجات أي متابعة المصاريف الفلاحين بالتعاون مع المديرية الفلاحية للولاية.

1. **مصلحة المحاسبة :** تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء كل مصالح الصندوق فهي تسجل كل المدخلات و المخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية للصندوق نهاية كل سنة.

المبحث الثاني: عرض و تحليل القوائم المالية لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي– القليعة–

سيتم في هذا المبحث عرض الميزانيات المالية المختصرة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي– القليعة– للسنوات (2018،2019،2020) ،جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، وذلك بغية ابراز دورالمعلومات المحاسبية في تقييم أدائه المالي، باستعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2018،2019،2020.

بحيث يتم مرور حسب النظام المحاسبي و المالي من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية بدرجة السيولة المتصاعدة لجانب الأصول و حسب درجة الإستحقاق المتصاعدة لجانب الخصوم لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تلخيص المعطيات المجمعة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة وذلك من خلال عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاث.

1. **الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 و تمثيلها البياني**

الجدول رقم (09): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018.

الوحدة:دج

الأصول			**الخصوم**		
البيان	المبلغ الصافي	النسبة	البيان	المبلغ الصافي	النسبة
الأصول غير الجارية	43.322.702,80	8.3%	رؤوس الأموال الخاصة	128.702.718,35	24.5%
قيم الاستغلال	215.229.714,86	41%			
قيم غير جاهزة	215.311.809,05	41%	الخصوم غير الجارية	32.214.437,70	6.1%
قيم جاهزة	51.302.711.59	9.7%			
مجموع الأصول الجارية	481.844.235,50	91.7%	الخصوم الجارية	364.249.514,25	69.4%
مجموع العام للأصول	525.166.938,30	100%	مجموع العام الخصوم	525.166.938,30	100%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(01،02)

و يوضح الشكل التالي الميزانية المالية المختصرة لسنة2018 بيانيا

الشكل (10) : التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2018.

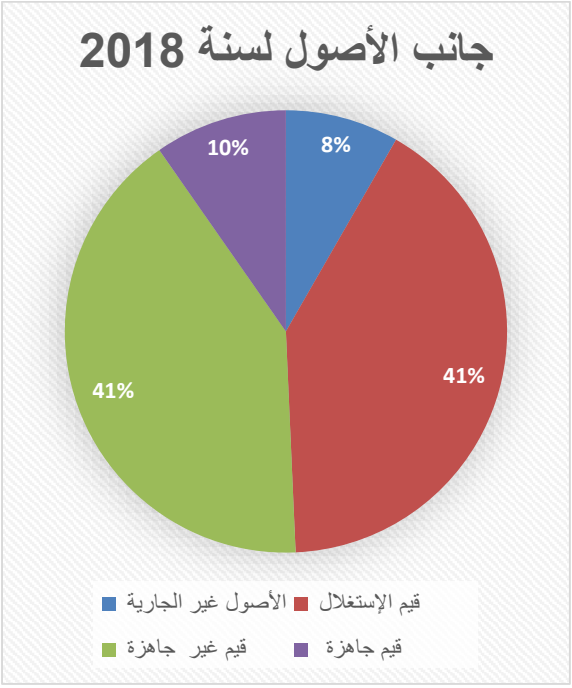

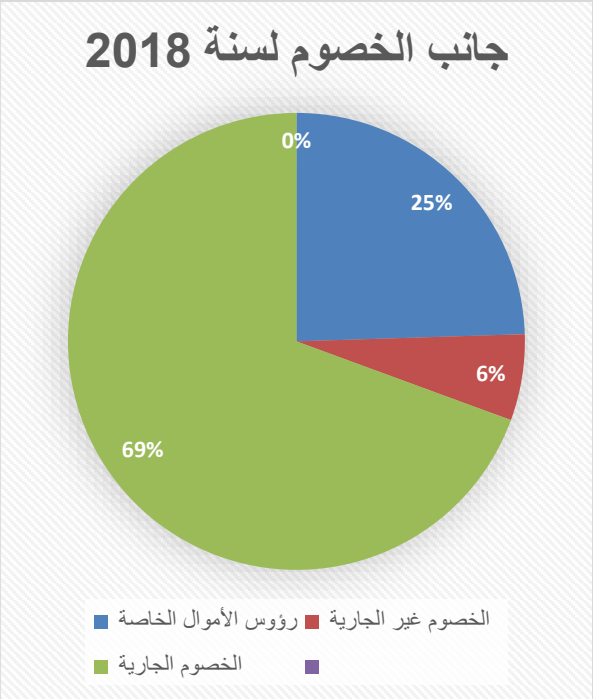

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانسة المختصرة

التعليق

يتبين من الجدول رقم (09) و من الشكل اعلاه ان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة– يعتمد بشكل كبير على الأصول الجارية حيث تمثل91.7% من مجموع الأصول مقارنة بالأصول غيرالجارية التي قدرت نسبتها 8.3%من مجموع الأصول و سبب راجع أن الصندوق هو مؤسسة تأمينية تقوم بالتعاملات اليومية مع المؤمنين هذا ما يرفع من قيمة الأصول الجارية ، اما بالنسبة لجانب الخصوم تمثل رؤوس الأموال خاصة 24.5% من مجموع الخصوم، وتمثل الخصوم غير الجارية اقل نسبة اذا بلغت 6.1% من مجموع الخصوم مقارنة بالخصوم الجارية التي بلغت نسبتها 69.4%من مجموع الخصوم، مما يدل على ان الصندوق يعتمد بشكل كبير علر رأس المال الخارجي (اقتراض) أي يستند بالديون في تسيير احتياجاته المالية .

2. الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 وتمثيلها البياني:

الجدول رقم(10): الميزانية المالية المختصرة لسنة2019.

الأصول			**الخصوم**		
البيان	المبلغ الصافي	النسبة	البيان	المبلغ الصافي	النسبة
الأصول غير الجارية	43.432.348,50	7.7%	رؤوس الأموال الخاصة	97.742.163,52	17.3
قيم الاستغلال	197731314.73	35%			
قيم غير جاهزة	281.253.156,73	49.8 %	الخصوم غير الجارية	36.434.524,75	6.5%
قيم جاهزة	42.451.007,02	7.5 %			
مجموع الأصول الجارية	521.435.478,48	92.3%	الخصوم الجارية	43.069.138,71	76.2
مجموع العام للأصول	564.867.826,98	100%	مجموع العام الخصوم	564.867.826,98	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(03،04)

و يوضح الشكل التالي للميزانية المالية المختصرة لسنة2019 بيانيا

الشكل رقم(11): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2019

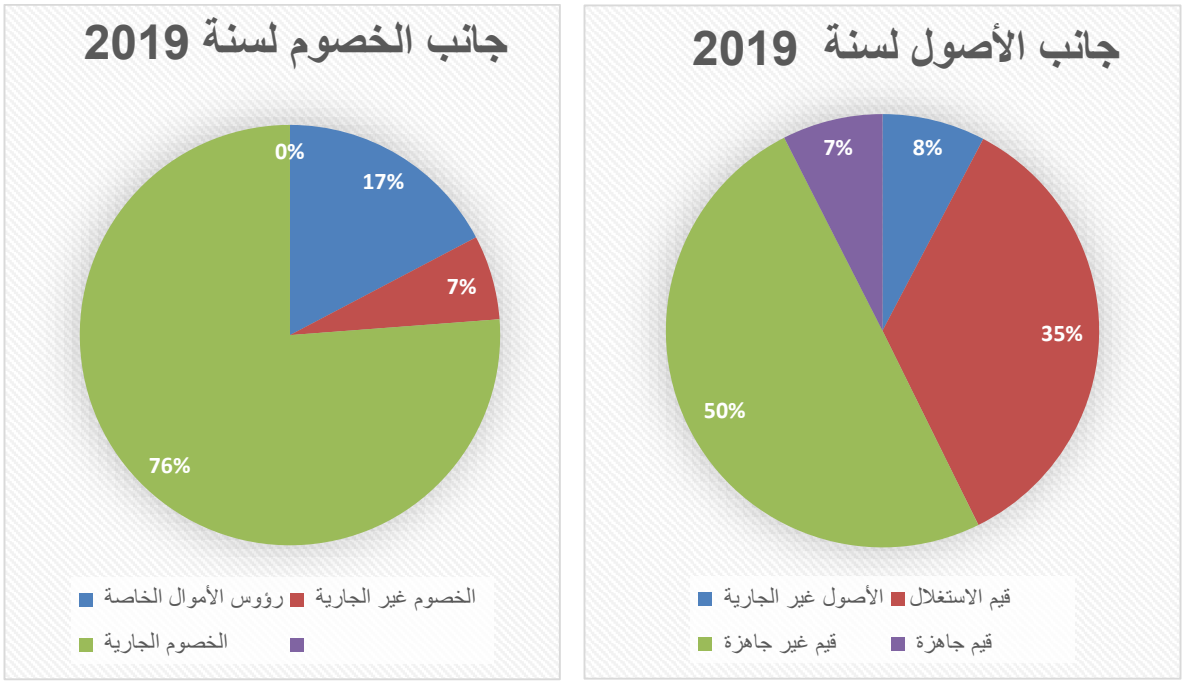

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة

التعليق

من خلال الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 نلاحظ أن قيمة الأصول الجارية تفوق قيمة الأصول غير الجارية اذ تمثل 92.3% من مجموع الاصول، وأن هناك انخفاض طفيف في الأصول غيرالجارية مقارنة بسنة 2018 يقابله ارتفاع قليل نسبيافي الاصول الجارية و يعود ذلك إلى السبب ان الصندوق تزايد عدد الزبائن المتعمليين معه من أجل التأمين أي ارتفاع في قيمة التحصيلات المؤمنين.

أما بالنسبة لجانب الخصوم فلقد شهدت تدهورًا في رؤوس الأموال الخاصة بنسبة 7.3%نظرًا النتيجة السنة المالية لسنة 2019 كانت سالبة أما في ما يخص الخصوم غير الجارية فلقد ارتفعت نسبيًا مقارنة بسنة 2019 0.4% ، كما سجلت الخصوم الجارية ارتفاعًا بنسبة6.8%نظرًا للإنعدام قيمة الضرائب المفروضة على الصندوق واجب تسديدها و كذلك انخفاض في قيمة الديون أخرى.

3. الميزانية المالية المختصرة لسنة2020 و تمثيلها البياني :

الجدول رقم (11) :الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020.

الأصول			الخصوم		
البيان	المبلغ الصافي	النسبة	البيان	المبلغ الصافي	النسبة
الأصول غير الجارية	48.925.027,77	8.5%	رؤوس الأموال الخاصة	81.290.847,45	14.3%
قيم الاستغلال	201.402.316	35.5%			
قيم غير جاهزة	260.101.526,58	46%	الخصوم غير الجارية	44.393.799,70	7.7%
قيم جاهزة	57.959.364,29	10 %			
مجموع الأصول الجارية	519.463.206,87	91.5%	الخصوم الجارية	442.073.587,49	78%
مجموع العام للأصول	567.758.234,64	100%	مجموع العام الخصوم	567.758.234,64	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (06،05)

و يوضح الشكل التالي للميزانية المالية المختصرة لسنة2018 بيانيا

الشكل رقم(12): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة2020.

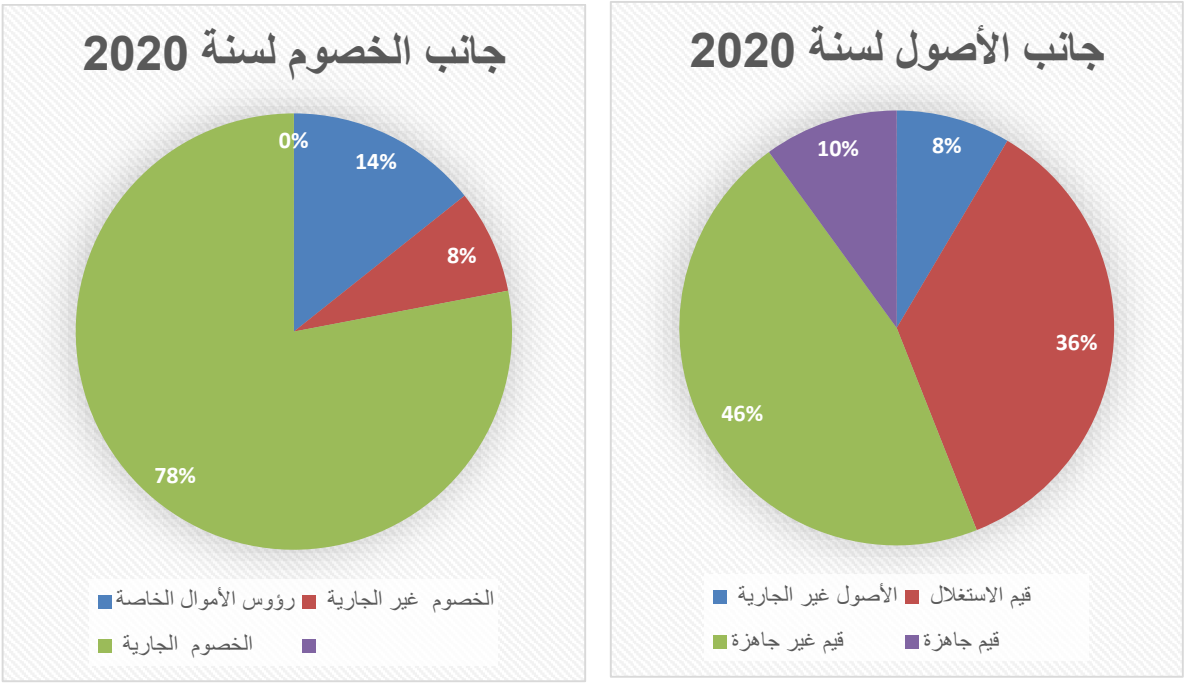

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

التعليق

من خلال الميزانية المختصرة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – القليعة– لسنة 2020 وتمثيلها البياني يلاحظ أن الصندوق يعتمد بشكل كبير على الأصول الجارية تمثل 91.5% من مجموع الأصول بالرغم من ارتفاع الأصول غير الجارية بنسبة 0.8% مقارنة بسنة2019 و هذا بسبب زيادة في قيمة التثبيتات العينية أي الصندوق قام بإقتناء بناءات جدد .

أما فيما يخص الخصوم فقد عرفت انخفاضًا في رأس المال بنسبة 3% مقارنة بالسنة الماضية .و هذا راجع دائمًا لقيمة النتيجة السالبة المحققة في السنة 2020، وارتفاعا نسبيا في كل من الخصوم الجارية وغير الجارية اذ بلغت نسبتهما على التوالي78% و7.7%.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج للسنوات 2018،2019،2020.

يعد جدول حسابات النتائج الأداة التي بموجبها تجدد إيرادات وتكاليف الدورة المالية من خلاله يمكن معرفة سير نشاط مؤسسة ما في دورة مالية ما ، والجدول الآتي جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقليعة.

الجدول رقم (12): جدول حسابات النتائج للسنوات 2018،2019،2020.

الوحدة:دج.

البيان	2018	2019	2020
أقساط مكتوبة على المعاملات المباشرة	127.373.980,05	121.007.731,64	97.204.582,75
الأقساط المقبولة	0	0	0
أقساط التأمين المؤجلة	-898.663,82	-496.734,97	7.215.677,23
أقساط التأمين المؤجلة المقبولة	-	-	-
1. إنتاج السنة المالية	**126.475.316,23**	**120.510.996,67**	**104.420.259,98**
خدمات المعاملات المباشرة			
خدمات على القبول	34.622.440,110	58.371.223,880	19.671.524,270
2. استهلاك السنة المالية	**34.622.440,11**	**58.371.223,88**	**19.671.524,27**
عمولات المقبوضة من إعادة التأمين	0	0	0
عمولات المدفوعة من إعادة التأمين	0	0	0
العمولات من إعادة التأمين	0	0	0
	91.852.876,12	**62.139.772,79**	**84.748.735,71**

3. هامش التـــأمين الصافي	292.096,65	310.566,55	506.737,07
المنتجات العملياتيـــة الأخـــرى	6.936.281,41	9.529.096,14	8.898.652,44
استئناف عـــن خســـائر القيمـــة والمؤونات	9.664.691,21	10.631.927,54	13.753.208,59
خدمات خارجية	67.160.057,17	71.159.880,89	74.342.090,08
واستهلاكيات أخرى	5.338.548,78	5.246.397,31	4.389.697,89
أعباء المستخدمين	2.537.861,69	1.636.303,39	1.073.812,28
الضـــــــرائب والرســـــــوم	12.139.629,62	14.465.053,50	17.366.632,45
والمدفوعات المماثلة	**224.065,71**	**31.160.127,15 –**	**-16.771.316,07**
الأعباء العملياتية الأخرى	0	0	0
المخصصـــــات الاهتلاكـــات	102.759,53	32.695,68	0
والمؤونات وخسائر القيمة	**– 102.759,53**	**-32.695,68**	**0**
4. النتيجة العملياتية	**2.137.706,18**	**31.192.822,83 –**	**-16.771.316,07**
المنتوجات المالية	555.803,61	0	0
الأعباء المالية	0	0	0
5. النتيجة المالية	**0**	**0**	**0**
6. النتيجـــة العاديـــة قبـــل الضريبة	**0**	**0**	**0**
الضرائب الواجب دفعهـــا عـــن النتائج العادية	**1.581.902,57**	**31.192.822,83 –**	**-16.771.316,07**
الضرائب المؤجلـــة (تغيـــرات) حول النتائج العادية	16.232,50	0	0
مجمـــوع منتجـــات الأنشـــطة العادية			
مجمـــوع أعبـــاء الأنشـــطة العادية			
7. النتيجة الصافية للأنشـــطة العادية			

العناصر غير العادية– المنتوجات (يطلب بيانها)	0	0	0
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)	16.232,50	0	0
	1.598.135,07	31.192.822,83 –	-16.771.316,07
8. النتيجة غير العادية	0	0	0
9. النتيجة الصافية للسنة المالية	0	0	0
حصة في صافي نتائج الشركات الزميلة (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المجمع(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع(1)			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 3،5، 13

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أنتاج السنة المالية قد شهد إنخفاضا متتاليا خلال السنوات الثلاث، حيث بلغت قيمته 126475316.23 دج في سنة 2018 و120510996.67 دج سنة2019، و حيث 104420259.98 دج سنة 2020، ويرجع ذلك لإنخفاض الخدمات المقدمة من طرف التعاونية ، أما بالنسبة للتعويضات فكانت في تذبذب حيث قدرت قيمتها سنة 2018 34622440.11، ثم ارتفعت الى58371223.88 دج سنة 2019 أي بفارق قدره 23748783.77 دج مقارنة بسنة 2019، فيما شهدت في سنة 2020 انخفاضا ملحوظا إذ بلغت قيمتها 19671524.27 دج وهو ما يعادل 38699699.61 دج مقارنة بسنة 2019 وذلك لسبب نقص في نشاط المؤسسة وفيما يخص العمولات البنكية فكانت معدومة في السنوات الثلاثة.

كما أن الهامش الصافي للتأمين قد عرف هو الأخر تذبذبا في قيمته خلال السنوات الثلاثة إذ بلغت قيمته 91852876.12 دج في سنة 2018 ثم انخفضت إلى 62139772.79 دج سنة 2019 بمعنى أن التعويضات التي تتحصل عليهم المؤسسة لم تغطي الأقساط التي تقدمها وهذا كله بسب سوء السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة لذلك وجب اتخاذ القرارات التي تغير من وضعية الشركة بزيادة المنتوجات كمحاولة رفع هامش الربح للتعويضات وتخفي الأعباء خاصة أعباء المستخدمي والأعباء العملياتية ، لكن في سنة 2020 إرتفعت قيمة التعويضات إلى 84748735.71 دج وهذا راجع لتحسن نشاط المؤسسة.

حققت المؤسسة ربح في النتيجة العملياتية في سنة 2018 قدرت ب 2240465.71 و خسارة في سنتي 2019و2020 بمبلغ (31160127.15–دج) و (16771316.07– دج) على التوالي ويرجع ذلك إلى إرتفاع الأعباء (الأعباء العملياتية ومخصصات الاهتلاكات) وانخفاض المنتوجات (منتوجات عملياتية واسترجاعات) .

النتيجة المالية كانت خسارة في سنتي 2018 و2019 بسبب عدم توفر المنتوجات المالية ،بينما انعدمت في سنة 2020لعدم توفر المنتوجات والأعباء المالية وهذا ليس بالجيد للمؤسسة. أما قبل فرض الضريبية فكانت النتيجة ربحا في سنة 2018 بمبلغ 2137706.18 دج لأن النتيجة العملياتية حققت ربحا خلال هذه السنة وخسارة في كل من سنة 2019 و2020 بمقدار 31192822.83–دج و 16771316.07– دج على التوالي لسبب سلب النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

بالنسبة للنتيجة الصافية للأنشطة العادية للمؤسسة فقد حققت ربحا في سنة 2018 وقدرت ب 1581902.57دج، وبينما حققت خسارة في سنتي 2019 و2020 بمبلغ (311912822.83–دج) و(16771316.07– دج) على التوالي وها يفسر على أن منتوجات الأنشطة العادية لم تغطي أعباء الأنشطة العادية.

في سنة 2018 حققت المؤسسة بالنسبة للنتيجة الصافية للسنة الملية ربحا قدرت قيمتها 1598135.07دج ، بينما حققت خسارة بسنتي 2019 و2020 بمبلغ (31192822.83–) و(16771316.07–)على التوالي يدل ذلك على سوء السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة.

المطلب الثالث: جدول التدفقات النقدية لسنوات الثلاث 2018،2019،2020.

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد، نظرًا للأهميتها فهي تعمل على تقديم معلومات متعلقة بالتحصيلات والتسديدات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المالية، لهذا سنتم عرض الجدول خلال الفترة المدروسة على الصندوق الوطني للتعاون الجهوي القليعة.

الجدول رقم (13): جدول التدفقات الخزينة لسنوات 2018،2019،2020.

الوحدة:دج

البيان	السنة 2018	السنة 2019	السنة 2020
رصيد بداية الفترة	39844970.08	51302711.59	42451007.72
التدفقات الخزينة للأنشطة العادية			
التحصيلات المقبوضة من الأنشطة التأمين و إعادة التأمين	258893467.47	259290670.54	340840343.35
المبالغ المدفوعة للأنشطة التأمين و إعادة التأمين	153981807.45	176094212.45	93336747.13
المبالغ المدفوعة للموردين	79362610.07	83428111.82	50785566.21
المبالغ المدفوعة للدولة و المنظمات الأخرى	5338548.78	5246397.31	172794839.31
الفوائد و مصاريف المالية الأخرى	102759.53	32695.68	–
الضرائب على النتائج	–	–	–
التدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية	20107741.64	5510746.72	23923190.70
التدفقات الخزينة المتعلقة للعناصر غير العادية	–	–	–
Aالتدفقات الخزينة الصافية لنشاطات العادية	20107741.64	5510746.72	23923190.70

التدفقات الخزينة للأنشطة الاستثمارية			
تسديدات على اقتناء التثبيتات العينية و المعنوية	8650000.13	3340957.15	8414833.13
تحصيلات على تنازل عن التثبيتات العينية و المعنوية	–	–	–
تسديدات على اقتناء التثبيتات المالية	–	–	–
تحصيلات على اقتناء التثبيتات المالية	–	–	–
الفوائد المحصلة على الاستثمارات المالية	–	–	–
الأرباح الموزعة من النتيجة	–	–	–
Bالتدفقات الخزينة الصافية لنشاطات الاستثمارية	**8650000.13**	**3340957.15**	**8414833.13**
التدفقات الخزينة للأنشطة المالية			
المقبوضات لتنازل عن الأسهم	–	–	–
الأرباح الموزعة	–	–	–
المقبوضات من القروض	–	–	–
تسديد القروض و الديون الأخرى المماثلة	–	–	–
C التدفقات الخزينة الصافية للأنشطة المالية	**–**	**–**	**–**

أثار التغيرات أسعار الصرف على النقد و النقد المعادل	–	–	–
D حركة التدفقات النقدية خلال الفترة (A+C+B)	11457741.51	8851703.87	15508357.57
فائض الخزينة في نهاية الفترة	51302711.59	42451007.72	57959365.29
رصيد الخزينة في نهاية الفترة	51302711.59	42451007.72	57959365.29

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قد حقق فائض نقدي في السيولة خلال السنوات الثلاث وذلك بالنسبة للتدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية مما يدل على ان التحصيلات المقبوضة من الأ نشطة العادية أكبر من المبالغ المدفوعة مقارنة بالمدفوعات للموردين والمستخدمي والفوائد المدفوعة أما التدفقات المترتبة عن أنشطة الاستثمار فقد شهدت تذبذبًا، حيث سجلت انخفاضا في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 قدره 8650000.13 دج ثم ارتفعت بشكل كبير في سنة 2020 اذ بلغت8414833.13 دج مقابل3340957.15دج سنة 2019 ، وذلك نتيجة اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية.بينما لم تسجل أي نتيجة مالية بالنسبة للتدفقات النقدية للأنشطة التمويلية. أي الصندوق لم يقوم بأي عملية التنازل أو تسديد قروض.

وفيما يخص الخزينة فقد كانت موجبة خلال السنوات الثلاث رغم الانخفاض الذي سجلته في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نتيجة انخفاض التدفقات النقدية للأنشطة العادية،مما يشير الى ان الصندوق يتوفر على موجودات نقدية (التحصيلات أكبر من التسديدات).

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لصندوق الجهوي لتعاون الفلاحي

إن تقييم الأداء المالي يعطي للمؤسسة الفرصة الوقوف على استغلال مواردها ومدى تحقيق أهدافها المسطرة، وهذا ما ستطرق إليه في هذا المبحث أي تحليل القوائم المالية لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة بمؤشرات المالية.

المطلب الأول : التوزان المالي لسنوات الثلاث 2018،2019،2020.

تعد التوازنات المالية أكثر شيوعا لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ومن المؤشرات التي سوف نتطرق إليها هي : رأس المال العامل (FR) ، احتياج رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TR).

1. رأس المال العامل:

نقوم بحساب أرس المال العامل للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بغية لمعرفة إذا الصندوق متوازناً ماليًا أو لا، ويمكن تلخيص رأس المال العامل لسنوات الثلاث في الجدول التالي:

جدول رقم (14): رأس المال العامل لسنوات (2020-2019-2018)

الوحدة :دج

البيان	2018	2019	2020
A الأموال الدائمة	160.917.156,05	134.176.688,27	125.684.647,15
B الأصول الثابتة	43.322.702,80	43.432.348,50	48.925.027,77
رأس المال العامل(A-B)	117.594.453 ,25	90.744.339,77	76.759.619,38

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

من خلال الجدول اعلاه يتبين أن رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث رغم الانخفاض المتتالي الذي شهده، وهذا يعني أن الاموال الدائمة مولت كل الأصول الثابتة،أي ان للمؤسسة هامش أمان لمواجهة حوادث الاستغلال،وهومؤشر ايجابي عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويدل على ان قاعدة التوازن المالي محققة.

1.1. رأس المال العامل الخاص:

يمكن تلخيص رأس المال العامل الخاص للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة لسنوات الثلاث كالآتي:

جدول رقم (15): رأس المال العامل الخاص لسنوات(2020-2019-2018)

الوحدة:دج

البيان	2018	2019	2020
Aالأموال الخاصة	128.702.718,35	97.742.163,52	81.290.847,45
Bالأصول الثابتة	43.322.702,80	43.432.348,50	48.925.027,77
رأس المال العامل الخاص(A-B)	**85.380.015 ,55**	**54.309.815,02**	**32.365.819,68**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة

التعليق :

نلاحظ من الجدول اعلاه أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي قد حقق رأس مال العامل خاص موجب خلال السنوات الثلاث ، وهذا يعني أن الأموال الخاصة مولت الأصول الثابتة و رغم تناقصه المتتالي لم يتم اللجوء الى المصادر الخارجية، فهو قادرعلى تمويل أصوله داخليا مما يجعله بعيد عن الخطر في المدى الطويل.

2.1. رأس المال العامل الإجمالي: يمكن عرض رأس المال العامل الإجمالي لصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة لسنوات الثلاث في جدول التالي :

الجدول رقم(16): رأس المال العامل الإجمالي لسنوات (2020-2019-2018)

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	2020
رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية	481.844.235,50	521.435.478,48	519.463.206,87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد عل الميزانيات المالية المختصرة

التحليل:

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة ارتفع سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بسب زيادة حقوق الزبائن،وسجل انحفاضًا طفيفا في سنة 2020 سبب راجع إلى مدة تحصيلات الزبائن .يعني نقص سيولة المؤسسة يؤدي للعجز في تسديد الديون القصيرة الأجل، يمكن للمؤسسة تقليص مدة تحصيل حقوق الزبائن لتغطية العجز.

رأس المال العامل الأجنبي : يتم تلخيص رأس المال العامل الأجنبي لسنوات الثلاث في جدول التالي:

الجدول رقم(17): رأس المال العامل الأجنبي(2018،2019،2020)

البيان	2018	2019	2020
Aالخصوم غير الجارية	32.214.437,70	36.434.524,75 .	44.393.799,70
B الخصوم الجارية	364.249.514,25	430.691.138 ,71	442.073.587,49
رأس المال العامل الأجنبي (A+B)	**396.463.951,95**	**467.125.663,46**	**486.467.387,19**

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة .

التعليق

هو يمثل حجم الديون في الشركة حيث نلاحظ تزايد رأس المال العامل الأجنبي خلال السنوات الثلاث بوتيرة مستمرة وعند مقارنته مع الأموال الخاصة نجد أكبر منها بكثير لكل من السنوات2018،2019،2020 أي زيادة اقتراض المؤسسة و اعتمادها على التمويل الخارجي أكثر من اعتمادهاعلى أموالها الخاصة، من الأحسن التسديد كل ديونها لإنقاص حجمها وأن تتفادى الإقتراض مرة أخرى

2. الاحتياجات في رأس المال العامل:

يتم حساب احتياج في رأس المال العامل بالاعتماد على الميزانيات المالية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و نوضحه في الجدول أدناه:

جدول رقم (18): احتياجات في رأس المال العامل لسنوات (2020-2019-2018)

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	2020
A(الأصول المتداولة + خزينة الأصول)	533.146.946 ,78	563.886.486,2	577.886.485,16
B (الخصوم المتداولة + خزينة الخصوم)	364.249.514 ,25	430.691.138,71	442.073.587,49
احتياجات في رأس المال العامل (A-B)	168.897.432,53	13.319.346,79	135.348.983,49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن احتياجات الصندوق فاقت موارده خلال كل الفترة المدروسة،وانها سجلت انخفاضا في سنة 2019 ثم زيادة طفيفة في سنة 2020 ، وقد سجلت أكبر قيمة لهاسنة 2018 مما يعني أن وجود احتياج للأموال لتغطية احتياجات ، أي الصندوق بحاجة إلو مورد مالي لتمويل احتياجاته التشغيلية

3. **الخزينة:** تظهر الخزينة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة كالآتي

جدول رقم(19) : جدول الخزينة لسنوات (2020-2019-2018)

الوحدة : دج

البيان	2018	2019	2020
Aرأس المال العامل	117.594.453 ,25	9.074.339,77	76.759.619,38
Bاحتياجات في رأس المال العامل	168.897.432,53	13.319.646,79	135.348.983 ,49
الخزينة(A-B)	-51.302.979,53	-4.245.307 ,02	-58.589.364,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق

يتبين من الجدول اعلاه ان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي القليعة قد سجل عجزا في الخزينة خلال السنوات الثلاث، وراجع ذلك الى القيمة المعتبرة لاحتياجات رأس المال العامل مقارنة برأس المال العامل، مما يشير الى أن الصندوق لا يتوفر على موجودات نقدية و بالتالي فهو غير قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، وعليه ان يمول خزينته فورًا عن طريق السلفات المصرفية.

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب الإعتمادا على الميزانيات المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج للمؤسسة لتحليل وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال النسب المالية في ذلك:

1. **تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الهيكل:** تعمل المؤسسة بواسطة هذه النسب بتحليل الكتل المالية المتواجدة في الميزانية وتقوم أيضا بقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها المختلفة في التمويل والجدول التالي يبين أهم هذه النسب:

الجدول رقم(20): حساب نسب الهيكل للسنوات (2018-2019-2020)

البيان /السنوات	العـــــلاقـــــــة	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غ الجارية	3.71	3.08	2.60
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	2.97	2.25	1.68
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الخصوم	0.25	0.17	0.14
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0.75	0.83	0.86

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

التحليل:

- **بالنسبة لنسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة اكبر من 1 وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت من خلال أموالها الدائمة أن تغطي كل أصولها الثابتة وبقي فائض تمت تمويل به أصولها المتداولة مما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا، إلا أن هذه النسبة في تناقص مستمر لكن لايشكل خطرا على المؤسسة.
- **بالنسبة لنسبة التمويل الخاص:** تدل هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة ويظهرمن الجدول أعلاه أن الأموال الخاصة للمؤسسة في تزايد مستمر وهذا يشير إلى قدرة المؤسسة على التحكم في أصولها الغير جارية باستخدام أموالها الخاصة وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك وهذا ما يعطي ضمان للمتعاملين مع المؤسسة.
- **بالنسبة لنسبة الاستقلالية المالية:** وهي أقل من 1 خلال السنوات الثلاث أي أن الديون أكبر من الأموال الخاصة وهذا يفسر على أن المؤسسة تعتمد على الديون بشكل كبير وأنها غير مستقلة ماليا، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية.

- **بالنسبة لنسبة قابلية السداد:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، وهي تعد مرتفعة بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة إذ أنها تتراوح بين 0.75 و0.86 وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخارجية في تمويل أصولها مما قد يجعلها تواجه صعوبة في سداد قيمة الديون حين يصل موعد استحقاقها.

الشكل رقم (13): مختلف تطور نسب الهيكل للسنوات (2018-2019-2020)

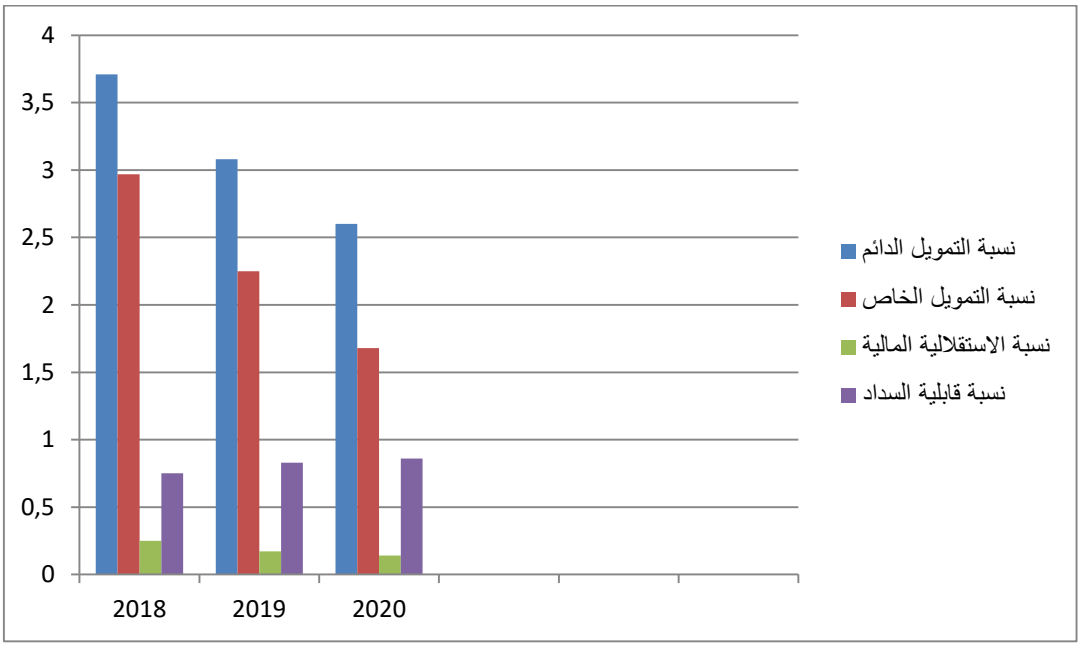

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (20)

2. **تقييم الأداء المالي بواسطة نسب السيولة:** نقوم بحساب نسب السيولة للقدرة على التحكم في سيولة المؤسسة ، ومدى توفرها لسداد التزاماتها قصيرة الآجل ، والجدول التالي يعرض قيم هذه النسب:

الجدول رقم(21): حساب نسب السيولة للسنوات (2018-2019-2020)

البيان/السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	1.32	1.21	1.18
نسبة السيولة السريعة	(القيم القابلة للتحقيق+خزينة الأصول)/الخصوم الجارية	0.72	0.19	0.74
نسبة السيولة الحالية	خزينة الأصول/ الخصوم الجارية	0.14	0.1	0.13

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

التحليل:

- **بالنسبة للسيولة العامة:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة تجاوزت الواحد خلال السنوات الثلاث، ويعني ذلك وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل ويدل أيضاعلى وجود رأس مال عامل موجب من الأسفل بالمقابل ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل لم تكف لتمويل الأصول المتداولة أدى بالمؤسسة للجوء إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز.
- **بالنسبة للسيولة السريعة:** يتم عند حساب هذه النسبة استبعاد المخزون السلعي وهي تدل هذه على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، ومن خلال الجدول نجد أن نسب خلال السنوات الثلاث كانت كمايلي 0.72 لسنة 2018و0.19 لسنة 2019 و0.74 لسنة 2020 وهي نسبة جيدة تعني تم تسديد جزء من الالتزامات دون انتظار بيع مخزوناتها .
- **بالنسبة للسيولة الحالية:** هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة بالمؤسسة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة منخفضة وهذا راجع لطبيعة عمل التعاونية(أي تقديم الخدمات بعمولة منخفضة).

الشكل رقم (14): مختلف تطور نسب السيولة للفترة (2018-2020)

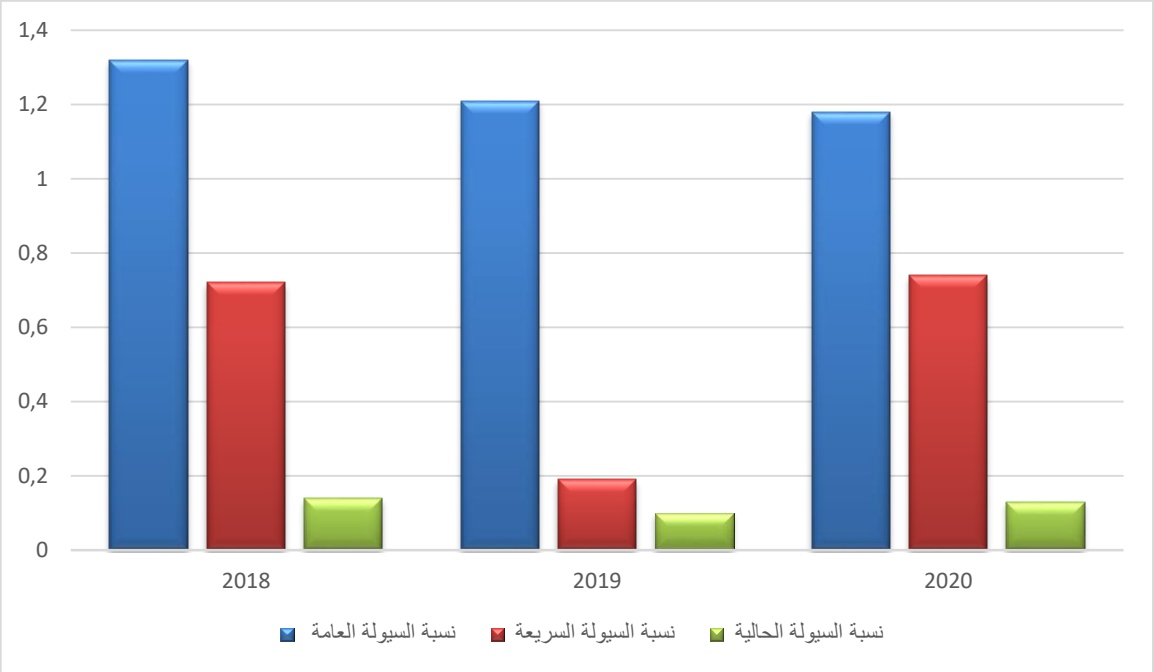

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

3. تقييم الأداء المالي بواسطة نسب النشاط

كما تناولنا في الجانب النظري أن نسب النشاط تستخدم مجموعة من النسب لقياس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة، وفي أغلب الأحيان تستعمل هذه القيم لتقييم الأداء المؤسسات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقا في مجال التحليل المالي هي معدلات الدوران، ولكن نظرا لطبيعة نشاط الصندوق الجهوي للتعاون ألفلاحي الخدمتي(أي ليس إنتاجي ولا تجاري) لم نتمكن من تطبيق نسب النشاط عليها.

4. تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الربحية :

تسعى هذه النسب إلى قياس المشروع على الكسب ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصافية من مختلف الأنشطة، والجدول التالي يختصر لنا هذه القيم:

الجدول رقم(22): حساب نسب الربحية للسنوات (2018-2019-2020).

البيان/ السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
هامش الربح الصافي	النتيجةالصافية / المبيعات	0.01	-0.26	-0.16
معدل العائد على حقوق الملكية	النتيجةالصافية / الأموال الخاصة	0.48	-0.32	-0.21
نسبة العائد على الاستثمار	النتيجةالصافية / مجموع الأصول	0.30	-0.06	-0.03

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة

التحليل:

- **نسبة هامش الربح الصافي:** نلاحظ من الجدول اعلاه أن نسبة هامش الربح الصافي لسنة 2018 موجبة ولكنها نسبة ضئيلة جداوهي سالبة خلال سنتي2019 و 2020، ويرجع ذلك للخسارة المتتالية التي حققتها المؤسسة أي نتيجة صافية سالبة، وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للصندوق.
- **نسبة المردودية المالية:** يتبين من الجدول رقم (22) أنه في سنة 2018 قدرت المردودية ب 0.48 وهذا يدل على أن كل 100 دج من الأموال الخاصة يولد(48دج) من المردودية المالية للمؤسسة. بينما كانت هذه النسبة سالبة خلال سنتي 2019 و2020 إذ بلغت (0.32-) و (0.21-) على التوالي ويعود ذلك إلى النتيجة الصافية السالبة، وهذا يدل على وجود تسيير سيء من طرف المؤسسة للموارد المالية خلال هذه السنتين.
- **نسبة المردودية الاقتصادية :** نلاحظ من الجدول انه في سنة 2018 قدرت المردودية ب 0.30 وهذايدل على أن كل 100 دج من الأموال المستثمرة يولد (30دج) من المر دوديةالاقتصادية للمؤسسة ، بينما بلغت في السنتين 2019 و2020 ب(0.06-) و (0.03-)على الترتيب وهي ناتجة من النتيجة الصافية السالبة، وهذا يدل على أن المؤسسة لم تسير أموالها المستثمرة بشكل جيد خلال هذه السنتين.

الشكل رقم(15): مختلف تطور نسب الربحية للفترة (2018-2020)

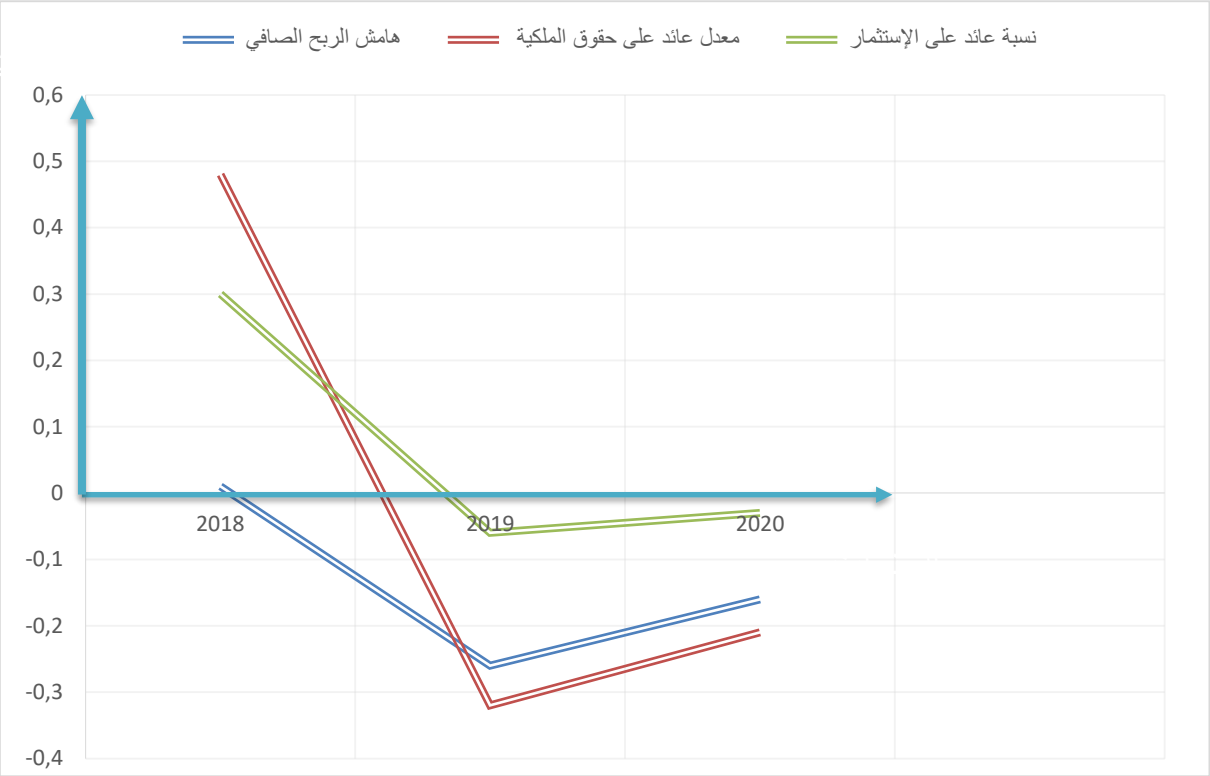

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

5. تقييم الأداء المالي بواسطة نسب الاستغلال

سنتطرق إلى أهم النسب الاستغلال والتي ترتكز على رقم الأعمال والقيمة المضافة وسيتم التفصيل فيهما فيما يلي:

1.5 بالنسبة لرقم الأعمال:

الجدول رقم (23): حساب نسب الاستغلال للسنوات (2018-2019-2020)

البيان/ السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
معدل الهامش الإجمالي	الهامش الإجمالي /رقم الأعمال	0.73	0.52	0.81
معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة / رقم الأعمال	0.73	0.52	0.81

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج

التحليل:

- **معدل الهامش الإجمالي:** من خلال النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النسبة موجبة و هذا يعني أن المؤسسة حققت إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال فترة الدراسة.
- **معدل القيمة المضافة:** نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن التكامل الداخلي للمؤسسة ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هذه النسب عرفت تذبذب في السنوات الثلاث (2020، 2019، 2018) وهذا عائد إلى عدم وجود استقرار في القيمة المضافة وكذا رقم الأعمال.

الشكل رقم(16):تطور مختلف نسب الإستغلال لرقم الأعمال

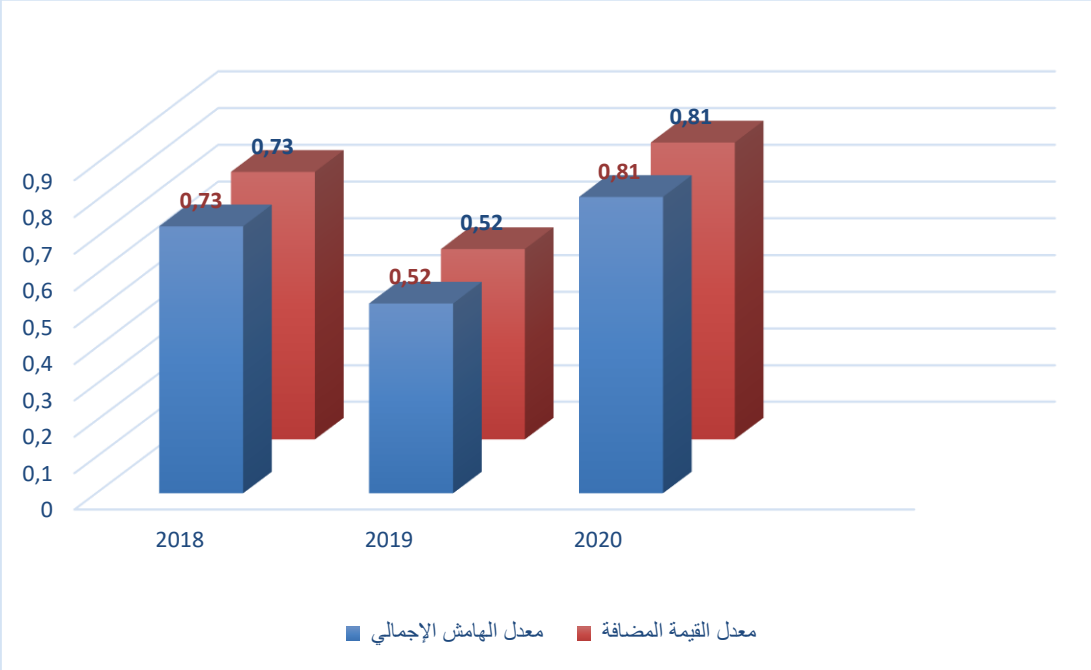

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة

2.5 بالنسبة للقيمة المضافة: الجدول التالي يعرض لنا قيم هذه النسب

الجدول رقم (24): حساب نسب الاستغلال للمؤسسة للسنوات (2018-2019-2020)

البيان/ السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
معدل اليد العاملة	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة *100	42%	40%	60%
معدل الاهتلاكات	الاهتلاكات /القيمة المضافة *100	%13.22	%23.28	%20.49

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة اليد العاملة تتراوح بين 40% و 60% وهذا يوحي على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة وذلك راجع لنشاطها الخدمتي، كما نلاحظ أن نسبة معدل الاهتلاكات تتراوح بين% 13.22 و23.28 وهذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على الآلات أو المكنات في نشاطها وهي نسبة ضئيلة أي أنها تعتمد بشكل كبير على المورد البشري أكثر من المورد الآلي.

الشكل رقم (17): مختلف تطور نسبة الاستغلال بالنسبة للقيمة المضافة(2018،2019،2020)

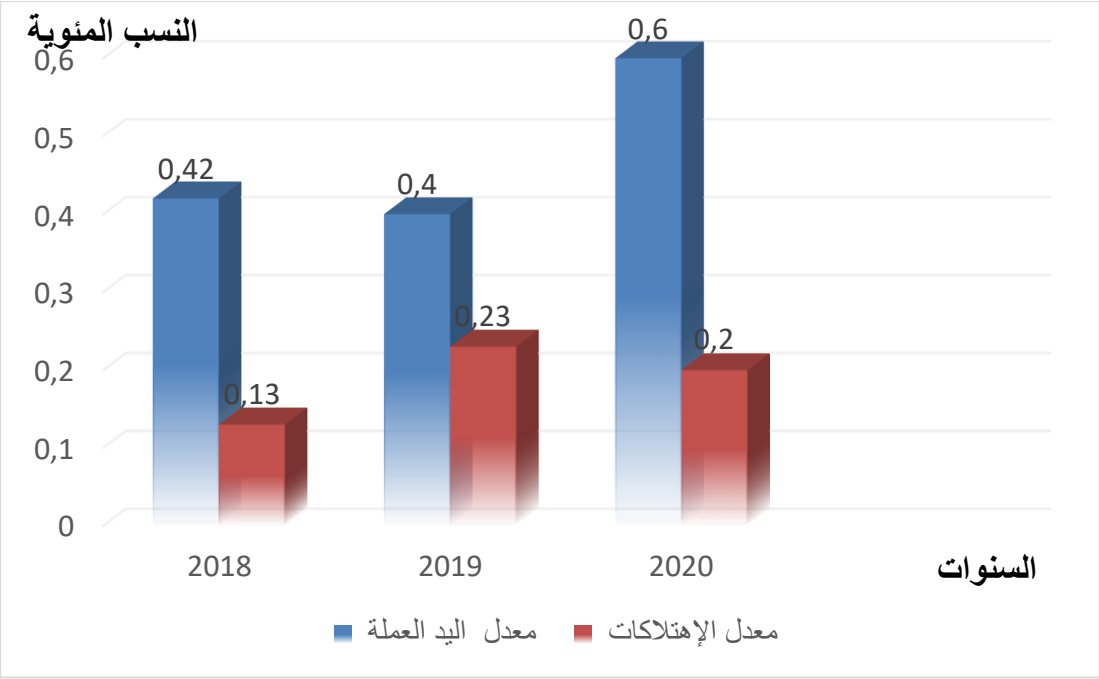

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج المؤسسة

خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل إبراز مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون ألفلاحي بالقليعة ، حيث تناول المبحث الأول التعريف بالصندوق وأهدافه ووظائفه، وتم عرض في البمحث الثاني القوائم المالية، فيما تطرق المبحث الثالث إلى تقييم الأداء المالي للفترة (2018،2019،2020) باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والاتجاهات الحديثة.

وقد تبين أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بصفة أساسية على المعلومات المحاسبية في تقييم أدائها المالي وذلك من خلال القوائم المالية والتي تبين من تحليلها باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب وأن لديها سيولة مالية مقبولة وهذا راجع على أن المؤسسة لديها كفاءة في إدارة أصولها،وأيضا بالنسبة لمختلف المؤشرات الأخرى فقد حققت نتائج مرضية للمؤسسة ، لكن في النتيجة الصافية للمؤسسة فقد حققت ربحا سنة 2018 بينما حققت خسارة في سنتي 2019 و2020 ويتم شرح هذه النتائج كالاتي:

- انخفاض رأس المال العامل(**FR**) في السنتين 2019،2020 وهذا يقابله التسيير السيء للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
- احتياجات في رأس المال العامل(**BFR**) خلال السنوات الثلاثة، وهذا يدل على أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يعتمد على الأموال الدائمة لتغطية العجز التمويلي في دورة الإستغلال.
- خلال السنوات الثلاثة حققت خزينة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي نتيجة سالبة وهذا يفسر أن المؤسسة في حالة عجز مالي.

ومن هنا يمكن القول أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة نوعا ما إلا أن هناك بعض الأوضاع على المؤسسة تحسينها من خلال استغلالها للإتجاهات الحديثة التي قد تساعدها في تحسين تطوير أدائها المالي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولت هذه دراسة موضوع دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي كما حددت دراسة الحالة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة– حيث حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي تمحورت حول ماهو دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي؟ فتقييم الأداء يعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وهو يبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن.

تعد المعلومة المحاسبية ذات أهمية بالغة في جميع المؤسسات سواءا كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية، وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات .

و اعتمادنا في هذه الدراسة على مجموعة من الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة والمتمثلة في:

- مؤشرات التوازن المالي: والمتمثلة في رؤوس الأموال العاملة،الاحتياجات في رؤوس الأموال العاملة والخزينة.
- النسب المالية: والمتمثلة في نسب السيولة، النشاط، المديونيةالمردودية .
- الأساليب الحديثة التي تهتم بالتقييم الاقتصادي أكثر من المحاسبي من خلال معيارين :معيار القيمة الاقتصادية المضافة ومعيار القيمة السوقية المضافة الذي يعتبر معيار للسوق المالية وهذين المعياران يعبران عن ثروة الملاك.

وعليه يجب على المؤسسة أن تقيم الأداءالمالي لنشاطها السنوي بهدف إبراز الوضعيةالمالية للمؤسسة .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

الأداءالمالي يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى المتمثلة في" أن الأداء المالي يشغل حيزا كبيرا في المؤسسة وخاصة أنه يشمل مختلف الجوانب ولعل الجانب المالي أهمها".

الفرضية الثانية:

من خلال الدراسة النظرية يتضح أن المعلومات المحاسبية تساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات فالشكل الجديد للقوائم المالية يسهل على المؤسسات تقييم أدائها المالي وبالتالي معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف ممايثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وإن لم يقم بتقييم الأداء المالي بالشكل النظري إلا أنه يقوم بإعداد قوائم مرحلية لمتابعة وضعيةالنشاط بالاعتماد على المعلومات المحاسبية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة "المعلومات المحاسبية التي تنتجها مصلحة المحاسبة في المؤسسة تستغلها إدارتها في تحسين أدائها المالي."

بعد ما تم عرضه في الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج ونذكرها على النحو التالي:

النتائج النظرية :

- أن تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى اهتمام أكبر باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بأقل جهد وبأقل تكلفة (مورد داخلي) والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداءالمالي.
- يهدف الأداء المالي إلى تقويم أداء من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة .
- يعتبر تقييم الأداء المالي محور مركزي لمعرفة نجاح أوفشل المؤسسات في قراراتها وخططها الاستثمارية.
- تقييم الأداء المالي عبارة عن تقنية يستعان به من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق أهداف المؤسسة .
- يساعد تقييم الأداء المالي على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

النتائج التطبيقية:

- من خلال الدراسات التطبيقية تم التوصل إلى أن المؤسسة تتمتع بوضعية جيدة حيث كانت أصولها وخصومها خلال الفترة المدروسة (2018-2020) جيدة أي كانت بقيم موجبة.
- كان رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث موجبًا، هذا مابين لنا أن للصندوق الوطني للتعاون الجهوي يملك هامش أمان مع رغم أنه انخفض في السنتي 2019،2020 وهذايفسر أن الإستخدامات الثابتة مولت جزء من الأصول الثابتة.
- أما بخصوص احتياجات في رأس المال العامل كان موجبًا خلال الفترة المدروسة، حيث في سنة 2018 سجلت الاحتياجات أكبر قيمة لها وهذا بسبب انخفاض قيمة الموارد، كما شهد انخفاضًا في سنة 2019 مع رجوعه بزيادة طفيفة في سنة 2020 ،هذا ما يفسر أن احتياجات الدورة أكبر من الموارد الدورة و أن الديون القصيرة الآجل لم تغطي احتياجات رأس المال العامل.
- وبالنسبة للخزينة فكانت سالبة، وهذا ما يفسر أن الصندوق لا يتوفر على موجودات نقدية وبالتالي هو ليس قادرا على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير، إذن يقوم بتمويل خزينته عن طريق السلفيات المصرفية.
- أما السيولة العامة فكانت نوعا ما جيدة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- أما السيولة الآنية فتميزت بتذبذب خلال فترة الدراسة وهذا ليس بالشيء الجيد للمؤسسة.
- أما نسب التمويل تعتبر نسب جيدة أي يمكن للشركة الحصول على قروض بدون تقديم أي ضمانات بحكم نسب التمويل الدائم كلها أكبرمن1.
- المؤسسة حققت مرد ودية في سنة 2018 وفي حين لم تحقق أي مرد ودية في سنتي 2019 و 2020 ومن خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة ليست جيدة.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- دراسة أسباب انخفاض المبيعات في سنتي2019 و2020 لمحاولة تصحيحها لتحقيق مرد ودية أكبر.
- يجب على المؤسسة أن توفق بين السيولة المتحصل عليها والتزامات التي على عاتقها أي لا تتعرض إلى مشكل نقص في السيولة النقدية وذلك عن طريق التحكم الجيد في القيم الجاهزة التي لا تكون بحاجة إلى تقديم ضمانات أخرى.
- يجب على المؤسسة بتقييم الأداء المالي نظرًا للأهميته و معرفة مستوها المالي لتسهيل عملية التعامل مع الغير.
- اعتماد المؤسسة على أساليب رياضية وإحصائية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر.

آفاق البحث:

إن هذا بحث لم يلم جميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.

ومن خلال البحث يتضح للمعلومات المحاسبية أهمية بالغة للمؤسسة لذا يجب استغلالها جيدا وإن كانت الدراسة التطبيقية تمت بتحليل المعلومات وفق المخطط الوطني المحاسبي إلا أنه مع تطبيق النظام المالي المحاسبي الجديد سيفتح آفاق جديدة لأبحاث أخرى لدراسة آثار تطبيق هذا النظام على المؤسسات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: باللغة العربية

1. الكتب

2. أبو الفتوح على فضالة،**التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع القاهرة،1996.
3. أبو يعقوب عبد الكريم ،**أسس المحاسبة العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.
4. إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية،2000.
5. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع،الأردن،عمان،2006.
6. العزازي محمد، بن لعور بوعلام، **التسيير المحاسبي و المالي** ،الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،الجزائر ،2007.
7. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض،2000
8. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**،عمان،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006.
9. خلدون إبراهيم الشريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر ،ط1 ،عمان ،الأردن 2001.
10. دادان عبد الغني ، كماسي محمد الأمين،**الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة2005.
11. دريد كمال آل شايب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان الأردن،2007.
12. راشد فؤاد التميمي،وعدنان تايه النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي**،اتجاهات معاصرة،عمان،دار اليازوري،العلمية للنشر والتوزيع، 2008 .
13. سعد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**،دار الراية النشر والتوزيع،2009.
14. شعيب شنوف، **محاسبة الدولية طبقا لمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر 2008.
15. صلاح الدين حسن السيسي،**نظم المحاسبة والرقابة وتقيم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية** دار الوسام للطبع والنشر ، لبنان، 2002.

16. صلاح حواس، **اسس المحاسبة العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999.

17. طارق حماد عبد العال ،**التقارير المالية** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2006.

18. عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع الطباعة الأولى، عمان ،2004.

19. عبد المحسن توفيق، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، طباعة الأولى، مصر،1998.

20. عبد المليك مزهودة ، **الأداء بين الكفاءة و الفعالية :مفهوم و تقييم**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الأول، نوفمبر،2001،جامعة بسكرة.

21. فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان 2007.

22. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

23. محمد أحمد توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية2007.

24. محمد الكرخي، **موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الأداء**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطباعة الأولى، عمان، الأردن،2015 .

25. محمد المحمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، دار الحامد للنشر و التوزيع طباعة الأولى، عمان ، 2009 .

26. محمد لمين علون، **مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**مجلة تور،المجلد05، العدد08، جامعة علي لونيسي البليدة2،2019.

27. محمد كردوسي، **محاسبة التسيير في قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2020. محمد صالح الحناوي **الإدارة المالية والتمويل** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 .

28. محمد القيومي، **مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب** ،دار الإشعاع للنشر والتوزيع الأردن، 2003 .

29. مجيد الكرخي ،**تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،1986.

30. مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ط1 عمان ،الأردن ،2006.

31. منبر إبراهيم هندي ،**الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)** ،المكتب العربي الحديث ط5 الإسكندرية 2003.

32. نصر رحال، **التحليل المالي للمؤسسة**، مطبعة سخري، الجزائر،2005

33. وليد ناجي الحيالي، **مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية**، منشورات العربية الأكاديمية في الدنمارك،2007.

2. المجلات العلمية

1. أحمد قايد نورالدين، هلايلي إسلام ،**دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد المالي و الأعمال المجلد 04العدد01،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر،2019.
2. إلهام يحياوي، **الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي في المؤسسات الصناعية الجزائرية _ دراسة ميدانية للمؤسسة الإسمنت عين التوتة باتنة**، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
3. سعاد معاليم، وسميحة بوحفص،**إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA**دراسة حالة :مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل، بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،2017.
4. طالب عب العزيز، بلمداني محمد ،**مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية** مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة ،الجزائر ، 2020.
5. مفيدة يحياوي،**تحديد الهيكل المالي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد ،2002.

3. المذكرات والرسائل الجامعية

1. الزين عبد المالك ،**القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي** مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر ، 2015.
2. بهدي عمر ، **مدى مساهمة المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي**، مذكرة ماستر تخصص محاسبة، قسم علوم تسيير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2013.

3. بوزايدي آسيا، بن عبدالله نعيمة، **الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادي دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنظفات و مواد الصيانة،** مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة،2015.

4. تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،الكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة ، 2015/2012.

5. جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية،** رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر،2015.

6. حكيمة وطار، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة العربي بن مهيدي ,أم البواقي 2013/2012.

7. عادل عشي، **الاداء المالي في مؤسسة الاقتصادية قياس و تقويم،** رسالة ماجيستر جامعة بسكرة 1998.

8. عباسي عصام، **تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرار** مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/2011.

9. عمور نريمان، شرفي نوال، **دور القوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات،** مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الليسانس في العلوم التجارية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ، 2014.

10. ناصر محمد علي المجهيلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار ،** رسالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2009.

11. نورين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية،** مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص مالية في جامعة قاصدي مرباح– ورقلة ، الجزائر،2010.

4. البحوث والدراسات

1. الأخضر غزي، رابح طويرات ، **محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، دراسة على عينة من خبراء المحاسبية و محافظي الحسابات بالجزائر.**

5. الجرائد الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية،**الجريدة الرسمية** ، القانون رقم 7-11،العدد 19،2009.

ثانيا: باللغة الاجنبية

1. Abdellatif khemkhem, **le dynamique de contrôle de gestion**, Dunod paris ,2Ed,1976.
2. Bernard ,**Encyclopédie de comptabilité ,contrôle de gestion et audit** Ed economica,2000.
3. Bernard Martoy, **contrôle de gestion**, librairie Vuibert ,1999.
4. Chantal buissart**, analyse financière**, 3éme édition ,France,2005.
5. Daniel McMahon, Jocelyne Gosselin, Sylvie Deslauriers, **la comptabilité et les PME ,**2eme édition, 2012.
6. Doriath B.,Goujat C,**gestion previonnelle et mesure de la perforamnce**, 5éme édition , libraire francais ,2011 .
7. Jérôme Lo IACONO, la **performance financière**, un nouvel état propose par LIASB, Revue française de comptabilite,2007.
8. Fabienne G, **Comptabilité Managériale**, Edi de Boeck université Bruxelles, 2004.
9. Humaines**, « Pilotage social et performance »**,chirat,paris ,2002.
10. Morin E et sauvie, **« développement récent dans le représentation de l'efficacité organisationnelle »**, revue Psychologie, n27universite de Coimbra, Portugal .

11. Murthy P.Rama, **Operations Research**, second edition, New Age International (p) Ltd Delhi,2007.

12. Noor Abdulnaser, andAlsbtiAlladdin (2003), **The Suitability of the**

13. **Economic Value Added to Measure the Successes of Jordanian**

14. **IndustrialCompanies**, *Dirasat, Administrative Sciences.*

15. Robert Papin, **Stratégie pour la créationd'entreprise" création reprise développement**, 9ème édition, Dunod Paris, 200.1

16. Stern, J.M.Stewart, Bennett and Chew Donald, (1995), **The EVA Financial management System,** *Journal of Applied Corporate Finance, 8(2) .*

17. T.ZITOUNI,**Analyse financiere**,Edition Berti,Paris,2003.

الملخص

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى ابراز دورجودة المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة مع اسقاط ذلك على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – القليعة. وقد تبين من خلال المعالجة النظرية للموضوع والتي سمحت لنا بالتعرف على أهم المؤشرات والنسب المالية التي يرتكز عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وكذا اهم الجوانب المتعلقة بالمعلومة المحاسبية من حيث الخصائص والانواع و القيود ، ان هناك علاقة جد قوية بين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين الاداء المالي حيث أنه كلما كانت المعلومة المحاسبية ذات جودة كلما تمكنت المؤسسة من تحسين أدائها المالي.

اما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فقد تبين انها لا تدرك اهمية و دور المعلومة المحاسبية في تحسين ادائها المالي حيث انها لا تقوم بالتحليل المالي. و قد اظهرت نتائج التحليل المالي الذي قمنا به ان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – القليعة له راس مال عامل موجبًا مما يشير ان لديه توازن مالي

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومة المحاسبية، القوائم المالية، الأداء المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

Résumé :

Cette étude a pour objet de démontrer le rôle de la qualité de l’information comptable dans l’amélioration de la performance financière de l’entrprise,en prenant La caisse Régionale de Coopération Agricole-KOLEA comme cas pretique. Atravers l’étude théorique, qui nous a permi d’identifier les principaux indicateurs et ratios financiers sur lesquels s’appuie l’évaluation de la performance financière de l’entrprise , ainsi que les differnts aspects liés à l’information comptable telque les caractéristiques,les types et les contraintes, il s’est avéré qu’il y’a une trés forte relation entre la qualité de l’information comptable et l’amélioration de la performance financière de l’entrprise, car plus la qualité de l’information comptable est élevée plus que l’entrprise peut améliorer sa performence financière.

Quant à l’entrprise étudiée,il a été constaté qu’elle ne se rend pas compte de l’importance et role de l’information comptable dans l’amélioration de sa performance financière car elle n’utilise pas de l’analyse financière pour évaluer sa performance financière. Les résultats de l’analyse financière que nous avons mener ont démentré que La caisse Régionale de Coopération Agricole-KOLEA a un fond de roulement ……ce qui prouve q’elle a un équilibre financier

Mots clé : Qualité de l’information comptable,états financiers, la performence financière,

Indicateurs de l’équilibre financier,ratios financiers.

قائمة الملاحق

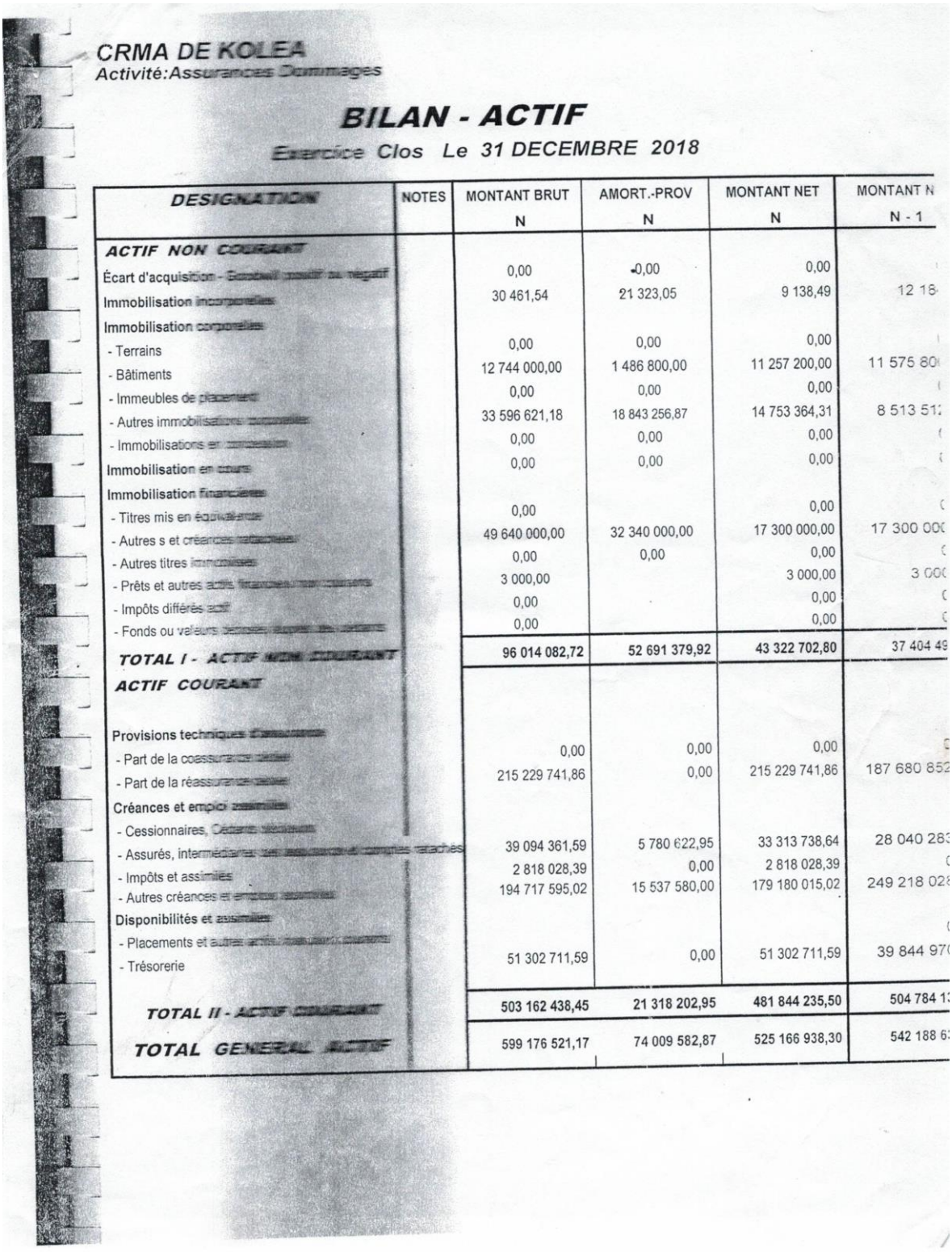

CRMA DE KOLEA
Activité:Assurances Dommages

BILAN - ACTIF

Exercice Clos Le 31 DECEMBRE 2018

DESIGNATION	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT N N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles		30 461,54	21 323,05	9 138,49	12 18
Immobilisation corporelles					
- Terrains		0,00	0,00	0,00	
- Bâtiments		12 744 000,00	1 486 800,00	11 257 200,00	11 575 80
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	
- Autres immobilisations corporelles		33 596 621,18	18 843 256,87	14 753 364,31	8 513 51
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres s et créances rattachées		49 640 000,00	32 340 000,00	17 300 000,00	17 300 00
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	
- Prêts et autres actifs financiers non courants		3 000,00		3 000,00	3 00
- Impôts différés actif		0,00		0,00	
- Fonds ou valeurs bancaires affectés au gage de cautions		0,00		0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		**96 014 082,72**	**52 691 379,92**	**43 322 702,80**	37 404 49
ACTIF COURANT					
Provisions techniques cessionnaire					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	
- Part de la réassurance cédée		215 229 741,86	0,00	215 229 741,86	187 680 85
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires, Cédants réassureurs					
- Assurés, intermédiaires et assurances comptes rattachés		39 094 361,59	5 780 622,95	33 313 738,64	28 040 28
- Impôts et assimilés		2 818 028,39	0,00	2 818 028,39	
- Autres créances et emploi assimilés		194 717 595,02	15 537 580,00	179 180 015,02	249 218 02
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants					
- Trésorerie		51 302 711,59	0,00	51 302 711,59	39 844 97
TOTAL II - ACTIF COURANT		**503 162 438,45**	**21 318 202,95**	**481 844 235,50**	504 784 1
TOTAL GENERAL ACTIF		599 176 521,17	74 009 582,87	525 166 938,30	542 188 6

CRMA DE KOLEA

Activité:Assurances Dommages

BILAN - PASSIF

Exercice Clos Le 31 DECEMBRE 2018

DESIGNATION	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		3 346 000,00	3 304 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves [Réserves consolidées [1]]		4 855 625,86	4 855 625,86
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net [Résultat net part du groupe [1]]		1 598 135,07	-4 643 547,06
Autres capitaux propres -Report à nouveau		118 903 225,42	123 546 772,48
Part de la société consolidante [1]		0,00	0,00
Part des minoritaires [1]		0,00	0,00
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		**128 702 986,35**	**127 062 851,28**
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions et produits constatés d'avance		26 124 718,79	22 497 506,49
Provisions réglementées		6 089 718,91	6 399 416,55
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		**32 214 437,70**	**28 896 923,04**
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques brutes		289 174 108,40	254 791 021,20
- Opérations Directes		0,00	0,00
- Acceptations			
Dettes et comptes rattachés		0,00	0,00
- Cessionnaires, Comptes rattachés et autres		73 549 440,40	66 868 679,46
- Assurés et intermédiaires		323 792,42	323 887,00
Impôts		1 202 173,03	64 245 269,72
Autres dettes			
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIF COURANT		**364 249 514,25**	**386 228 857,38**
TOTAL GENERAL PASSIF		**525 166 938,30**	**542 188 631,70**

Reste à affecter

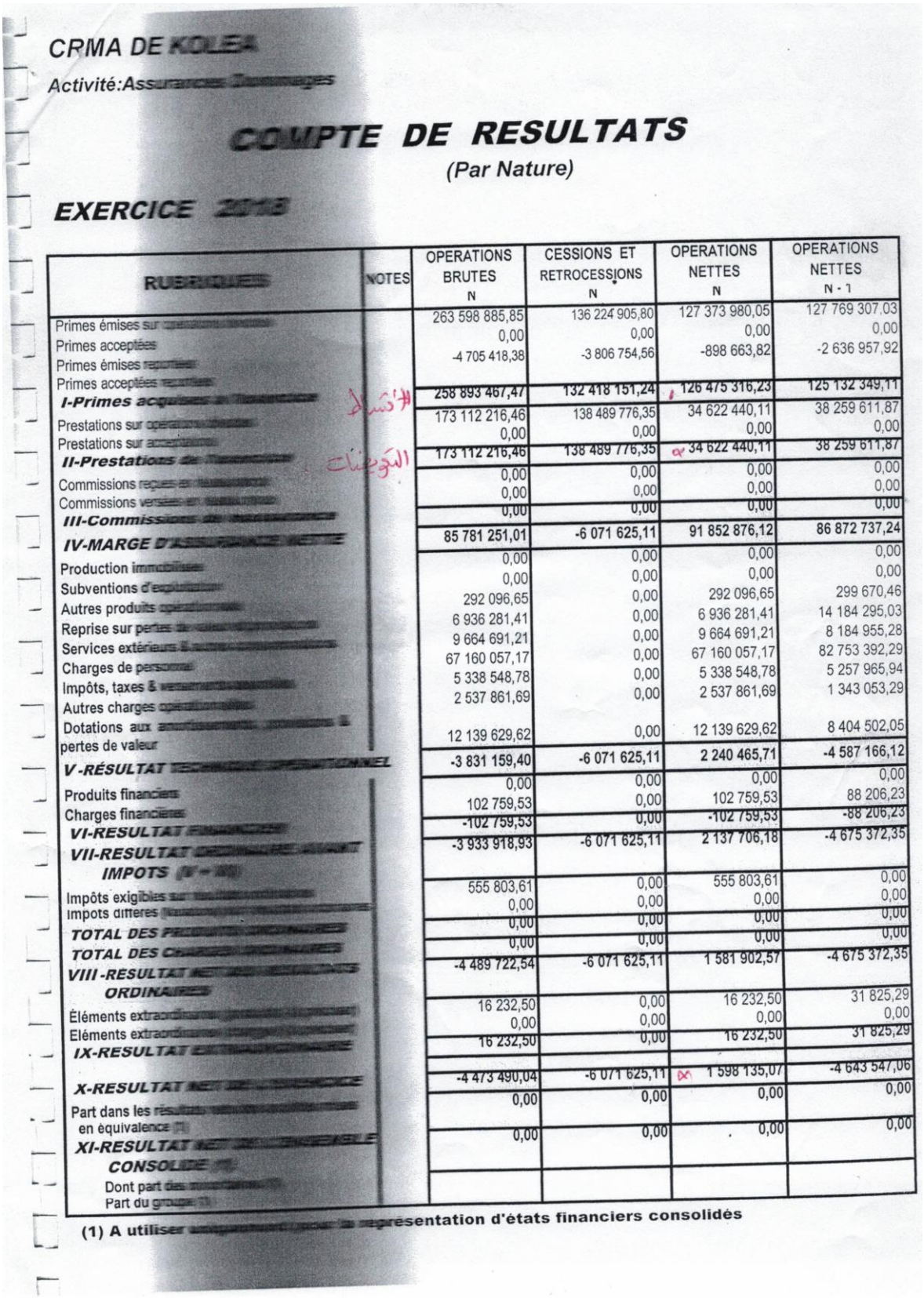

CRMA DE KOLEA

Activité:Assurances Dommages

COMPTE DE RESULTATS

(Par Nature)

EXERCICE 2018

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N - 1
Primes émises sur		263 598 885,85	136 224 905,80	127 373 980,05	127 769 307,03
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées		-4 705 418,38	-3 806 754,56	-898 663,82	-2 636 957,92
Primes acceptées reportées					
I-Primes acquises		258 893 467,47	132 418 151,24	126 475 316,23	125 132 349,11
Prestations sur opérations		173 112 216,46	138 489 776,35	34 622 440,11	38 259 611,87
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de		173 112 216,46	138 489 776,35	34 622 440,11	38 259 611,87
Commissions reçues en		0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées en		0,00	0,00	0,00	0,00
III-Commissions de		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-MARGE D'ASSURANCE NETTE		85 781 251,01	-6 071 625,11	91 852 876,12	86 872 737,24
Production immobilisée		0,00	0,00	0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres produits opérationnels		292 096,65	0,00	292 096,65	299 670,46
Reprise sur pertes de valeur		6 936 281,41	0,00	6 936 281,41	14 184 295,03
Services extérieurs &		9 664 691,21	0,00	9 664 691,21	8 184 955,28
Charges de personnel		67 160 057,17	0,00	67 160 057,17	82 753 392,29
Impôts, taxes &		5 338 548,78	0,00	5 338 548,78	5 257 965,94
Autres charges opérationnelles		2 537 861,69	0,00	2 537 861,69	1 343 053,29
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		12 139 629,62	0,00	12 139 629,62	8 404 502,05
V-RÉSULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL		-3 831 159,40	-6 071 625,11	2 240 465,71	-4 587 166,12
Produits financiers		0,00	0,00	0,00	0,00
Charges financières		102 759,53	0,00	102 759,53	88 206,23
VI-RESULTAT FINANCIER		-102 759,53	0,00	-102 759,53	-88 206,23
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		-3 933 918,93	-6 071 625,11	2 137 706,18	-4 675 372,35
Impôts exigibles sur		555 803,61	0,00	555 803,61	0,00
Impots differes		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,00
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-4 489 722,54	-6 071 625,11	1 581 902,57	-4 675 372,35
Éléments extraordinaires (produits)		16 232,50	0,00	16 232,50	31 825,29
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00	0,00	0,00
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		16 232,50	0,00	16 232,50	31 825,29
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-4 473 490,04	-6 071 625,11	1 598 135,07	-4 643 547,06
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00	0,00	0,00
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE		0,00	0,00	0,00	0,00
Dont part des minoritaires					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

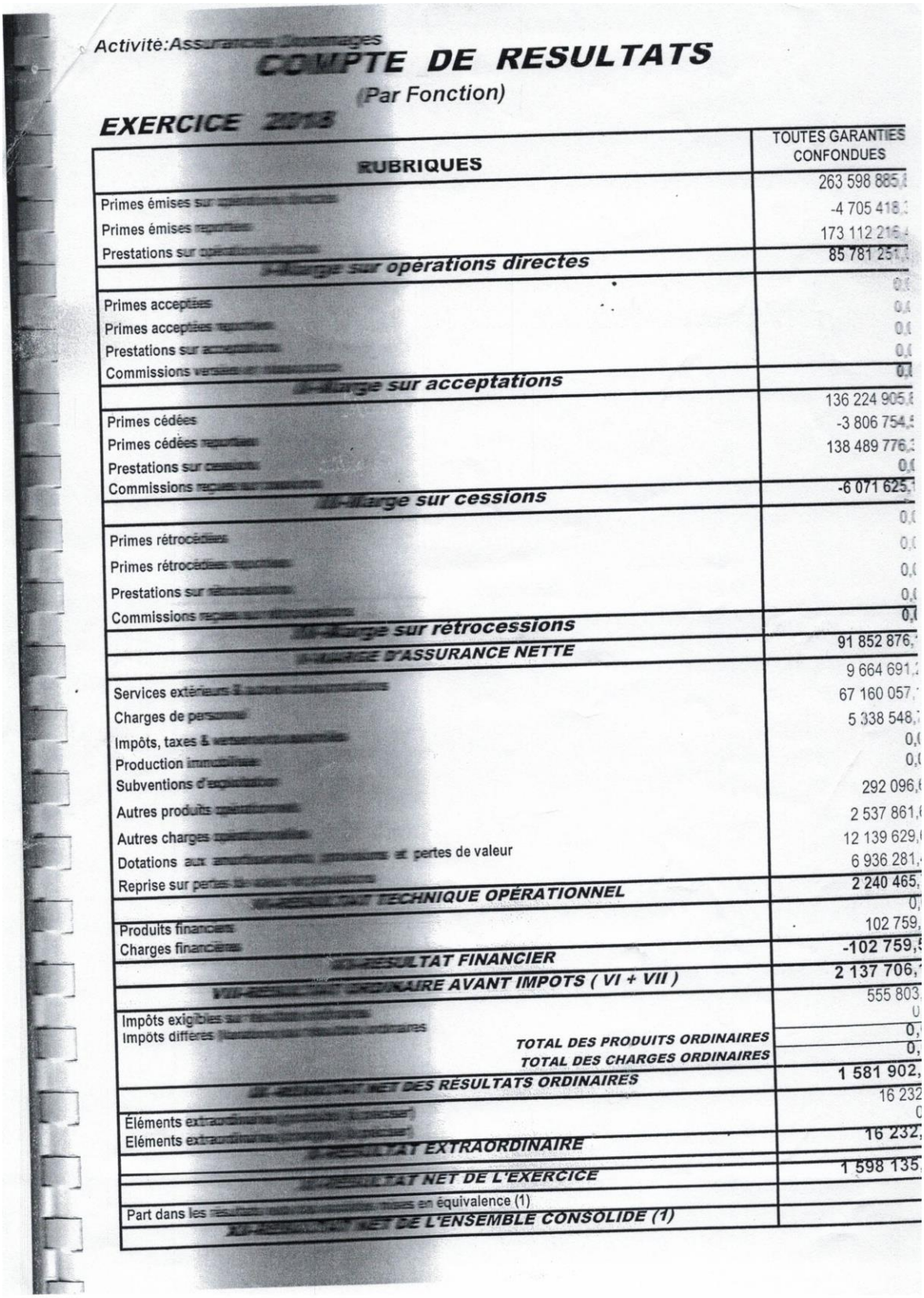

Activité:Assurances Dommages

COMPTE DE RESULTATS

(Par Fonction)

EXERCICE 2013

RUBRIQUES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES
Primes émises sur opérations directes	263 598 885,6
Primes émises reportées	-4 705 418,3
Prestations sur opérations directes	173 112 216,4
I-Charge sur opérations directes	85 781 251,1
Primes acceptées	0,0
Primes acceptées reportées	0,0
Prestations sur acceptations	0,0
Commissions versées et reçues	0,0
II-Charge sur acceptations	0,0
Primes cédées	136 224 905,8
Primes cédées reportées	-3 806 754,5
Prestations sur cessions	138 489 776,2
Commissions reçues sur cessions	0,0
III-Charge sur cessions	-6 071 625,7
Primes rétrocédées	0,0
Primes rétrocédées reportées	0,0
Prestations sur rétrocessions	0,0
Commissions reçues sur rétrocessions	0,0
IV-Charge sur rétrocessions	0,0
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	91 852 876,7
Services extérieurs & autres consommations	9 664 691,2
Charges de personnel	67 160 057,7
Impôts, taxes & versements assimilés	5 338 548,7
Production immobilisée	0,0
Subventions d'exploitation	0,0
Autres produits opérationnels	292 096,8
Autres charges opérationnelles	2 537 861,8
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	12 139 629,0
Reprise sur pertes de valeur	6 936 281,4
VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	2 240 465,1
Produits financiers	0,0
Charges financières	102 759,5
VII-RESULTAT FINANCIER	-102 759,5
VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)	2 137 706,1
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	555 803,1
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	0
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	0,0
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	0,0
IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES	1 581 902,1
Éléments extraordinaires (produits)	16 232,5
Eléments extraordinaires (charges)	0
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	16 232,5
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 598 135,6
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	

CRMA DE KOLEA

Activité : Assurances Dommages

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

(Méthode directe)

EXERCICE 2018

RUBRIQUE	NOTES	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des assurés d'assurance et de réassurance		258 893 467,47	317 943 943,17
Sommes versées aux fournisseurs & de réassurance		153 981 807,45	273 473 661,30
Sommes versées au personnel		79 362 610,07	34 262 752,56
Sommes versées aux organismes sociaux		- 5 338 548,78	14 000 000,00
Intérêts et autres frais financiers payés		- 102 759,53	88 206,23
Impôts sur les résultats payés		-	904 694,00
Flux de trésorerie provenant des éléments extraordinaires		20 107 741,64	- 4 785 370,92
Flux de trésorerie provenant des éléments extraordinaires (à préciser)		-	-
A - Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		20 107 741,64	- 4 785 370,92
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		8 650 000,13	1 410 680,88
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		-	-
Intérêts encaissés sur placements financiers		-	-
Dividendes et quotes-parts de résultats reçus		-	-
B - Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 8 650 000,13	- 1 410 680,88
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectuées		-	-
Encaissements provenant d'emprunts		-	-
Remboursements d'emprunts ou autres dettes assimilées		-	-
C - Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		-	-
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités		-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**11 457 741,51**	**- 6 196 051,80**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		39 844 970,08	46 041 021,88
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		51 302 711,59	39 844 970,08
Variation de trésorerie de la période		**11 457 741,51**	**- 6 196 051,80**
Rapprochement avec le résultat comptable			-

CRMA DE KOLEA
Activité: Assurances Dommages

BILAN - ACTIF

Exercice Clos Le 31 DECEMBRE 2019

DESIGNATION	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONT N
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles		30 461,54	24 369,20	6 092,34	
Immobilisation corporelles					
- Terrains		0,00	0,00	0,00	
- Bâtiments		12 744 000,00	1 805 400,00	10 938 600,00	11 2
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	
- Autres immobilisations corporelles		36 937 578,33	21 752 922,17	15 184 656,16	14 7
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	
- Autres s et créances rattachées		49 640 000,00	32 340 000,00	17 300 000,00	17 3
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	
- Prêts et autres actifs financiers non courants		3 000,00	0,00	3 000,00	
- Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00	0,00	0,00	
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		**99 355 039,87**	**55 922 691,37**	**43 432 348,50**	43
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	
- Part de la réassurance cédée		197 731 314,73	0,00	197 731 314,73	215 2
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires, Cédants débiteurs		42 588 754,25	5 855 203,64	36 733 550,61	33 3
- Assurés, intermédiaires des assurance et comptes ratachés		2 818 028,39	0,00	2 818 028,39	2 8
- Impôts et assimilés		257 239 157,03	15 537 580,00	241 701 577,03	179 1
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants		42 451 007,72	0,00	42 451 007,72	51 3
- Trésorerie					
TOTAL II - ACTIF COURANT		**542 828 262,12**	**21 392 783,64**	**521 435 478,48**	48
TOTAL GENERAL ACTIF		**642 183 301,99**	**77 315 475,01**	**564 867 826,98**	52

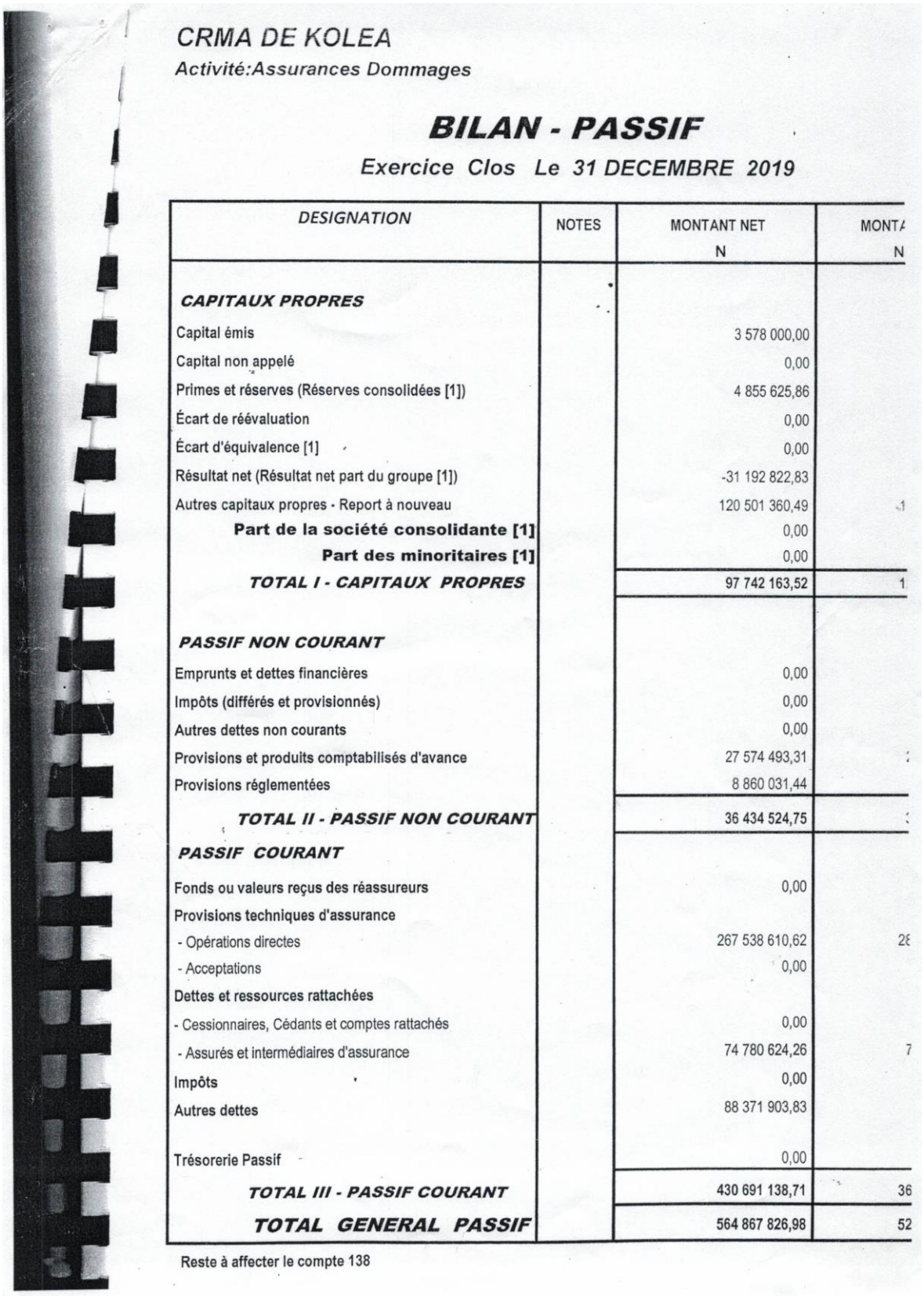

CRMA DE KOLEA

Activité:Assurances Dommages

BILAN - PASSIF

Exercice Clos Le 31 DECEMBRE 2019

DESIGNATION	NOTES	MONTANT NET N	MONTA N
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		3 578 000,00	
Capital non appelé		0,00	
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		4 855 625,86	
Écart de réévaluation		0,00	
Écart d'équivalence [1]		0,00	
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		-31 192 822,83	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		120 501 360,49	-1
Part de la société consolidante [1]		0,00	
Part des minoritaires [1]		0,00	
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		97 742 163,52	1
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	
Autres dettes non courants		0,00	
Provisions et produits comptabilisés d'avance		27 574 493,31	2
Provisions réglementées		8 860 031,44	
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		36 434 524,75	3
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		267 538 610,62	28
- Acceptations		0,00	
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	
- Assurés et intermédiaires d'assurance		74 780 624,26	7
Impôts		0,00	
Autres dettes		88 371 903,83	
Trésorerie Passif		0,00	
TOTAL III - PASSIF COURANT		430 691 138,71	36
TOTAL GENERAL PASSIF		564 867 826,98	52

Reste à affecter le compte 138

CRMA DE KOLEA

Activité:Assurances Dommages

COMPTE DE RESULTATS

(Par Nature)

EXERCICE 2019

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N - 1
Primes émises sur opérations directes		260 824 199,91	139 816 468,27	121 007 731,64	127 373 980,05
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées		-1 533 529,37	-1 036 794,40	-496 734,97	-898 663,82
Primes acceptées reportées					
I-Primes acquises à l'exercice		259 290 670,54	138 779 673,87	120 510 996,67	126 475 316,23
Prestations sur opérations directes		291 856 119,22	233 484 895,34	58 371 223,88	34 622 440,11
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice		291 856 119,22	233 484 895,34	58 371 223,88	34 622 440,11
Commissions reçues en réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées en réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-MARGE D'ASSURANCE NETTE		-32 565 448,68	-94 705 221,47	62 139 772,79	91 852 876,17
Production immobilisée		0,00	0,00	0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres produits opérationnels		310 566,55	0,00	310 566,55	292 096,6
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 529 096,14	0,00	9 529 096,14	6 936 281,4
Services extérieurs & autres consommations		10 631 927,54	0,00	10 631 927,54	9 664 691,2
Charges de personnel		71 159 880,89	0,00	71 159 880,89	67 160 057,1
Impôts, taxes & versements assimilés		5 246 397,31	0,00	5 246 397,31	5 338 548,7
Autres charges opérationnelles		1 636 303,39	0,00	1 636 303,39	2 537 861,6
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		14 465 053,50	0,00	14 465 053,50	12 139 629,6
V-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		-125 865 348,62	-94 705 221,47	-31 160 127,15	2 240 465,7
Produits financiers		0,00	0,00	0,00	0,0
Charges financières		32 695,68	0,00	32 695,68	102 759,5
VI-RESULTAT FINANCIER		-32 695,68	0,00	-32 695,68	-102 759,5
VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔTS (V + VI)		-125 898 044,30	-94 705 221,47	-31 192 822,83	2 137 706,1
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00	0,00	555 803,3
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00	0,00	0,00	0,0
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,0
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,0
VIII -RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES		-125 898 044,30	-94 705 221,47	-31 192 822,83	1 581 902,1
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00	0,00	16 232
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00	0,00	0
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	0,00	16 232
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-125 898 044,30	-94 705 221,47	-31 192 822,83	1 598 135
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00	0,00	0
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)		0,00	0,00	0,00	0
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

Activité:Assurances Dommages

COMPTE DE RESULTATS

(Par Fonction)

EXERCICE 2019

RUBRIQUES	TOUTES GAF CONFONI
Primes émises sur opérations directes	260 8
Primes émises reportées	-1 5
Prestations sur opérations directes	291 8
I-Marge sur opérations directes	-32 5
Primes acceptées	
Primes acceptées reportées	
Prestations sur acceptations	
Commissions versées en réassurance	
II-Marge sur acceptations	
Primes cédées	139 8
Primes cédées reportées	-1 0
Prestations sur cessions	233 4
Commissions reçues sur cessions	
III-Marge sur cessions	-94 7
Primes rétrocédées	
Primes rétrocédées reportées	
Prestations sur rétrocessions	
Commissions reçues sur rétrocessions	
IV-Marge sur rétrocessions	
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	62 1
Services extérieurs & autres consommations	10 6
Charges de personnel	71 1
Impôts, taxes & versements assimilés	5 2
Production immobilisée	
Subventions d'exploitation	
Autres produits opérationnels	3
Autres charges opérationnelles	1 6
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	14 4
Reprise sur pertes de valeur et provisions	9 5
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL	-31 1
Produits financiers	
Charges financières	
VII-RÉSULTAT FINANCIER	-3
VIII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)	-31 19
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	
Impots differes (variations) sur resultats ordinaires	
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	
IX -RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES	-31 19
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	
XI-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	-31 19
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	
XII-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ (1)	

CRMA DE KOLEA

Activité:Assurances Dommages

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

(Méthode directe)

EXERCICE 2019

RUBRIQUE	NOTES	EXERCICE N	EXERCICE N-
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus sur les activités d'assurance et de réassurance		259 290 670,54	258 893 4
Sommes versées sur les activités d'assurance & de réassurance		176 094 212,45	153 981 8
Sommes versées au fournisseurs et au personnel		83 428 111,82	79 362 6
Sommes versées à l'état et autres organismes		5 246 397,31	5 338 5
Intérêts et autres frais financiers payés		32 695,68	102 7
Impôts sur les résultats payés		-	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		- 5 510 746,72	20 107 7
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	
A - Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		- 5 510 746,72	20 107 7
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		3 340 957,15	8 650 0
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-	
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		-	
Intérêts encaissés sur placements financiers		-	
Dividendes et quote-part de résultats reçus		-	
B - Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 3 340 957,15	- 8 650 0
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		-	
Dividendes et autres distributions effectués		-	
Encaissements provenant d'emprunts		-	
Remboursements 'emprunts ou autres dettes assimilées		-	
C - Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		-	
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités		-	
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		- 8 851 703,87	11 457 7
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		51 302 711,59	39 844 9
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		42 451 007,72	51 302 7
Variation de trésorerie de la période		- 8 851 703,87	11 457 7
Rapprochement avec le résultat comptable			

CRMA DE KOLEA
Activité:Assurances Dommages

BILAN - ACTIF

Exercice Clos Le 31 DECEMBRE 2020

DESIGNATION	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négat		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles		30 461,54	27 415,35	3 046,19	6 092,34
Immobilisation corporelles					
- Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
- Bâtiments		19 464 703,99	2 138 001,47	17 326 702,52	10 938 600,00
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		38 631 707,47	24 969 428,41	13 662 279,06	15 184 656,16
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres s et créances rattachées		49 640 000,00	32 340 000,00	17 300 000,00	17 300 000,00
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants		3 000,00	0,00	3 000,00	3 000,00
- Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	0,00
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		**107 769 873,00**	**59 474 845,23**	**48 295 027,77**	**43 432 348,50**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		201 402 316,00	0,00	201 402 316,00	197 731 314,73
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires, Cédants débiteurs		43 594 818,22	5 855 203,64	37 739 614,58	36 733 550,61
- Assurés, intermédiaires des assurance et comptes rat		4 466 263,21	0,00	4 466 263,21	2 818 028,39
- Impôts et assimilés		233 433 228,79	15 537 580,00	217 895 648,79	241 701 577,03
- Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					0,00
- Placements et autres actifs financiers courants		57 959 364,29	0,00	57 959 364,29	42 451 007,72
- Trésorerie					
TOTAL II - ACTIF COURANT		**540 855 990,51**	**21 392 783,64**	**519 463 206,87**	**521 435 478,48**
TOTAL GENERAL ACTIF		**648 625 863,51**	**80 867 628,87**	**567 758 234,64**	**564 867 826,98**

CRMA DE KOLEA
Activité:Assurances Dommages

BILAN - PASSIF

Exercice Clos Le 31 DECEMBRE 2020

DESIGNATION	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		3 898 000,00	3 578 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		4 855 625,86	4 855 625,86
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		-16 771 316,07	-31 192 822,83
Autres capitaux propres - Report à nouveau		89 308 537,66	120 501 360,49
Part de la société consolidante [1]		0,00	0,00
Part des minoritaires [1]		0,00	0,00
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		**81 290 847,45**	**97 742 163,52**
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions et produits comptabilisés d'avance		13 594 436,87	8 860 031,44
Provisions réglementées		30 799 362,83	27 574 493,31
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		**44 393 799,70**	**36 434 524,75**
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		268 035 867,36	267 538 610,62
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance		72 170 655,52	74 780 624,26
Impôts		4 646 313,12	0,00
Autres dettes		97 220 751,49	88 371 903,83
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIF COURANT		**442 073 587,49**	**430 691 138,71**
TOTAL GENERAL PASSIF		**567 758 234,64**	**564 867 826,98**

Reste à affecter le compte 138

CRMA DE KOLEA

Activité:Assurances Dommages

COMPTE DE RESULTATS

(Par Nature)

EXERCICE 2020

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N - 1
Primes émises sur opérations directes		221 438 638,82	124 234 056,07	97 204 582,75	121 007 731,64
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées		19 712 405,84	12 496 728,61	7 215 677,23	-496 734,97
Primes acceptées reportées					
I-Primes acquises à l'exercice		241 151 044,66	136 730 784,68	104 420 259,98	120 510 996,67
Prestations sur opérations directes		98 357 621,73	78 686 097,46	19 671 524,27	58 371 223,88
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice		98 357 621,73	78 686 097,46	19 671 524,27	58 371 223,88
Commissions reçues en réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées en réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-MARGE D'ASSURANCE NETTE		142 793 422,93	58 044 687,22	84 748 735,71	62 139 772,79
Production immobilisée		0,00	0,00	0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres produits opérationnels		506 737,07	0,00	506 737,07	310 566,55
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 898 652,44	0,00	8 898 652,44	9 529 096,14
Services extérieurs & autres consommations		13 753 208,59	0,00	13 753 208,59	10 631 927,54
Charges de personnel		74 342 090,08	0,00	74 342 090,08	71 159 880,89
Impôts, taxes & versements assimilés		4 389 697,89	0,00	4 389 697,89	5 246 397,31
Autres charges opérationnelles		1 073 812,28	0,00	1 073 812,28	1 636 303,39
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		17 366 632,45	0,00	17 366 632,45	14 465 053,50
V -RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		41 273 371,15	58 044 687,22	-16 771 316,07	-31 160 127,15
Produits financiers		0,00	0,00	0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00	0,00	32 695,68
VI-RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00	0,00	-32 695,68
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		41 273 371,15	58 044 687,22	-16 771 316,07	-31 192 822,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	0,00	0,00	0,00
Impots differes (Variations) sur resultats ordinaires		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		0,00	0,00	0,00	0,00
VIII -RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES		41 273 371,15	58 044 687,22	-16 771 316,07	-31 192 822,83
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00	0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00	0,00	0,00
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	0,00	0,00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		41 273 371,15	58 044 687,22	-16 771 316,07	-31 192 822,83
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00	0,00	0,00
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00	0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

Activité:Assurances Dommages

COMPTE DE RESULTATS

(Par Fonction)

EXERCICE 2020

RUBRIQUES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES
Primes émises sur opérations directes	221 438 638,82
Primes émises reportées	19 712 405,84
Prestations sur opérations directes	98 357 621,73
I-Marge sur opérations directes	**142 793 422,93**
Primes acceptées	0,00
Primes acceptées reportées	0,00
Prestations sur acceptations	0,00
Commissions versées en réassurance	0,00
II-Marge sur acceptations	**0,00**
Primes cédées	124 234 056,07
Primes cédées reportées	12 496 728,61
Prestations sur cessions	78 686 097,46
Commissions reçues sur cessions	0,00
III-Marge sur cessions	**58 044 687,22**
Primes rétrocédées	0,00
Primes rétrocédées reportées	0,00
Prestations sur rétrocessions	0,00
Commissions reçues sur rétrocessions	0,00
IV-Marge sur rétrocessions	**0,00**
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	**84 748 735,71**
Services extérieurs & autres consommations	13 753 208,59
Charges de personnel	74 342 090,08
Impôts, taxes & versements assimilés	4 389 697,89
Production immobilisée	0,00
Subventions d'exploitation	0,00
Autres produits opérationnels	506 737,07
Autres charges opérationnelles	1 073 812,28
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	17 366 632,45
Reprise sur pertes de valeur et provisions	8 898 652,44
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL	**-16 771 316,07**
Produits financiers	0,00
Charges financières	0,00
VII-RÉSULTAT FINANCIER	**0,00**
VIII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI + VII)	**-16 771 316,07**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES	**0,00**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES	**0,00**
IX -RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES	**-16 771 316,07**
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00
X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**
XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**-16 771 316,07**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	
XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	

CRMA DE KOLEA

Activité:Assurances Dommages

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

(Méthode directe)

EXERCICE 2020

RUBRIQUE	NOTES	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus sur les activités d'assurance et de réassurance		340 840 343,35	259 290 670,54
Sommes versées sur les activités d'assurance & de réassurance		93 336 747,13	176 094 212,45
Sommes versées au fournisseurs et au personnel		50 785 566,21	83 428 111,82
Sommes versées à l'état et autres organismes		172 794 839,31	5 246 397,31
Intérêts et autres frais financiers payés		-	32 695,68
Impôts sur les résultats payés		-	-
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		23 923 190,70	- 5 510 746,72
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		-	-
A - Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		23 923 190,70	- 5 510 746,72
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		8 414 833,13	3 340 957,15
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		-	-
Intérêts encaissés sur placements financiers		-	-
Dividendes et quote-part de résultats reçus		-	-
B - Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 8 414 833,13	- 3 340 957,15
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		-	-
Dividendes et autres distributions effectués		-	-
Encaissements provenant d'emprunts		-	-
Remboursements 'emprunts ou autres dettes assimilées		-	-
C - Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		-	-
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités		-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**15 508 357,57**	**- 8 851 703,87**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		42 451 007,72	51 302 711,59
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		57 959 365,29	42 451 007,72
Variation de trésorerie de la période		**15 508 357,57**	**- 8 851 703,87**
Rapprochement avec le résultat comptable			-